عبدالعزيز محمد محمد

مشكلة المياه في الوطن العربي

شعبة التثقيف والتعبئة والإعلام

مُشكِلَة المِيَاه في الوَطَن العَرَبي

عبد العزيز محمد محمد

مُشكلة المياه في الوطن العربي

شعبة التثقيف والتعبئة والإعلام
بمكتب الاتصال باللجان الثورية

الطبعة الأولى

1995 م

شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام

طرابلس ـ الجماهيرية العظمى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾

صدق الله العظيم

تمهيد

منذ زمن موغل في القدم، قامت الحضارات العظيمة، ونزلت الرسالات السماوية في وطننا العربي، وحمل العرب حضارتهم إلى كل الأصقاع، وعنهم أخذ العالم الكثير والكثير في مختلف المجالات، مما دعا هيرودوت إلى الاعتراف بهذا كله، حيث قال: «لقد تعلمنا لغتنا والكثير من الحرف من قدموس الفينيقي»[1]، ولا تزال اليونانية اليوم تزخر بالكلمات العربية القديمة التي بقيت فيها رغم توالي العصور والحقب. كما بلَّغ العرب رسالة الإسلام إلى كل الأصقاع وإلى كل مكان وصلوه رافعين راية الحرية خفاقة عالية، وناشرين الأمن والرخاء والسلام أينما حلّوا.

وقد أوغر هذا الدور المتميز لهذه الأمة صدور أعدائها، وأدهشتهم قدراتها وما بها من ديناميكية، وما تحظى به من عقل مبدع متفتح قادر على اكتشاف غياهب المجهول، والغوص في الأعماق واكتشاف القوانين التي تسيطر على الطبيعة، ولم تكد تمضي على وفاة الرسول (ص) مائة عام حتى كانت جحافل المسلمين تدق أبواب الجنوب الفرنسي عند تور ـ بواتييه، وأدرك الغرب أن هذا الدين الجديد قد أيقظ هذه الأمة من سباتها وأنهضها من رقدتها وبث فيها روحاً جديدة فجرت

(1) عباس محمود العقاد، أثر الثقافة العربية في الثقافة اليونانية والعبرية.

كل ما لديها من إمكانات وإبداعات، فاستطاعت في زمن قصير أن تؤكد ذاتها وتفرض لها وجوداً متميزاً يحسب له الآخرون ألف حساب.

منذ ذلك التاريخ والغرب لا يضمر إلا الحقد لهذه الأمة ولدينها كليهما. فالعروبة والإسلام أصبحا مستهدفين، والعدوان عليهما أخذ أشكالاً متعددة وأساليب وآليات كثيرة.

وفي هذا السياق، يمكننا أن نفهم الحملات الصليبية الفاشلة ثم حركات الاستشراق وما صاحبها من بعثات جوسسة وتنقيب وأعمال لرحالة ومستكشفين، كانوا يمهدون لتمزيق هذا الوطن واحتلاله وإذلاله، كما يمكننا أن نرى الأيادي الأجنبية التي حاولت منذ صدر الإسلام التشكيك في الإسلام، وتكوين المذاهب والفرق والأحزاب، ثم حركة الزندقة التي استهدفت النيل من الأمة العربية تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً عبر كم هائل من المؤلفات، وعبر حركات سياسية استهدفت الانفصال والكيد للعرب وللإسلام، والتقليل من شأنهم، فيما عرف تحت اصطلاحي الشعوبية والزندقة.

ولم تتوقف الهجمة ضد العروبة والإسلام، تارة كان يتزامن الهجوم على العروبة مع الهجوم على الإسلام، وفي أحايين كثيرة كان ظاهر الهجمة على الإسلام أو على العروبة. ولكن سواء كانت الهجمة على الإسلام أم على العروبة أو عليهما معاً، فإن الغرب الحاقد ومن ورائه الصهيونية يسعون دائماً لتحقيق هدف واحد، وهو القضاء على هذه الأمة وعلى دينها وإحكام السيطرة على مقدراتها ومواردها وتكريس غنى الأغنياء وفقر الفقراء، فالغرب الذي لا يزيد عدد سكانه عن (15%) من سكان العالم يتحصل على أكثر من (70%) من ثروة العالم. والولايات المتحدة الأمريكية التي لا يزيد عدد سكانها عن (5%) من سكان العالم تحصل وحدها على (25%) من دخل العالم.

وفي ضوء هذه الاستراتيجية الغربية يمكننا أن نفهم حرب التدمير والتجويع

والإذلال التي يشنها الغرب بكل أدوات قهره وبطشه على شعب العراق، وحرب الإبادة التي يشنها العدو الصهيوني ضد الشعب العربي الفلسطيني واللبناني، والهجمة البربرية الهمجية الغربية على الجماهيرية في ابريل (الطير) 1986، والحصار المفروض على شعبها مما يعتبر ظلماً صارخاً لا يستند إلى شريعة أو قانون، فإذا أضفنا إلى ذلك كله ما آلت إليه أحوال المسلمين في جمهورية البوسنة والهرسك، حيث غرر الغرب الحاقد بهم وحرضهم على الاستقلال، ثم تركهم فريسة الذبح والسحل والقتل والتجويع. فقد قتل أكثر من (155) ألف مسلم ومسلمة، وتم تشريد ما يربو عن (2) مليون مسلم بوسني، واغتصاب (60) ألف امرأة أكثر من (25%) منهن بنات دون العاشرة. ناهيك عن إطعام المسلمين للكلاب وتدمير المآذن والمساجد، ودق الشباب المسلم بالمسامير على واجهات المساجد في أضخم وأبشع عملية إبادة عرفتها البشرية تجري في قلب أوروبا المتحضرة والمتمدنة على مرأى ومسمع من العالم، الذي ينسب نفسه إلى الحضارة والمدنية.

والغرب اليوم مصرٌّ أكثر من أي وقت مضى على سحق العروبة والإسلام بأي شكل من الأشكال، وبأي أسلوب من الأساليب، وهو لا يخفي حقده على هذه الأمة ولا على دينها، ويود تكريس نظام اقليمي شرق ـ أوسطي فيه أمم ناطقة باللغة العربية متجاوزة لموروثها التاريخي والثقافي وروابطها ،ويود إدامة التخلف والتجزئة والهيمنة على العرب أرضاً وحضارةً ومصيراً ومقدرات.

ولم تستح زعامات غربية من الافصاح عن حقدها ضد الإسلام، فقد صرح ميشيل دوبريه رئيس وزراء فرنسا الأسبق في منتصف عام (1990) أن الإسلام هو العدو الأول والمباشر للغرب. أما مرجريت تاتشر التي رفع بعض العرب صورها في الشوارع والميادين وعلى واجهات المنازل، فقد قالت «انه قد بقي على الغرب أن يقضي على الإسلام بعدما تم القضاء على الشيوعية». وكتب الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون كتاباً أسماه الفرصة السانحة، ذكر فيه أن الإسلام أحد التحديات الكبرى التي تواجه الولايات المتحدة في نهاية القرن العشرين، وأنه لا بد من

القضاء عليه. وفي يونيه (شهر الصيف) من عام 1991 كتبت مجلة التايمز البريطانية مقالاً بعنوان «اقبروا الإسلام»، وتحدث بالكلمات نفسها مسؤولون غربيون وأمريكيون كُثُرْ. والعجيب أن هذا الغرب الذي ينفث سمومه وأحقاده علانيةً ضد الإسلام يحتضن العديد من قيادات الحركات الإسلامية المتطرفة ويمدها بالمال محاولاً تدمير الأقطار العربية وضرب الإسلام بالعروبة والعروبة بالإسلام. وهذا الغرب الذي يحتضن ويرعى زعامات هذه الحركات يحتضن ويرعى في الوقت نفسه سلمان رشدي ويروج لروايته الساقطة المشككة في الإسلام والمحقرة والعياذ بالله لرسوله العظيم محمد صلوات الله وسلامه عليه «آيات شيطانية». ولا يني يحيطها بهالات من الدعاية، حتى أنه قام بترجمتها إلى معظم لغات العالم، كما طبع منها طبعات شعبية في الولايات المتحدة وغيرها، وأنفق الملايين في نشرها والدعاية لها. وآخر تكريم لسلمان رشدي هذا منحه جائزة الثقافة في سويسرا يونيو (شهر الصيف) 1993.

إن استقراء تاريخ الغرب الحديث والقديم في تعامله مع الأمة العربية يؤكد حقيقة هامة وخطيرة، وهي أن الغرب لن يدخر وسعاً ولا وسيلة مهما كانت دنيئة إلا وسيستخدمها ضد وحدة الأمة العربية وضد وجودها. وحرب المياه هي أخطر الحروب التي يتأهب الغرب، ومن ورائه الصهيونية لشنها ضد هذه الأمة، وليس صدفة أن يتم تشغيل سد أتاتورك عشية حرب الخليج الثانية، فالعلاقة واضحة وجلية لكل ذي لب. فالهدف المعلن لهذه الحرب كان تحرير الكويت والحفاظ على منابع النفط. أما الأهداف غير المعلنة فأهمها: تحطيم العراق باعتباره أكبر قوة إقليمية عربية شكلت حجر الزاوية في صرح الأمن العربي، وحرمان العرب ومنهم الخليجيون والسعوديون من وجود هذه القوة ومزاياها في المستقبل، وحصرهم تحت رحمة القوى الغربية، وهذا ما تكشفت عنه الأيام حين أقدم الغرب على إلغاء إعلان دمشق الذي لم يبقَ منه إلا عنوانه، وتدفقت القوات الغربية لتحتل الجزيرة العربية ولتفعل فيها الأفاعيل إن آجلاً أم عاجلاً، وما اللجنة الدولية التي شكلها

الغرب من العرب والصهاينة والغربيين لاقتسام المياه العربية وتطبيع العلاقات وفتح أبواب الاستثمارات إلا حلقة من حلقات هذا المسلسل الذي يستهدف في النهاية إحكام القبضة الغربية على العنق العربي[1]. ووضع القومية العربية بين القوميات التركية والفارسية والصهيونية ليتم تمزيقها وإذلالها.

ومن أخطر أهداف حرب الخليج الثانية، خلق الأجواء المناسبة لكي تؤمن استثمارات الغرب المقدرة بحوالي (25) مليار دولار في مجال المياه أكلها، فلا يمكن لهذه الاستثمارات أن تحقق مردوداً ما لم يتم تحطيم كل من سوريا والعراق، باعتبار أن إقامة (21) سدًّا على نهري دجلة والفرات في جنوب شرق الأناضول لا يمكن أن يتم في ظل قوة عربية قادرة على المواجهة والردع. إن مشروع السلام المزمع إنشاؤه لبيع المياه التركية للعدو الصهيوني وللبلدان العربية بدءاً بالكويت وانتهاءً بمسقط وعُمان في أكبر عملية مقايضة وتركيع عرفها التاريخ البشري، لا يمكن أن يتم طالما ظلت القوة العربية في صحة وعافية.

أما مصر فإن استهدافها كان وما يزال الهدف الأول للحركة الصهيونية، باعتبارها العروة التي تشد بها العرى وبما لديها من ثقل ديموغرافي وحضاري لا يمكن اغفاله أو التقليل من أثره في الوطن العربي، كما أن العقيدة الصهيونية تستند أساساً إلى المقولة التوراتية الواردة في الإصحاح الخامس عشر من سفر التكوين: «في ذلك اليوم قطع الرب مع ابراهيم ميثاقاً قائلاً: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير: نهر الفرات» سفر التكوين (18:15). وقد ورد هذا الوعد أيضاً في الإصحاح السابع عشر من السفر السابق نفسه، وذلك عندما اتخذ ابراهيم عليه السلام عهداً مع ربه عن طريق الختان: «وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان ملكاً أبدياً وأكون الههم» سفر التكوين (18:17).

---

(1) شكلت لجنة دولية في يوليو (ناصر) (1993) من أطراف عربية وإسرائيلية ودولية لمناقشة تصور ووضع أساليب وآليات لاقتسام المياه وتطبيع العلاقات وتدفق الاستثمارات.. إلخ.

وقد خص اليهود الذين عبثوا بالتوراة هذا العهد لاسحاق ويعقوب عليهما السلام، ومن ذلك ما ورد في الاصحاح الثامن والعشرين من السفر السابق: «فقال أنا الرب اله أبيك ابراهيم واله اسحاق الأرض التي أنت مضطجع عليها أعطيها لك ولنسلك». وعلى الرغم من أن هذا الوعد لا يلغي الوعود التي وردت في الكتاب المقدس، والتي شملت ذرية ابراهيم كلها (يهود ومسلمين ومسيحيين)، إلا أن الحركة الصهيونية تقصر هذا الوعد على اليهود وحدهم. وانطلاقاً من ذلك، فإن الأطماع الصهيونية في مياه النيل يجري حفرها في الوجدان الصهيوني باعتبارها جزءاً هاماً من الوعد التوراتي. وقد بدأت محاولات الاستيلاء على مياه النيل من قبل الصهاينة سنة 1903 حين عرض هرتزل على رئيس الوزراء البريطاني توطين اليهود في سيناء، وتزويدهم بمياه النيل، وتوالت بعدها المحاولات وكان أبرزها محاولة الرئيس الراحل أنور السادات إنشاء ترعة السلام لتوصيل المياه إلى ساحل فلسطين المحتلة، والنقب ثم مشروع زمزم المزعوم لتوصيل المياه إلى ساحل فلسطين من جهة، وإلى النقب وبيت المقدس من جهة ثانية.

وقد حاول الصهاينة منذ أيام هيلاسي لاسي التأثير على القرار الحبشي لإقامة مجموعة من السدود على النيل الأزرق الذي يغذي نهر النيل بحوالى (48%) من مياهه، وقد اكتشفت مذكرات تبادلها الطرفان بهذا الخصوص بعد قيام الثورة الأثيوبية. كما أن أطماع العدو الصهيوني في نهر الأردن وروافده والليطاني لا تخفى على أحد.

إن حاجة الوطن العربي إلى مياهه هي بازدياد عوضاً أن تتقلص معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في الوطن العربي، هي من أعلى المعدلات في العالم، والفجوة الغذائية تزداد بمرور الأعوام، وفاتورة المستوردات الغذائية تتعاظم، كما أن أعداء الأمة العربية المتربصين بها من كل جانب، وبدفع من الغرب سينقضون على موارد المياه إن هي ضعفت أو أهملت استثمار كل قطرة مياه. وقد سبق أن هدد زعماء الدولة الصهيونية بأن جزءاً من مياه الليطاني ومياه نهر النيل تذهب هدراً، وبأن لهم

الحق في الحصول عليها. وزعم المهندس المائي الصهيوني كالي في مقالٍ له أن مشاكل الدولة الصهيونية المائية يمكن أن تحل لفترة طويلة باستخدام (1%) من مياه النيل، أي ما يعادل 800 مليون متر مكعب من أصل 80 مليار متر مكعب سنوياً، وهو مجموع ايراد النهر. ويتناسى الصهاينة حاجة الوطن العربي نفسه إلى مياهه، والجفاف والتذبذب في معدلات سقوط الأمطار الذي يعاني منه هذا الوطن في مشرقه ومغربه.

إن لدى الوطن العربي موارد مائية كافية تقدر بحوالي 350 مليار متر مكعب، لا يستغل منها سوى ما يقرب من (200) مليار متر مكعب، الأمر الذي يستوجب ضرورة استغلال المياه العربية لتوفير الغذاء بدلاً من تعرض الأمن الغذائي للخطر، خاصة وأن الغرب قد سبق له استخدام سلاح الغذاء.

ويمكن مضاعفة الأراضي المطرية أو الأراضي المروية بمياه الأنهار في خمسة أقطار عربية، وهي مصر والسودان والعراق وسوريا والمغرب، بل وبالإمكان زيادة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي من خلال زيادة مساحة الأراضي المزروعة إلى ضعفي مساحتها الحالية إذا تم توفير الموارد المائية اللازمة. فمياه الأنهار والمياه الجوفية المتوافرة تكفي لإرواء (17) مليون هكتار بمعدلات الاستهلاك الحالية التي تقارب 12000 متر مكعب سنوياً للهكتار الواحد، خاصة إذا تم خفض استهلاك الهكتار الواحد إلى 7500 متر مكعب باستخدام نظام الري بالتنقيط بدلاً من الرش وغيرها، مما سيرفع المساحة المحصولية المزروعة بالري إلى (27) مليون هكتار.

كما يمكن زيادة مساحة الأراضي المطرية المزروعة حالياً بنسبة 732٪. وتقع في السودان وبلدان المغرب العربي وبلدان المشرق العربي[1].

إن هذه الإمكانيات يمكن أن تتحقق لو تضافرت الجهود العربية ووجهت الموارد

(1) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة (وآخرون) التقرير الاقتصادي العربي الموحد (1987)، تحرير صندوق النقد العربي (الصندوق 1987).

المالية نحو هذا الغرض، فضلاً عن توافر التكنولوجيا ومراكز البحث العلمي، وتنسيق السياسات والخطط الزراعية، وإعادة توزيع السكان العرب، بما يكفل استقلال كل قطرة ماء لإحداث التنمية العربية المتكاملة. إن تحقيق مثل هذه التنمية ضروري لا لمواجهة الزيادة السكانية المرتقبة، حيث من المنتظر أن يصل تعداد الوطن العربي في سنة (2000) إلى نحو (290) مليون نسمة، أي أن الوطن العربي يتضاعف كل (20) سنة، وإنما أيضاً لرفع نصيب الفرد من المياه وهو لا يزيد حتى الآن عن (1744) متراً مكعباً. بينما المعدل العالمي (12900) متر مكعب ولمواجهة مشكلات عديدة متعلقة بالمسألة الزراعية والغذائية والمائية.

إن حرب المياه لا شك قادمة خاصة مع استمرار التمزق العربي واستمرار سيادة النظام الأحادي، وما لم تتوحد الجهود العربية في مواجهة التحديات الخارجية، فإن مصير هذه الأمة برمته سيكون مهدداً بالزوال. فبالإضافة إلى الأخطار الصهيونية والافريقية المحدقة بمياه النيل، فإن الخطر التركي بات أشد قرباً وأكثر حدة وشراسة، حيث ارتفعت أصوات عديدة في البرلمان التركي تطالب الحكومة التركية بقطع مياه دجلة والفرات عن كل من العراق وسوريا. فقد طالب النائب مسعود يلحظ بذلك، كما صرح وزير الدولة التركي في النصف الأول من شهر اغسطس (هانيبال) الجاري (1993) أن تركيا سوف تطالب سوريا بدفع قيمة المياه المتدفقة إليها عبر نهر الفرات، معللاً ذلك بقيام تركيا نفسها بدفع (32) مليون دولار مقابل المياه التي تدفق إليها من نهر ماريش البلغاري إلى الحكومة البلغارية.

وقد بات من المعلوم اليوم أن سوريا الشقيقة تشكو من نقص في مياه الشرب وتعاني من انقطاع التيار الكهربائي بسبب تناقص الكمية المتدفقة إليها عبر نهر الفرات، والتي كان من المفترض ألا تقل عن 500 متر مكعب/ثانية، واعترفت سوريا بخفض تركيا لهذه الكمية عن طريق سد أتاتورك، ولكنها لم تقدم أسباباً لهذا الخفض. إن الجفاف الذي بدأ يضرب الأقطار العربية وآخرها الأردن الذي طلب في هذا الشهر أغسطس (هانيبال) 1993 من الأمم المتحدة اعتباره بلداً من

البلاد التي تعاني من الجفاف ونقص المياه ـ يحتم على الأمة العربية أن تضع مسألة الأمن المائي على رأس اهتماماتها.

إن الأمن المائي والأمن الغذائي العربيين لا يمكن تحقيقهما في ظل القطرية الحالية، خاصة وأن التحديات الخارجية التي تتربص بالمياه العربية هي أكبر من طاقة أي قطر عربي منفرداً. ويحتاج الوطن العربي إلى وحدة جميع أقطاره واستثمار كل إمكانياته وفق خطط قومية تأخذ في الحسبان المصلحة القومية العليا للأمة العربية ولأجيالها، والأخطار التي تحدق بها من كل جانب، وتستهدف ضمن ما تستهدفه عصب حياتها وقوام وجودها المياه. ولطالما حارب العرب من أجل الماء، فهل ينجح العرب اليوم في التصدي لهذه التحديات القادمة من (اسرائيل) وتركيا وبعض دول حوض النيل غير العربية.

هل ينجح العرب في كسب معركة المياه، وهي لا ريب معركة البقاء والاستمرار... وأحد الحروب التي تخطط الصهيونية والامبريالية لتشنها ضد الأمة العربية وضد وجودها واستمرارها؟؟!.

المؤلف

الفصل الأول

السكان
والغذاء والماء

الوطن العربي جغرافياً وديموغرافياً

يمتد الوطن العربي من جبال زارجروس والسليمانية والخليج العربي شرقاً حتى المحيط الأطلنطي غرباً، أي بمسافة (5000) كيلومتر تقريباً، ومن جبال طوروس شمالاً حتى هضبة البحيرات الاستوائية جنوباً، ويبلغ أقصى امتداد مداري له في السودان أي مسافة (3000) كيلومتر[1].

ومعظم مساحة الوطن العربي صحارى قاحلة تتناثر فيها الواحات. ففيما عدا شمال افريقيا وبرقة والساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، تسود الصبغة الصحراوية فيما بين خطي عرض 30 ـ 16 شمالاً، فوادي النيل وبلاد النوبة واحة كبيرة يحف بها الجفاف من الجانبين، ولا تتعدى مساحة وادي النيل (12.5%) من المساحة الإجمالية لمصر. أما السودان جنوب خط عرض الخرطوم فهو إقليم مداري تتدرج فيه النباتات من الأحراج القصيرة الفقيرة شمالاً إلى الأحراج الغنية والساڤانا الطويلة عند الدائرة العرضية العاشرة، ثم غابات الحدائق شبه المدارية جنوبي هذه الدائرة.

---

(1) السكان ديموغرافياً وجغرافياً، د. محمد السيد غلاب، ود. محمد صبحي، الطبعة الثالثة، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، ص 338.

وواضح مما سبق أن معظم الوطن العربي واقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم، مما يؤدي إلى ندرة موارده المائية، وحسبنا أن تعلم أن الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي تقل عن (1%) من المياه المتجددة في العالم، ونصيب الفرد العربي من المياه في أحسن الأحوال لا يزيد عن 1800 متر مكعب سنوياً، بينما المعدل العالمي 12900 متر مكعب، كما أن معدل هطول الأمطار فيه يتراوح من 5 إلى 450 ملم سنوياً، بينما هو في فرنسا ما بين 500 و2000 ملم سنوياً وفي أوروبا إجمالاً ما بين 200 و3000 مليمتر سنوياً. ومعظم أراضي الوطن العربي تروى بماء المطر والقليل منها يعتمد على الري.

وتحتل الصحارى في الوطن العربي ما مساحته 600 مليون هكتار، فإذا علمنا أن مساحة الوطن العربي الإجمالية تبلغ 1386 مليون هكتار، أدركنا أن الصحراء تشغل من هذا الوطن أكثر من (42%) من مساحتة، (انظر الجدول رقم 1) ولا توجد الغابات إلا في دول قليلة من دول الوطن العربي، فهي في السودان 20% من مساحة الأراضي ثم في المغرب (8%) ثم في تونس 2% وموريتانيا 1%. ونصيب الفرد من المياه المتجددة ينعدم في بلاد مثل مصر والبحرين والكويت، ولا يكاد يذكر في أقطار مثل قطر والسعودية والامارات العربية المتحدة وليبيا وموريتانيا (راجع الجدول رقم 1).

جدول رقم (1)

كشف حساب الموارد الطبيعية والطاقة

	مساحة الأرض (بملايين الهكتارات)	نصيب الفرد من مصادر المياه الداخلية المتجددة (ألف متر مكعب سنوياً)	مساحة الغابات (كنسبة مئوية من مجموع مساحة الأرض)	المعدل السنوي لإزالة الغابات (نسبة مئوية)	النسبة المئوية للتغير السنوي في إنتاج حطب الوقود	استهلاك الفرد من الطاقة التجارية (بما يعدل كيلوغرام) (من النفط)		معدل التغير السنوي في استهلال الطاقة (نسبة مئوية)	الطاقة التجارية المستهلكة بما يعادل كيلوغراماً من النفط لكل 100 دولار من الناتج المحلي الإجمالي		معدل التغير السنوي (نسبة مئوية)	دليل تأثير احباس الحرارة (البيوت الخضراء) (المواد الكربونية التي تؤدي إلى ارتفاع الحرارة بالأطنان المترية لكل فرد)
		1900	1900	1980—1990	1977—1987	1965	1989	1980—1989	1965	1989	1965—1989	1988—1989
الأردن	43.4	1.8	–	–	3.6	399	752	5.2	133	–	–	0.9
الإمارات العربية المتحدة	8.4	0.2	–	–	–	105	10554	10.1	–	59	–	7.9
البحرين	0.1	0.0	–	–	–	–	–	–	–	–	–	6.1
تونس	15.5	0.5	2	1.7	2.6	170	546	6.3	90	50	2.4-	0.5
الجزائر	238.2	0.8	1	2.3	3.6	226	1906	12.5	–	120	–	0.8
جيبوتي	2.3	0.7	–	–	0.0	–	–	–	–	–	–	0.3
السعودية	215.0	0.2	صفر	–	–	1759	4307	9.8	376	75	6.5-	2.7
السودان	237.6	1.2	20	1.1	3.4	67	57	1.9	63	13	6.4-	1.1

تابع جدول رقم (١)

سوريا	18.4	0.6	-	-	3.6	212	896	4.2	78	98	1.0	0.6
الصومال	62.7	1.5	-	0.1	4.0	14	78	1.8	21	54	4.0	0.8
العراق	43.4	1.8	-	-	3.6	399	752	5.2	133	-	-	0.9
عُمان	21.2	1.4	صفر	-	-	14	2556	10.7	14	50	5.6	1.3
قطر	1.1	0.1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8.6
الكويت	1-8	0.0	-	-	-	-	4944	4.3	-	43	-	4.3
لبنان	1.0	1.6	(0)	-	0.2-	713	-	3.6	134	-	-	0.6
ليبيا	176.0	0.2	صفر	-	0.6	222	3049	6.0	25	60	3.8	1.5
مصر	99.5	0.0	(0)	-	2.9	313	636	6.3	203	106	2.7-	0-5
المغرب	44.6	1.2	8	0.4	4.5	124	244	2.6	57	27	3.0-	0.2
موريتانيا	103.0	0.2	1	2.4	4.0	48	114	0.4	33	25	1.1-	0.6
اليمن	52.8	0.3	-	-	3.0	-	234	-	-	40	-	0.2
مجموع الوطن العربي	1386م	0.7	-	-	-	332	1064	5.7	-	-	-	0.9
جميع البلدان النامية	7550م	6-7	28	1.1	2.3	201	505	4.9	157	72	3.3-	0.9
البلدان الأقل نمواً	1540م	10.6	31	0.6	3.0	44	63	3.8	38	28	1.1-	0.9
أفريقيا جنوب الصحراء	2040م	7.4	33	0.5	3.3	205	271	2.8	161	61	2.6-	1.0
البلدان الصناعية	5360م	9.4	-	-	-	3380	4930	1.2	169	29	7.3-	3.5
العالم	12910م	6.9				1069	1331	4.2	167	36	6.6-	1.5

المصدر: الملف الإحصائي للمستقبل العربي العدد .163

وقد عاشت بلدان عربية عديدة حالات متفاوتة من الجفاف ونقص المياه، ولم ينقذ مصر نفسها من الجفاف وآثاره السلبية إلا السد العالي.

وتعتبر السودان من أكثر البلدان العربية التي تضررت بالجفاف بسبب نقص الأمطار في منتصف الثمانينات، ونزح حوالى مليون سوداني من مناطقهم التي يعيشون فيها، وأصبحوا لاجئين في مناطق أخرى. وفي سنة 1984 مكن السد العالي المصريين من ري 4.6 مليون هكتار مغترفين الماء من بحيرة السد، ولولا ذلك لما أمكن ري سوى (2) مليون هكتار فقط، وفي سنة 1988 نفد احتياطي بحيرة ناصر وهبط المستوى إلى 157 متراً بدلاً من 170 متراً، ولم يكن يسمح بخروج أكثر من 130 م^3 في الثانية، أي بما يكفي لإنتاج 700 ميجاوات في اليوم بدلاً من (345) م^3 في الثانية، ومن 1700 ميجاوات من الكهرباء. وقد انخفض مستوى بحيرة السد إلى (150) متراً وهو مستوى منخفض جداً لم يسبق تسجيله منذ بناء السد العالي، وهو مستوى لا يسمح بتشغيل توربينات توليد الكهرباء. لقد أنقذ السد العالي مصر من شدة عظمى كانت ستضربها. وفي سنة 1986 بلغ عدد المتأثرين بالجفاف في موريتانيا حوالى مليون نسمة، ونتج عن ذلك نزوح حوالى ربع مليون موريتاني. وفي العام نفسه ضرب الجفاف الصومال فتأثر به أكثر من ربع مليون صومالي، وفي الفترة ما بين (1975/1970) تعرضت الصومال لفترة جفاف صعبة أودت بحوالى (4%) من ثروتها الحيوانية. كما عانت المملكة العربية السعودية من الجفاف في أوائل الستينات[1]. أما الجزائر فقد ارتبط نقص المياه فيها بقلة الأمطار وتذبذبها، مما أدى إلى نضوب مخزون السدود.

ويعاني المغرب الأقصى منذ سنوات من الجفاف والقحط، مما دفع المملكة المغربية إلى اقتراض (2.2) مليار دولار لإقامة (5) سدود بإمكانها تخزين (160) مليون متر مكعب، وإقامة (200) سد صغير، واصلاح مليون هكتار لزراعتها

---

(1) حسن عبد القادر صالح «التصحر في الوطن العربي ومكافحته»، شؤون عربية، العدد 61، (مارس 1990)، ص 45.

بالحبوب، ولتربية المواشي كما اقترضت (495) مليون دولار لاستيراد احتياجاتها من الحبوب لهذا العام 1993[1].

وقد مرت تونس هي الأخرى بسنوات عجاف في مطلع عقد الثمانينات في بعض المناطق مثل منطقة الكاف.

إن مشكلة الجفاف التي تعاني منها أجزاء عديدة من وطننا العربي، راجعة بالأساس إلى تذبذب سقوط الأمطار واحتباسها في بعض الأحيان، أما في السنوات المطيرة فإن كمية الأمطار الهاطلة تقدر بنحو 2213 مليار متر مكعب، وهي كمية كبيرة تستأثر السودان وحدها بحوالى (17.6%) منها ويهدر جزءاً كبيراً منها سقوطها على سلاسل الجبال والمرتفعات، وعدم إقامة السدود والقنوات لاحتجازها[2].

وإذا جمعنا مقدار الموارد المائية السطحية والجوفية معاً، فإننا سنجد لدينا كما جيداً من الموارد المائية القادرة على اشباع الطلب، إذ يبلغ مجموع هذه الموارد ما يزيد عن (332) مليار متر مكعب، وهي كمية كافية فيما لو تم استثمار كل قطرة منها (انظر الجدول رقم 2). وهذا لا يمكن أن يتم دون سياسات مائية علمية ودون اعادة توزيع السكان العرب والعمالة العربية، واستثمار الأموال العربية في المشروعات المائية والزراعية، كليهما خاصة وأن لدى الوطن العربي أراضي صالحة للزراعة تبلغ مساحتها (197437) ألف هكتار، يزرع منها بالفعل (54841) ألف هكتار. (انظر الجدول رقم 2)، أي أن ما يزرع منها بالفعل لا يزيد عن 28% فقط.

---

(1) برنامج حول العالم العربي (1993/2/17)، الساعة 19.40، الاذاعة البريطانية/ القسم العربي.

(2) المنظمة العربية للتنمية، برنامج الأمن الغذائي، الجزء الثاني - إحصائية الموارد المائية في الدول العربية، أغسطس/ (هانيبال) 1987.

الجدول رقم (2)

المؤشر / التجمع	الأراضي الصالحة للزراعة		الأراضي المزروعة		الموارد المائية التقليدية			
	ألف هكتار	(نسبة مئوية)	ألف هكتار	نسبة مئوية	السطحية		الجوفية	
	1985		1985		مليون متر مكتب/السنة	(نسبة مئوية)	مليون متر مكعب/سنة	نسبة مئوية
مجلس التعاون العربي	20867	10.5	11127	20.2	145000	49.7	7090	17.3
اتحاد المغرب العربي	97287	49.2	22885	41.7	45600	15.6	19924	48.7
مجلس التعاون الخليجي	4747	2.4	1200	2.1	4828	1.6	3341	8.1
بقية أقطار الوطن العربي غير الأعضاء في التجمعات	74537	37.7	20532	37.4	97300	33.3	10535	25.7
الوطن العربي	197437	100	54841	100	291728	100	40890	100

المصدر: جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة [وآخرون]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1988.

وحسب تقديرات عام (1990) فإن عدد سكان الوطن العربي يناهز (220) مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد بين (290 و300) مليون نسمة عام (2000)، ويعيش 28% منهم في آسيا، بينما يعيش (72%) منهم في أفريقيا على مساحة تقترب من ألف وأربعمائة مليون هكتار تتعدى عشر المساحة الأرضية للعالم مقارنة بحوالى (5%) من مجموع سكان العالم. وهذه المساحة تزيد عن رقعة الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي النصف، وإن كانت لا تتعدى ثلثي مساحة الاتحاد السوفياتي السابق، ويقع أربعة أخماس هذه المساحة داخل حدود ستة أقطار عربية فقط تتعدى ثلاثة منها مائتي مليون هكتار (السودان 251، الجزائر 238، والسعودية 214). ولا تقل مساحة كل من الثلاثة أقطار الباقية عن مائة مليون هكتار (ليبيا 175، موريتانيا 103 ومصر 100)[1].

وتوزيع السكان في الأقطار العربية يختلف من قطر إلى آخر، فبينما تشكو بعض الأقطار العربية من ازدحام السكان تعاني أقطار أخرى من قلتهم، وتشير التوقعات إلى أن أكبر زيارة سكانية في العالم تتمركز في الوطن العربي، حيث قدر إجمالي عدد سكان الوطن العربي في سنة 1990 نحو (220) مليون نسمة. وفي سنة 2000 نحو (300) مليون نسمة بمعدل زيادة سنوية تبلغ (3%) تقريباً (انظر الجدول رقم (3))، بينما هي بالنسبة لجميع البلدان النامية (2.3%)، والبلدان الأقل نمواً (2.5%). ومن المتوقع أن ينخفض المعدل السنوي لنمو السكان سنة 2000 ليصل إلى (2.7%) بينما سينخفض في البلدان النامية إلى (2%)، وسيرتفع في البلدان أقل نمواً إلى (3%) وهذا راجع إلى تدني استخدام وسائل منع الحمل في هذه البلدان، وما تعانيه من تخلف. أما في الدول الصناعية فسينخفض المعدل السنوي لنمو السكان من (0.8%) إلى (0.5%). وفي السياق العام تفيد تقديرات الأمم المتحدة أن العالم سيصل سنة 2016 إلى نحو (9) مليار نسمة، وتتنبأ مصادر الأمم المتحدة أن جموداً سكانياً سيحدث في أغلب الدول المتقدمة في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، بينما من المتوقع أن يحدث ذلك في الوطن العربي والدول النامية في النصف الثاني من القرن الثاني والعشرين.

---

(1) هدر الإمكانية د. نادر فرجاني،- مركز دراسات الوحدة العربية، الوحدة العربية، ط 1980.

جدول رقم (3)

التغير السكاني

	تقديرات عدد السكان (بالملايين)			المعدل السنوي لنمو السكان (نسبة مئوية)		نسبة معدل النمو السكاني	معدل الخصوبة	نسبة معدل الخصوبة في	معدل انتشار وسائل منع الحمل	معدل الولادات الخام	معدل الوفيات الخام	الكثافة السكانية (في كل ألف هكتار)
	1960	1990	2000	1960—1990	1990—2000	1985—1990 إلى 1955—1960	1990 (عدد)	1990 إلى 1960	1985—1989 (نسبة مئوية)	1990 (بالألف)	1990 (بالألف)	1990
الأردن	1.7	4.0	5.6	2.9	3.3	103	5.8	76	26	39	6	439
الإمارات العربية المتحدة	0.1	1.6	2.0	10.0	2.1	120	4.6	66	-	22	4	190
البحرين	0.2	0.5	0.7	4.1	2.8	118	3.9	55	-	27	4	5000
تونس	4.2	8.2	9.9	2.2	2.0	133	3.7	53	50	29	7	526
جيبوتي	0.1	0.4	0.6	5.6	3.0	95	6.5	-	-	46	17	174
السعودية	4.1	14.1	20.7	4.2	3.9	157	7.1	99	-	42	7	66
السودان	11.2	25.2	33.6	2.8	2.9	151	6.4	95	9	44	15	106
سوريا	4.6	12.5	17.8	3.4	3.6	130	6.5	89	20	44	6	679
الصومال	2.9	7.5	9.7	3.2	2.6	164	6.6	100	-	49	19	120
العراق	6.8	18.9	26.3	3.4	3.4	118	6.2	85	-	42	7	436
عُمان	0.5	1.5	2.2	3.7	3.8	182	7.1	99	-	44	7	69
قطر	0.0	0.4	0.5	7.3	3.1	83	5.5	78	-	29	4	364
الكويت	0.3	2.0	2.6	6.9	2.6	51	3.7	50	-	27	2	1173

	تقديرات عدد السكان (بالملايين)			المعدل السنوي لنمو السكان (نسبة مئوية)		نسبة معدل النمو السكاني	معدل الخصوبة	نسبة معدل الخصوبة في	معدل انتشار وسائل منع الحمل	معدل الولادات الخام	معدل الوفيات الخام	الكثافة السكانية (في كل ألف هكتار)
	1960	1990	2000	1960—1990	1990—2000	1985—1990 إلى 1955—1960	1990 (عدد)	1990 إلى 1960	1985—1989 (نسبة مئوية)	1990 (بالألف)	1990 (بالألف)	1990
لبنان	1.9	2.7	3.3	1.3	2.1	9	3.6	57	–	31	8	2899
ليبيا	1.3	4.5	6.5	4.1	3.6	101	6.8	95	–	44	9	26
مصر	25.9	52.4	64.2	2.4	2.0	100	4.3	61	38	33	10	543
المغرب	11.6	25.1	31.6	2.6	2.3	94	4.5	63	36	34	9	563
موريتانيا	1.0	2.0	2.7	2.4	2.9	144	6.5	100	1	46	18	20
اليمن	5.2	11.7	16.6	2.7	3.6	171	7.5	100	–	52	15	199
مجموع الوطن العربي	94.4م	220.2م	290م	2.9	2.7	120	5.4	77	–	38	10	401
جميع البلدان النامية	2070م	4070م	4980م	2.3	2.0	103	3.9	69	41	33	9	541
البلدان الأقل نمواً	210م	440م	590م	2.5	3.0	130	6.1	94	9	45	16	285
أفريقيا جنوب الصحراء	210م	500م	690م	2.8	3.2	131	6.5	99	8	47	15	245
البلدان الصناعية	950م	1210م	1270م	0.8	0.5	–	1.9	70	70	15	10	225
العالم	3020م	5280م	250دم	1.8	1.7	–	3.5	د9	43	31	10	409

المصدر: الملف الإحصائي للمستقبل العربي، العدد 163، سبتمبر 1993.

جدول رقم (4)

ازدحام المناطق الحضر

	سكان الحضر (كنسبة مئوية من مجموع السكان)			معدل النمو السنوي لسكان الحضر (نسبة مئوية)		عدد السكان في أكبر المدن (كنسبة مئوية من سكان الحضر)	المدن الرئيسية شديدة الازدحام		السكان في المدن المقطونة بأكثر من مليون نسمة (كنسبة مئوية من الحضر)	عدد الأشخاص لكل غرفة صالحة للسكن	المنازل غير المزودة بالكهرباء (نسبة مئوية)
	1960	1990	2000	1960- 1990	1990—2000	1980	المدينة	السكان في الكيلومتر مربع 1980—1988	1990	1980—1985	1980
الأردن	43	68	74	4.5	2,4	37	عمّان	11104	38	–	–
الإمارات العربية المتحدة	40	78	78	12.5	2.1	–	–	–	–	–	–
البحرين	83	83	85	4.1	3.1	–	–	–	–	–	6
تونس	36	54	59	3.6	2.7	30	–	–	37	3.1	66
الجزائر	30	52	60	4.7	4.3	12	الجزائر	7930	23	2.8	–
جيبوتي	50	81	84	7.3	3.5	–	–	–	–	–	–
السعودية	30	77	82	7.6	4.5	18	–	–	29	–	–
السودان	10	22	27	5.4	4.8	31	–	–	35	–	–

تابع جدول رقم (٤)

سوريا	37	50	5	4.5	4.	33	–	–	60	–	–
الصومال	17	36	44	5.8	4.7	34	–	–	–	–	–
العراق	43	71	75	5.2	3.9	–	بغداد	5384	29	–	–
عُمان	4	11	15	7.5	7.5	–	–	–	–	–	–
قطر	73	89	91	8.0	3.3	–	–	–	–	–	–
الكويت	72	96	97	7.9	2.8	30	–	–	55	–	–
لبنان	40	84	87	3.8	2.5	–	–	–	–	–	–
ليبيا	23	70	76	8.1	4.5	64	–	–	35	1.8	28
مصر	38	47	54	3.1	3.6	39	القاهرة	29393	52	–	54
المغرب	29	48	55	4.3	3.8	26	الدار البيضاء	12133	36	2.4	–
موريتانيا	6	47	59	9.8	5.3	39	–	–	–	–	–
اليمن	9	29	37	5.8	32.	33	–	–	–	–	–
مجموع الوطن العربي	30	50	56	5	4.1	–	–	–	–	–	–
جميع البلدان النامية	22	37	45	4.0	0,4	18	–	–	36	–	–
البلدان الأقل نمواً	8	20	26	5.3	5.8	34	–	–	35	–	–
أفريقيا جنوب الصحراء	15	31	38	5.2	5.3	28	–	–	29	–	–
البلدان الصناعية	61	73	75	1.4	0.8	–	–	–	34	–	–
العالم	34	45	60	2.9	2.8	–	–	–	35	–	–

المصدر: الملف الإحصائي للمستقبل العربي، العدد 163.

ويواجه الوطن العربي مشكلة شائكة تتمثل في انتقال السكان من الريف إلى المدينة، وقد ارتفعت النسبة المئوية للسكان الحضر من 30% في عام (1960) إلى (50%) في عام 1990. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى (56%) في سنة (2000).

كما تضخمت مدن كبيرة مثل القاهرة والدار البيضاء، فبلغت الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع في القاهرة حوالى (29393) نسمة، في الفترة ما بين (1980 - 1988)[1] و(12133) نسمة في الكيلومتر المربع في الدار البيضاء (انظر الجدول رقم 4)، و(11104) نسمة في عمان و(7930) نسمة في الجزائر و(5384) نسبة في بغداد. كما بلغت النسبة المئوية لسكان هذه المدن من مجموع السكان الحضر في أقطارها في عام (1990) (52%) بالنسبة للقاهرة (36%) للدار البيضاء (38%) لعمّان و(23%) للجزائر و(29٪) لبغداد. وبالنسبة لمدن مثل قطر والكويت، فإن نسبة سكان المدن فيهما يمثل (80%، 70%) من مجموع سكانهما، كما يمثل سكان المدن نسباً مرتفعة من مجموع السكان في الأقطار المنتجة للنفط بالخصوص، فنجد النسبة المئوية لسكان الحضر من مجموع السكان (96%) في الكويت تليها قطر (99%) ثم البحرين (83%). وترتفع هذه النسبة كذلك في لبنان (87%) والسعودية (81%) والسعودية (77%)، وإجمالاً فإن مجموع سكان المدن إلى مجموع السكان في الوطن العربي قد وصل إلى (56%) في عام (1990)، كما بلغ معدل التحضر السنوي لسكان الحضر من 1960 - 1990 (5%).

وإذا قارنا معدل التحضر في الوطن العربي بمثيله في العالم، نجد أن الوطن العربي يفوق العالم، حيث بلغ معدل التحضر في العالم (4%). فالمدن والتجمعات

(1) نشرت جريدة الأهرام تحقيقاً عن التلوث البيئي في القاهرة، ذكر فيه كاتبه أن نصيب الفرد من الغطاء النباتي (الحضرة) لا يزيد عن 20 سم^2، مما يدلل على نتائج الزحام السلبية على صحة الإنسان، الأهرام 26 - 28 أغسطس 1989.

العربية تنمو نمواً عشوائياً وعلى حساب الأرض والعمل الزراعي، مما يؤدي إلى تخفيض معدلات الإنتاج. ومع السنين تزداد أزمة التضخم الحضري تعقيداً. فبينما يشكل سكان المدن (71%)، (70%)، (54%)، (52%)، (48%)، (47%)، (47%) على التوالي في كل من العراق وليبيا وتونس والجزائر والمغرب ومصر وموريتانيا عام 1990، نجد أن نسبة المشتغلين بالصناعة فيها على التوالي (7.8%)، (28.9%)، (16.3%)، (19.9%)، (25%)، (12%)، (8.9%)، والمشتغلون في قطاع الخدمات فيها على التوالي (79.7%)، (53%)، (62.1%)، (75.2%)، (29.4%)، (54.1%)، (21.7%). انظر الجدول رقم (5). وتؤكد الاحصاءات كذلك تدني عدد العاملين في قطاع الزراعة في الوطن العربي، حيث انخفضت النسبة المئوية للقوى العاملة في الزراعة من (60%) عام 1965 إلى (36%)، فيما بين (1986 - 1989).

جدول رقم (5)

العمالة

	القوى العاملة (كنسبة مئوية من مجموع السكان)	النساء ضمن القوى العاملة (كنسبة مئوية من القوى العاملة)	النسبة المئوية للقوى العاملة في						الانفاق على التأمينات الاجتماعية (كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي)	معدل النمو السنوي لدخل الفرد العامل (نسبة سنوية)	
			الزراعة		الصناعة		الخدمات				
	1988—1990	1988—1990	1965	1986 - 1989	1965	1986 - 1989	1965	1986—1989	1980	1970—1980	1980—1988
الأردن	23.1	9.9	37.0	10.2	26.0	25.6	37.0	64.2	0.0	-	1.1-
الإمارات العربية المتحدة	49.8	6.2	21.0	4.5	32.0	38.0	47.0	57.3	-	-	-
البحرين	26.6	10.3	-	3.0	-	35.0	-	62.0	0.1	-	-
تونس	29.8	12.7	49.0	21.6	21.0	16.3	29.0	62.1	1.4	4.2	-
الجزائر	23.6	4.4	57.0	13.9	17.0	10.9	26.0	75.2	-	1.0	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	1.4	-	-
السعودية	29.1	7.1	68.0	48.5	11.0	14.4	21.0	37.2	-	-	-
السودان	35.1	29.1	82.0	63.4	5.0	4.3	14.0	32.3	0.0	-	-

سوريا	26.2	15.4	52.0	22.0	20.0	15.1	28.0	62.9	-	2.8	5.5-
الصومال	29.4	39.0	81.0	75.6	6.0	8.4	13.0	16.0	-	5.1-	-
العراق	24.2	5.8	50.0	12.5	20.0	7.8	30.0	79.7	-	-	-
عُمان	28.1	8.1	62.0	50.0	15.0	21.8	23.0	28.6	-	-	-
قطر	41.8	7.0	-	3.	-	28.0	-	69.0	-	-	-
الكويت	32.7	13.5	2.0	30.9	34.0	16.1	64.0	-	-	-	3.8
لبنان	30.1	27.2	29.0	14.3	24.0	27.4	47.0	58.4	1.2	-	-
ليبيا	23.7	8.7	41.0	18.1	21.0	28.9	38.0	53.0	-	-	-
مصر	27.7	10.9	55.0	33.9	15.0	12.0	30.0	54.1	-	4.1	0.5
المغرب	30.8	20(3	61.0	45.6	15.0	25.0	24.0	29.4	1.0	-	3.6-
موريتانيا	33.4	21.7	89.0	69.4	3.0	8.9	8.0	21.7	-	-	-
اليمن	24.7	13.1	72.8	62.5	8.2	11.0	18.7	26.4	-	-	-
مجموع الوطن العربي	28.2	14.2	60	36	15	14	26	50	-	-	-
جميع البلدان النامية	43.9	32.5	72.0	60.9	11.3	12.7	16.7	26.4	2.2	1.3	2.7
البلدان الأقل نمواً	38.8	29.8	83.2	72.4	5.8	7.5	11.0	20.1	-	-	-
أفريقيا جنوب الصحراء	38.6	34.0	79.0	67.6	8.1	7.7	12.9	24.7	-	1:5-	1.7-
البلدان الصناعية	48.8	43.7	22.2	11.0	36.4	26.9	41.4	62.1	10.6	2.2	1.4
العالم	45.0	35.1	56.5	48.5	19.0	16.3	24.5	35.3	10.0	1.6	2.4

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 1992، جدول رقم (16)، ص 158 ـ 159، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملحق رقم (2 ـ 11)، ص 173.

إن استمرار زحف سكان الريف إلى المدن والمراكز الحضرية بمعدلاته الحالية، سوف يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان الحضر إلى ما يقرب من (80%). وقد لاحظنا انخفاض نسبة القوى العاملة في الصناعة والزراعة، وتضخم هذه النسبة في القطاعات الخدمية، ومعنى هذا أن نسبة كبيرة من سكان الوطن العربي ينتقلون من خانة الإنتاج إلى خانة الاستهلاك، مع ما يستتبع ذلك من نقص في الأراضي الزراعية، ونقص في الإنتاج الزراعي، ونمو عشوائي للمدن يبتلع أخصب الأراضي الزراعية. كما أن هؤلاء الذين ينتقلون إلى المدن ـ كما أثبتت الاحصاءات ـ لا يشاركون في أنشطة صناعية، وإنما يشكلون عبئاً على الإنتاج حين يحشرون أنفسهم في أنشطة استهلاكية وخدمية لا تضيف شيئاً إلى الناتج القومي، ففي الدول المتقدمة يفوق معدل التصنيع نمو السكان الحضر بنسبة (25%) في المتوسط، ويحدث العكس[1] في الدول العربية. ويترتب على ذلك أن سكان الحضر[2] في الدول العربية ينفقون من الدخل القومي ضعف ما يساهمون به في إنتاج هذا الدخل. ولهذا بالطبع آثاره السيئة على التنمية الزراعية، وكذلك على المشكلة المائية.

إن عدم نمو النشاط الاقتصادي في المدن بالمعدل المناسب لا يمكِّن القادمين من الريف من الحصول على أعمال إنتاجية، وبالتالي يلجأون للعمل في الادارات الحكومية فتكتظ الأخيرة بالموظفين، وتزداد البيروقراطية تعقيداً، وتتدنى ساعات عمل الموظف إلى دقائق في بعض الحالات. إنَّ الهجرة من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية تؤدي إلى:

1 ـ تبديد الدخل القومي (في حالة عدم حصول المهاجرين على أعمال ذات طابع إنتاجي حقيقي).

---

(1) الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية، د. عبد العزيز هيكل، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، ص 47.

(2) المقصود بالسكان الحضر هنا، التجمعات السكانية التي تصل إلى عشرين ألف نسمة أو أكثر.

2 - تعثر برامج التنمية الزراعية.

3 - خلق مراكز استهلاكية تسبب في إحداث ضغوط متزايدة على أسواق الغذاء من جراء تحول جانب مهم من السكان من خانة المنتجين إلى خانة المستهلكين.

4 - تناقص الأراضي الزراعية بسبب اتساع المدن والتهامها لمزيد من الأراضي المخصصة للبناء.

وعلى الرغم من أن توقع الحياة عند الميلاد قد ارتفع حوالى ست سنوات خلال العقود الثلاثة الماضية، أي من 1960 - 1990، حيث ارتفع من (55) إلى (60.7) سنة، إلا أنه أقل من العمر المتوقع عند الولادة في جميع البلدان النامية (82.8) وفي البلدان الصناعية (74.5) وفي العالم (64.7). وبالنسبة للأمية فلا تزال نسبتها مقلقة، فهي حوالى (40%) بين الذكور، وحوالى (55%) بين الإناث[1].

وإذا أخذنا في الاعتبار أولئك الذين يتسربون أولاً يستوعبون المرحلة الأولى من التعليم زاد عدد الأميين، وأهم من ذلك كله، غياب التعليم الوظيفي والحضاري، هذا التعليم الذي يمكن الإنسان العربي من المشاركة بفاعلية في الإنتاج والنشاط العام في المجتمع. والقوى البشرية على ضعف قدراتها الحالية غير مستغلة في أنشطة إنتاجية، بدليل أن معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في بلدان الوطن العربي حوالى (27%)[2].

ولا شك أن العلاقة وطيدة بين النمو السكاني، وبين التنمية بمفهومها الواسع. فالنمو السكاني وما يتبعه من تغيرات في الحجم والكثافة والتوزيع الجغرافي والتركيب العمري، له دلالات ومؤشرات مؤثرة على القضية المائية والغذائية. فالسكان العرب الذين يتزايدون بوتائر مرتفعة فاقت (3%) في السنة ينتجون غذاءً

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 1992.

(2) مشكلة الغذاء في الوطن العربي، عبد العزيز الكحلوت، الهيئة القومية للبحث العلمي - طرابلس، الطبعة الأولى 1986، ص 71.

بمعدل (2%)، الأمر الذي يوضح مدى حاجة الوطن العربي إلى أرضه ومياهه.

الفجوة الغذائية:

ورغم عقود عديدة من التنمية، فإن الوطن العربي ما زال يعاني من عجز خطير بالنسبة لاحتياجات الاستهلاك من الحاصلات الزراعية، وتشتد الثغرة الغذائية اتساعاً[1] مع تسارع النمو في الطلب غير المقابل بزيادة مماثلة في الإنتاج. ففيما يتزايد الطلب على السلع الغذائية بسبب زيادة عدد السكان بمعدل (3%) سنوياً، ونمو الوعي القومي بضرورة تحسين مستوى التغذية، إضافة إلى الارتفاع الحاصل في الدخل القومي العربي ما بين معدل أدناه في اليمن (4.6%) وأقصاه (28%) في الإمارات العربية المتحدة، تتأرجح الإنتاجية الغذائية في مسار متعرج يخضع لجميع أشكال العوائق الاقتصادية والسياسية، داخلية كانت أم خارجية. وقد أدى ذلك إلى ازدياد الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من المصادر الأجنبية بنسب متصاعدة، فبينما لم يتجاوز معدل نمو الإنتاج الزراعي السنوي في الوطن العربي نحو (2.5%) خلال الفترة (1970 ـ 1985) كان معدل نمو الطلب على المنتوجات الزراعية نحو (6%) سنوياً، وأدى هذا الاختلاف بين معدلي نمو الطلب والإنتاج إلى فجوة غذائية ازدادت قيمتها من حوالى (1.1) مليار دولار في المتوسط للفترة من (1974/1970) إلى حوالى (17.9) ملياراً بالأسعار الجارية عام (1980)، و(20) ملياراً في المتوسط للفترة من (1980 ـ 1984)، و(21) ملياراً عام (1985)، وعلى الرغم من أن معدل النمو في الطلب بدأ يتراجع منذ عام (1983)، إلا أنه من المتوقع أن تبلغ الفجوة عام (2000) حوالى (45) مليار دولار بأسعار عام 1980[2].

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي من

(1) تعرف الثغرة الغذائية أو الفجوة الغذائية بأنها الفرق بين إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل استهلاكها في قطر معين أو إقليم معين.

(2) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1987، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق 1987).

المنتوجات الزراعية الرئيسية تناقصت خلال الفترة من (1975 - 1985)، حيث انخفضت بالنسبة إلى الحبوب من (60%) إلى (40%)، وإلى الفاكهة من (104%) إلى (95%)، وإلى البقول من (100%) إلى (78%)، وإلى المحاصيل الزيتية من (60%) إلى (39%)، وإلى اللحوم من (81%) إلى (74%)، وإلى البيض من (81%) إلى (78%). أما بالنسبة للمحاصيل السكرية فقد ازدادت نسبة الاكتفاء الذاتي من 30% إلى (38%)، ولدى الوطن العربي فائض من القطن والصوف والجلود والأسماك[1]، ويجري تصديرها إلى الخارج. (انظر الجدول رقم 6).

جدول رقم (6)
تطور نسب الاكتفاء الذاتي للمنتوجات الزراعية الرئيسية في الوطن العربي (1975 — 1985)

السنة / المنتوجات	الفترة الأولى 1979–1975	الفترة الثانية 1981–1978	الفترة الثالثة 1985–1982	متوسط النمو السنوي		
	نسبة الاكتفاء الذاتي بالمائة	نسبة الاكتفاء الذاتي بالمائة	نسبة الاكتفاء الذاتي بالمائة	لصافي المستوردات الزراعية	للإنتاج	لإجمالي الطلب
الحبوب	60	58	40	10.5	0.3	5.3
القمح	43	46	37	6.5	2.8	4.4
الأرز	76	70	57	8.3	0.70	2.7
الشعير	86	83	35	34.9	1.60	11.9
الذرة	-	68	49	13.8	2.8	6.5
الفاكهة والخضر	104	95	95	2.4	2.8	1.6
البقول	-	98	78	42.9	1.2	3.9
المحاصيل السكرية	30	41	38	6.2	8.7	5.7
الزيوت والشحوم	-	60	39	11.2	2.2	4.9
القطن	179	190	198	2	2.5	0.9
اللحوم	81	84	74	12	5.7	4.9
البيض	-	81	78	8	9.1	5.7
منتوجات الألبان	-	93	89	8	2.1	1.9

المصدر: جامعة الدول العربية، الإدارة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1981 - 1986، تحرير صندوق النقد العربي (دبي. الصندوق، 1986)، وبيانات منظمة الأغذية والزراعة الدولية ـ الأمم المتحدة.

(1) المصدر السابق.

وقد نجم عن ذلك تغيراً في الميزان التجاري للسلع الزراعية. ففي بداية السبعينات كان هذا الميزان في مصلحة سبعة أقطار عربية هي السودان ومصر والمغرب والجزائر والصومال وموريتانيا وسوريا، حيث كانت صادرات هذه الأقطار تزيد كثيراً على وارداتها. وفي نهاية السبعينات أصبح الميزان التجاري للسلع الزراعية سالباً لجميع الأقطار العربية باستثناء السودان. وفي عام (1985) أصبحت جميع الأقطار العربية، بما فيها السودان، مستوردة للمنتوجات الزراعية. وقد سجلت قيمة واردات الوطن العربي من المنتوجات الزراعية خلال الفترة (1980 - 1984) ارتفاعاً من (21.8) مليار دولار إلى (25.3) مليار دولار بالأسعار الجارية. أي بنسبة (3.7٪) سنوياً. وانخفضت قيمة الصادرات من المنتوجات الزراعية خلال الفترة نفسها من (3.9) مليار إلى (3.6) مليار دولار، أي بنسبة (1.7%)[1].

وتحتل الحبوب المقام الأول في قائمة المستوردات الزراعية من حيث الكمية والقيمة، إذ بلغت الكميات المستوردة منه عام (1985) نحو (33.3) مليون طن بتكلفة (6.3) مليار دولار، أي ما يعادل (34.6%) من القيمة الكلية لواردات المنتجات الزراعية لذلك العام. وهناك خمسة أقطار عربية تتصدر قائمة الدول العربية المستورده وهي على التوالي، مصر، الجزائر، المغرب، العراق والسودان. وقد بلغت قيمة واردات هذه الأقطارنحو (78.5%) من قيمة واردات الوطن العربي من القمح عام (1985).

الغذاء سلاح في يد الغرب:

نخلص مما سبق أن الفجوة واسعة بين المعدلات الحالية للإنتاج الغذائي، وبين الاحتياجات الفعلية للسكان، وان الدول العربية تختلف في درجة اعتمادها على ذاتها نظراً لتفاوت الموارد الطبيعية والسياسات الغذائية المحلية، واختلاف أنماط

---

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1987، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق 1987).

العوائق كما يأتي القمح على رأس الحاصلات الزراعية المستوردة. وقد قدر أن الوطن العربي يستورد (12%) من جملة تجارة الحبوب الدولية، ويحتل القمح بالطبع المرتبة الأولى من جملة هذه المستوردات. ومن المتوقع أن تزيد إلى ما يزيد عن (19.7%) مليون طن عام (2000)[1].

وقد بات من المعروف أن المعونات الغذائية لا تعطى جزافاً، وإنما تعطى بشكل انتقائي، ولخدمة سياسة الغرب عامة، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة. فالعجز الغذائي الراهن وحاجة البلدان العربية إلى القمح تعني فيما تعنيه تأثر القرار السياسي العربي بهذه الحاجة وتبعية القرار العربي للقرار الغربي. وقد عبر أحد أعضاء مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة عن طبيعة المساعدات الغذائية فقال: «إن منح المعونة الغذائية للبلدان لمجرد أن الناس جوعى هو سبب بالغ الضعف. إن المعونة الخارجية شديدة الانتقاء وتذهب لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية الضيقة لمجموعات معينة في الغرب[2]، كما أن المعونات الغذائية تعطى في كثير من الأحيان على شكل قروض ميسرة، ولا ريب أن هذه القروض عبءٌ ثقيل على مستقبل التنمية في البلدان المقترضة، وثمة من الدول من لا تستطيع الآن أن تخدم ديونها إلا بدفع معظم ناتجها المحلي أو ثرواتها الطبيعية. وقد أدى الاختلال في ميزانيات معظم البلدان العربية إلى تفاقم حجم المديونية، وباستثناء كل من ليبيا والامارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية والكويت وقطر، وهي دول نفطية، فإن مجموع ديون الأقطار العربية الباقية تغطي حوالى (85%) من الناتج القومي الإجمالي[3]. وبلد مثل الجزائر مثلاً بلغت خدمة ديونه من صادراته حوالى (69%)

---

(1) مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 46.

(2) صناعة الجوع (خرافة الندرة) تأليف فرانسيس مولارييه وجوزيف كولينز، ترجمة: أحمد حسان سلسلة عالم المعرفة، عدد 64؛ الطبعة الأولى، ابريل 1983، مطابع الرسالة ـ الكويت ص 396.

(3) الأرقام مأخوذة عن الملف الاحصائي (مؤشرات التنمية البشرية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 163 سبتمبر (الفاتح) 1992)، ص 180.

في عام (1989)[1]، الأمر الذي يوضح مدى الصعوبات التي تنتظر البلدان العربية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إن استمرت معدلات إنتاجها في التراجع، وإن استمرت الفجوة الغذائية على ما هي عليه الآن.

وفي الواقع لا يمكن لدولة حرة ذات سيادة أن تعوّل على امدادات القمح الأمريكية على المدى البعيد، أو على المساعدات الأمريكية.

صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية ترصد في كل ميزانية مساعدات خارجية تصل إلى عدة مليارات من الدولارات، ولكن أكثر من ثلثي هذه المساعدات يذهب للسلاح والقوات المسلحة لتعزيز النفوذ الأمريكي. أما الثلث الباقي فلا يقدم إلا ضمن شروط خاصة أهمها، أن ينفق على شراء منتجات أمريكية قد يزيد سعرها على أسعار ما يماثلها من إنتاج دول أخرى، وعلى مشاريع تقرر بالاتفاق مع الدوائر المختصة في واشنطن. وعلى هذا النحو فمن النادر أن تمنح المساعدات الأمريكية في صورة سائلة أو يترك للبلد الممنوح الحرية الكاملة في تقرير نوع المساعدة وأوجه صرفها. وغالباً ما تحاول الولايات المتحدة أن ينشأ عن هذه المشاريع ما يفتح الأبواب أمام الاستثمار الاقتصادي الأمريكي للبلدان التي تفيد من المساعدات أو أن تكون المساعدات لغرض فرض اطار سياسي معين يمكن أن تنمو فيه بحرية المصالح المختلفة لها. والمساعدات الأمريكية لا تقدم إلا «في إطار أمن وسلامة الولايات المتحدة»، والسياسة الأمريكية تهدف بالطبع إلى تثبيت دعائم السيطرة الأمريكية بمنع قيام أنظمة جديدة قد لا يتفق قيامها مع السياسة الأمريكية والمساعدات الأمريكية توقف على الفور إذا لم تحقق أغراضها المذكورة. ففي أواخر عام (1964) تقدم أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي «أوليفر بوتون» باقتراح منع بيع فائض المواد الزراعية إلى الجمهورية العربية المتحدة، ذلك أن «الجمهورية العربية المتحدة بلدٌ عدواني، وهي تهدد أمن وسلامة إسرائيل»، واعتبار بلد ما بأنه بلد

(1) وتغطي الآن 75٪ من صادرات النفط والغاز الجزائري.

عدواني يتيح تطبيق قانون أمريكي يمنع جميع أنواع المساعدات عنه[1].

فالمشكلة الغذائية ليست اقتصادية فحسب، بل هي في المقام الأول سياسية، نظراً لسيطرة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على سوق القمح الدولية من جهة، ولتعاظم الحاجة العربية إلى استيراد الغذاء من جهة أخرى. فالفجوة الغذائية تزداد اتساعاً منذ السبعينات وحتى هذا العقد التسعينات.

وسيزداد الطابع السياسي للمشكل الغذائي، وبالتالي المشكل المائي مع تعقد الصراع العربي الإسرائيلي، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وانهيار صرح الأمن القومي العربي بعد تدمير العراق وما أسفرت عنه حرب الخليج الثانية من تمزق عربي ونزاعات عربية عربية، وما يعانيه الوطن العربي اليوم من تحديات وجراح تكاد تثخن كل جزء من أجزائه.

العجز الغذائي الراهن والمياه:

نخلص من كل ما سبق ذكره، أن الصحراء تغلب على ساحة الوطن العربي: (600) مليون هكتار بنسبة (43%) من مساحته الإجمالية. وأن معدل سقوط الأمطار فيه يتراوح ما بين (5 - 450 ملم) باستثناء السودان. ولا توجد في الوطن العربي غابات إلا في بلدان قليلة جداً وهي المغرب والسودان وتونس وموريتانيا. ولذلك عانت بلدان عربية عديدة من الجفاف بسبب تذبذب كميات الأمطار، واحتباس هذه الأمطار في بعض السنوات كما حدث في عقد الثمانينات، ونظراً لغياب التعاون العربي فلم يزرع العرب من أراضيهم التي تقدر (1974) مليون هكتار إلا (55) مليون هكتار بنسبة لا تتجاوز (29%). ونظراً لعوامل عديدة من بينها الثروة الديموغرافية التي شهدها الوطن العربي في الفترة ما بين (1950 -

(1) د. غالب كيالي، نظرية الثورة في العالم الثالث، ص 144، مؤسسة الأبحاث العربية العليا، منشورات دار الحكيم 1973.

1990)، حيث ارتفع عدد السكان في الفترة نفسها من 76 مليون نسمة عام (1950) إلى (220) مليون نسمة (1990)، ولغياب التعاون العربي في مجالات التخطيط والتمويل والتكنولوجيا والبحث العلمي، ونظراً لمعدلات التضخم الحضري المرتفعة، وغياب التعليم الوظيفي والحضاري، فقد اتسعت الفجوة الغذائية أي الفرق بين إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها، وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من المحاصيل الرئيسية وفي مقدمتها القمح، وتضخمت فاتورة المستوردات الغذائية، حيث من المتوقع أن تصل إلى (45) مليار دولار عام 2000.

والأسئلة التي تطرح نفسها وبإلحاح، هي هل نذهب إلى ما ذهب إليه مالتوس، ونقول بأن السكان يتزايدون بمتواليه هندسية، وأن الموارد الغذائية تزيد بمتوالية حسابية، أي أنه بينما يزيد السكان بسرعة الحصان وتزيد الموارد الغذائية بسرعة السلحفاة، وأننا بالتالي مقبلون على مجموعة من الكوارث والمصائب بدءاً بالمجاعات وانفجارات المدن وانتهاءً بالحروب؟ كل هذا وأكثر يقوله المتشائمون.

والسؤال الذي يطرح نفسه ثانياً: هل الموارد الغذائية العربية قادرة على اشباع الطلب عليها لإنتاج الطعام لكل فم في الوطن العربي، أم أنها قاصرة عن تحقيق وانجاز ذلك؟

والسؤال الذي يطرح نفسه ثالثاً: ما الوسائل التي بإمكانها تحقيق الاستقلال الأمثل للموارد المائية العربية، وكيف نتجاوز التحديات الداخلية والخارجية في هذا الصدد؟

وللإجابة على هذه الأسئلة جميعها نقول بأن الوطن العربي، وان تضاعف سكانه مرات عدة خلال هذا القرن، إلا أن موارده المائية وغير المائية كافية لإشباع حاجاته والمشكلة ناجمة عن القطرية والإقليمية. فحينما ننظر إلى الموارد العربية ككل، فإننا لا نجد مشكلة في الموارد. لكن إذا نظرنا إلى الموارد المائية في كل قطر على حدة، أمكننا أن نميز أقطاراً تعاني من الجفاف وقلّة المطر وضعف في مواردها

المائية. فلدى الوطن العربي مجتمعاً حوالى (290) مليار متر مكعب من المياه السطحية يتركز نصفها في مصر والعراق واليمن (45000) مليار متر مكعب، أما دول اتحاد المغرب العربي فلديها من المياه السطحية (45600) مليون متر مكعب بنسبة (15.6%) وتعاني دول الخليج العربي من نقص في مواردها المائية السطحية، حيث يتدنى نصيبها إلى نحو (4828) مليون متر مكعب بنسبة (1.6%). أما السودان وبقية الأقطار العربية فلديها (97300) مليون متر مكعب.

وبالنسبة للمياه الجوفية المتجددة والأحفورية فلا تزيد ما هو موجود منها عن (40890) مليون متر مكعب تحظى دول المغرب العربي منها بنسبة مئوية تقدر بحوالى (48.7%). أما العراق واليمن ومصر فنصيبها من هذه المياه (7090) مليون متر مكعب بنسبة مئوية تصل إلى (17.3%) ولا يحصل مجلس التعاون الخليجي من هذه المياه إلا على (3341) مليون متر مكعب بنسبة مئوية قدرها (8.1%). وتحصل السودان وجيبوتي والصومال وسوريا على (10535) مليون متر مكعب بنسبة مئوية قدرها (25.7%).

فإذا نحن نظرنا إلى الوطن العربي كوحدة واحدة، فإننا لن نجد مشكلة مائية عويصة، أما إذا نظرنا إلى كل قطر على حدة فإننا سوف نلمح بوضوح المشكل المائي فيه.

وإذا نحن افترضنا بأن الوطن العربي هو بالفعل وطن بلا حدود، وأنه يشكل وحدة سياسية واحدة قائمة بذاتها، فإن موارده المائية في هذه الحالة ستكون بحدود (350) مليار متر مكعب، وسيكون نصيب الفرد من الموارد المائية ما يقارب (2000) متر مكعب، وهو معدل وإن كان يقل عن المعدل العالمي البالغ (12900) متر مكعب، فإنه يكفي الاحتياجات المتوسطة.

---

(1) انظر الجدول رقم (2)، ص .

وإذا نحن أعدنا استخدام مياه المجاري بعد تصفيتها، وبذلت الحكومات العربية جهوداً مشتركة لوقف التبخر من الروافد والقنوات والمستنقعات والبحيرات والينابيع والسدود، بالإضافة إلى استمطار الغيوم وحجز مياه الوديان وتحسين أنظمة الري والصرف وتقليل ما يهدر في البحار أمكننا أن نضيف إلى رصيد المياه العربية كماً هائلاً من المياه، بحيث يكون بالإمكان سد احتياجات الإنسان العربي من المياه.

وفيما يتعلق بالأرض فلدى الوطن العربي (197) مليون هكتار لا يستغل منها سوى (55) مليون هكتار بنسبة مئوية لا تتجاوز (28%). ولا يستغل الوطن العربي من مياهه سوى (170) مليار متر مكعب، وهذا يعني أن هناك إمكانيات هائلة للتوسع الزراعي الرأسي والأفقي سواء في المناطق المطرية والتي تشكل حوالى (75%) من الأراضي الصالحة للزراعة أم في المناطق المروية من مياه الأنهار، والتي تتركز في خمسة أقطار هي مصر والسودان والعراق وسوريا والمغرب.

وبالإمكان مضاعفة مساحة الأراضي المزروعة إذا تم توفير الموارد المائية اللازمة، وإذا كانت مياه الأنهار والمياه الجوفية المتوافرة الآن تكفي لري (17) مليون هكتار بمعدلات الاستهلاك الحالية التي تقارب (12000) م^3 سنوياً للهكتار الواحد، فإنه بالإمكان مضاعفتها إذا تم تخفيض استهلاك الهكتار إلى (5000) متر مكعب باستخدام أساليب الري الحديثة التي تقلل من الفاقد، وخاصة نظام الري بالتنقيط، فيصبح بالإمكان ري (36) مليون هكتار، كما يمكن زيادة مساحة الأراضي المطرية المزروعة حالياً بنسبة (732%) وتقع معظم هذه الزيادة في السودان وتأتي بلدان المغرب العربي في المرتبة الثانية وبلدان المشرق العربي في المرتبة الثالثة.

وبالإمكان كذلك التوسع رأسياً من خلال زيادة إنتاجية الهتكار أو الفدان،

---

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون] التقرير الاقتصادي العربي الموحد (1987)، تحرير الصندوق العربي، (دبي: الصندوق 1987).

وإنتاجية الثروة الحيوانية باستخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة المعتمدة على آخر ما وصل إليه البحث العلمي، وآخر ما وصلت إليه التكنولوجيا.

إن العمل العربي المشترك في مجال الأمن المائي والغذائي لزيادة الإنتاج وتوفير مستلزماته وبناء مخزون مائي وغذائي داخل الوطن العربي، يشكل لازمة أساسية لضمان استمرار وبقاء الأمة العربية من خلال توفير احتياجاتها المائية والغذائية، وهذا لن يتأتى على الاطلاق لجميع أقطار الوطن العربي ما لم توضع سياسة قومية لتخزين المياه وزيادتها والاستفادة القصوى منها، وكذلك وضع سياسة قومية لإنتاج الغذاء متناسقة ومترابطة مع السياسات القطرية العربية في التنمية الزراعية.

إن حوالى (15%) من سكان الوطن العربي يتمتعون بحوالى (90%) من ثروة الوطن العربي، وقد أكدت احصاءات المراكز المالية العالمية في عام (1989) أي قبل حرب الخليج الثانية بأقل من عامين، أن لدى الحكومات العربية الخليجية والسعودية، ولدى أفراد عرب حوالى (685) مليار دولار. فماذا لو ساهمت هذه الحكومات وساهم هؤلاء الأفراد بجانب ولو يسير من هذه الأموال. فالتنمية الزراعية تعتمد بشكل أساسي على الإمكانات القطرية الذاتية، وكثير من أقطار الوطن العربي يعاني من نقص الأموال اللازمة للتنمية. فماذا لو ساهمت هذه الأموال في تشريع عملية التنمية وفي تحقيق التكامل الاقتصادي العربي والأمن المائي العربي، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي العربي. أليس ذلك بأفضل من بقائها في الخارج في أيدي أعداء هذه الأمة. أليس ذلك بأفضل من تعريضها للخسائر وما أزمة أكتوبر 1987 عنا ببعيدة، فقد بلغت خسارة هذه الأموال (150) مليار دولار فقدتها الحكومات العربية والأفراد العرب في غضون بضعة أشهر بسبب انهيار بورصات العالم وتدهور معدلات صرف الدولار الأمريكي وهبوطه إلى مستويات لم يسبق لها مثيل[1].

(1) المستقبل العربي، ص 14 عدد ابريل 1989. وانظر مجلة الكفاح العربي اللبنانية، ص 33، العدد 401، السنة الثالثة عشرة، مارس 1988.

وهكذا يمكن القول بأن المشكل المائي والمشكل الغذائي بالإمكان معالجتهما إذا نظرنا إلى الوطن العربي كوحدة واحدة.

أما إذا نظرنا إلى الوطن العربي على حاله الراهن، أي مجزءاً ومفتتاً، فمن السهولة تمييز أقطار تعاني من نقص المياه، وأقطار أخرى لديها وفرة منه. ونأخذ الجماهيرية العظمى مثالاً للدول العربية التي تعاني من نقص المياه.

قبل استقلال ليبيا الصوري في عام (1951)، لم يكن تعداد الشعب العربي الليبي يزيد عن (800) ألف نسمة. أما في عام (1990) فتشير التقديرات إلى (4.5) مليون نسمة، أي ان السكان تضاعفوا خمس مرات خلال العقود الأربعة الماضية. بينما لم تتضاعف الموارد المائية بالقدر نفسه، بالرغم من بناء عشرات السدود وانجاز العديد من المشاريع المائية الصغيرة والكبيرة بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر (1969). وقد أكد الخبراء والجيولوجيون العرب الليبيون في ندوة مرئية بالخصوص، أن الجماهيرية العظمى قد استهلكت حوالى (1.5) مليار متر مكعب في عام (1992). كما أكد هؤلاء الخبراء أن (500) مليون متر مكعب من هذه الكمية، هي مياه متجددة تتركز في منطقتين وهما، منطقة الجبل الأخضر (300) مليون متر مكعب، ومنطقة سهل الجفارة (200) مليون متر مكعب، وتدل هذه الأرقام على مدى العجز الذي تعاني منه الجماهيرية في مجال المياه، حيث وصل العجز إلى حوالى مليار متر مكعب تحصل عليها الجماهيرية من المخزون الجوفي الذي بدأ استنزافه من سنوات عديدة والبالغ (2.5) مليار متر مكعب، وأدى ذلك إلى تسرُّب المياه المالحة إلى المخزون الجوفي في مناطق شتى على طول الساحل العربي الليبي. وإذا ما استمرت معدلات النمو السكاني المرتفعة، والتي تعتبر من أعلى المعدلات في العالم (4.1%)، فإن عدد السكان سيرتفع في عام (2000) ليصل إلى ما يقارب

(1) ندوة مرئية حضرها قائد الثورة في ابريل (الطير) 1993، خصصت لمناقشة المشكل المائي في الجماهيرية.

(7) مليون نسمة، وهذا معناه ازدياد الحاجة إلى المياه بنسبة تصل إلى (65%) من الكمية الحالية. أي أن الجماهيرية العظمى مع نهاية القرن وأوائل القرن القادم، ستكون بحاجة إلى حوالى مليار متر مكعب من الماء ليصل مجموع ما تستهلكه من المياه إلى ما يقارب (2.5) مليار متر مكعب. وهي كمية أكبر من قدرات الموارد المائية العربية الليبية. ومن هنا تأتي أهمية النهر الصناعي العظيم وعبقرية فكرة النهر الصناعي العظيم، حيث دلت الدراسات الفنية والهيدروليجية التي قامت بها عدة هيئات استشارية متخصصة على وجود خزانات جوفية هائلة للمياه في المناطق الصحراوية جنوب الجماهيرية العظمى في مناطق الكفرة والسرير وتازربو ووادي الشاطىء وجبل الحساونة، وقد بينت الدراسات حجم مخزون المياه في هذه المناطق على النحو التالي.

1 ـ ان مخزون المياه في جنوب الصحراء يغطي كامل مساحة الجماهيرية على ارتفاع 2 م (مساحة الجماهيرية حوالى 2 مليون كيلومتر مربع).

2 ـ قدر مخزون حوض الكفرة والسرير وتازربو من الماء بعشرات المليارات من الأمتار المكعبة، وكذلك أحواض مرزق وجبل الحساونة ووادي الشاطىء. وقد أجمع الخبراء على أن مخزون مياه هذه الأحواض يساوي مياه نهر النيل الجارية لمدة مئتي سنة تقريباً.

وأياً كانت الكميات المتواجدة في هذه الأحواض، وهي لا ريب هائلة، فإن النهر الصناعي العظيم قد صمم لنقل (5.5) مليون متر مكعب يومياً. أي أنه سينقل في العام الواحد ما مقداره (2480) مليون متر مكعب. ومعنى هذا أنه في حالة التشغيل الأقصى، فإن المياه المتدفقة في الأنابيب والمقدرة بـ (5.5) مليون متر مكعب ستكون كافية للملايين السبعة المتواجدين على أرض الجماهيرية العظمى في مطلع القرن القادم. ولكن هناك اعتبارات لا بد من أخذها في الحسبان، وهي أن الاكتفاء الذاتي من المياه يفترض أولاً ثبات عدد السكان، أي الوصول إلى مرحلة الجمود السكاني، بحيث يتساوى عدد المواليد مع عدد الوفيات، أيّ تثبيت عدد السكان

عند الملايين السبعة، وثانياً ثبات معدلات الاستهلاك الآدمية والزراعية على ما هي عليه الآن. فلو زادت هذه المعدلات عما هي عليه الآن نتيجة لعوامل عدة، منها ارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة معدلات التضخم الحضري، وحدوث تغيرات في المناخ.. إلخ، فإن مياه النهر الصناعي العظيم لن تكون كافية وستعاني بالتالي الجماهيرية من نقص كبير في هذا الصدد، خاصة وأن المخزون الجوفي يتناقص مع مرور الأعوام. وربما تناقصت المياه المتجددة هي الأخرى من جراء الاستهلاك غير المرشد.

ونخلص من هذا كله، بنتيجة مؤداها أن النهر الصناعي العظيم لن يحل المشكلة المائية تماماً، وإنما سيعطي الشعب الليبي الفرصة لكي يطور أنماطاً جديدة لاستخراج المياه أو إنتاجها من البحار بالطاقة الشمسية أو بغيرها، مما ينجح العلم في ابتكاره.

وحتى يعمل النهر الصناعي العظيم بكامل طاقته، فإن الجماهيرية تبقى ضمن الأقطار العربية التي تعاني من نقص شديد في إمدادات المياه خاصة، وأن معدلات سقوط الأمطار تتذبذب، وأحياناً تعاني الجماهيرية من قلة هذه الأمطار بشكل يؤثر تأثيراً سلبياً على المخزون الجوفي وعلى ما هو متاح من المياه. ويبقى النهر الصناعي العظيم معجزة علمية ومحاولة جادة لمواجهة المشكل المائي في بلد غير مؤهل مائياً لإعاشة أكثر من (3) مليون نسمة أو دون ذلك بكثير، فإذا ما استمرت معدلات النمو السكاني على ما هي عليه الآن في سنة (1990) وهي بحدود (4.1%)، فإن السكان في الجماهيرية العظمى سيتضاعفون خلال الربع الأول من القرن القادم، وسيصل تعدادهم إلى ما يناهز (14) مليون نسمة، وعندها سيكون ثمة عجز في امدادات المياه يتعدى (2.5) مليار متر مكعب، وهو أمر فوق طاقة الموارد المائية المتوافرة المتجدد منها وغير المتجدد، وهو أيضاً فوق طاقة النهر الصناعي العظيم ومع ما في هذا المشروع العملاق من فوائد جمة تبقى الجماهيرية العظمى بحاجة ماسة إلى موارد مائية أخرى إن استمرت الزيادة السكانية، ويبقى أمام السكان إما الهجرة والنزوح إلى مناطق المياه في الوطن العربي، أو تقنين الزيادة السكانية باستخدام كافة

الطرق القادرة على كبح جماح الوتائر المرتفعة لهذه الزيادة. وأهم هذه الوسائل في رأينا، نشر الوعي بين جميع فئات السكان وتبصيرهم بالمخاطر التي تترتب على النمو السكاني المتسارع وغير المصاحب بزيادات حقيقية في الموارد المائية والغذائية.

والوضع السابق نفسه ينطبق على كل من تونس والجزائر. فقانون تناقص الغلة كما ينطبق على الإنتاج الزراعي والسمكي.. إلخ. ينطبق أيضاً على قدرة الموارد المائية والأرضية على الاشباع، فمن المتوقع أن يصل تعداد السكان في تونس(15) مليون نسمة (2000)[1] بمعدل نمو سكاني قدره (2.2٪) وخلال العقود الثلاثة الماضية (1990/1960) تضاعف عدد السكان تقريباً، فارتفع العدد من (4.2 إلى 8.2)، وإذا استمرت المعدلات الحالية على ما هي عليه، فسوف يتضاعف عدد السكان في تونس ليصل سنة 2030 إلى (20) مليون نسمة، بينما تشكو تونس الآن من عدم كفاية الموارد المائية لسكانها البالغ عددهم (8.2) مليون نسمة. وإذا جمعنا الموارد المائية السطحية (2630) مليون متر مكعب، والموارد المائية الجوفية (1424) مليون متر مكعب، فإن مجموع ما هو متوافر لها يكون (4354) مليون متر مكعب. وازدياد السكان إلى الضعف يستتبع بالضرورة مضاعفة الموارد المائية الحالية، وهو أمر لا يمكن أن توفره الطبيعة بمعدلات الأمطار الحالية. وهذا معناه اما تقنين الزيادة السكانية وكبح النمو السكاني بمختلف الوسائل، وأولها وأهمها الوعي بالمشكل أو النزوح والهجرة، وهو ما يحدث بالفعل، حيث هاجرت ملايين من المغرب العربي إلى دول أوروبا الغربية خلال العقود السابقة.

وإذا كان الوضع المائي للجزائر أفضل من مثيله في تونس، حيث يتوافر لها من الموارد ما يصل إلى (18.2) مليار متر مكعب، منها (14) مليار متر مكعب مياه سطحية و(4.2) مليار متر مكعب جوفية، فإن تعداد السكان في الجزائر هو الأكبر، ووتائر الزيادة السكانية فيها أسرع، فقد كان تعداد السكان الجزائريين في عام

---

(1) الأرقام مأخوذة عن الملف الإحصائي للمستقبل العربي، العدد 163 (الفاتح) 1992، ص 185.

1960 (10.8) مليون نسمة، وأضحى في عام (1990) (25) مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل عام (2000) نحو (32.9) مليون نسمة بمعدل نمو قدره (2.8%)، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان سنة 2020 ليصل إلى (64) مليون نسمة تقريباً، فكيف يمكن لموارد مائية محدودة اشباع حاجات عشرات الملايين من السكان. وما قلناه بصدد كل من ليبيا وتونس ينطبق على الجزائر.

هذه نماذج ثلاثة لدول تعاني من نقص كبير في مواردها المائية، ويمكننا أن نضيف عليها دولاً مثل قطر والتي بلغ مجموع ما لديها من مياه (55) مليون متر مكعب، كلها مياه جوفية، وكذلك الكويت (160) مليون متر مكعب جوفية، والبحرين (96) مليون متر مكعب، والإمارات العربية المتحدة (134) مليون متر مكعب (جوفية)، وعمان (564) مليون متر مكعب جوفية، و(1.47) مليار متر مكعب سطحية، وأخيراً السعودية التي بلغ مجموع ما لديها من مياه (6.4) مليار متر مكعب، فهذه الدول تعاني الأمرّين من نقص المياه، خاصة وأن معدلات النمو السكاني فيها تفوق (3%).

أما بلدان الوطن العربي التي تحظى بوفرة في مواردها المائية، فتشمل كلاً من مصر والسودان والعراق وسوريا، وهذه البلدان تواجه تحديات داخلية وتحديات أخرى خارجية هي أخطر من سابقتها.

ولدى هذه البلدان مجتمعة، موارد مائية هائلة شدت إليها أنظار القوى المعادية المتربصة، حيث تحظى بحوالى (260) مليار متر مكعب من المياه، وهي كمية كافية لاحتياجات هذه البلدان، وكافية لإمداد مشاريع الري العربية المشتركة بما يلزمها من مياه.

وإذا أخذنا مصر كمثال لهذه البلدان، فإن لديها وحدها أكثر من (100)[1]

---

(1) تقدر بعض الاحصاءات أن حجم التدفق السنوي لنهر النيل (80) مليار متر مكعب، وتفيد أخرى بأنه (60) مليار م^3.

مليار متر مكعب، صحيح أن عدد السكان في مصر تضاعف سبع مرات منذ سنة 1880[1] وحتى سنة 1990، حيث كان في سنة (1880) (7) مليون نسمة [2]، وأضحى في عام 1990 (52.4) مليون نسمة، لكن مواردها المائية والأرضية كانت دوماً كافية لإشباع حاجات سكانها، ومصر لا تعاني من نقص الموارد المائية، وإنما أضحت تعاني من تراجع في خصوبة التربة وتدهور فيها نتيجة لفرط الري، كما تعاني من مشاكل صرف المياه وارتفاع نسب الملوحة والقلويات والتلوث. والمشكلة الأساسية التي تواجه مصر تتمثل في كون مساحة الوادي الأصلية (1%) من إجمالي مساحة مصر، وقد ارتفعت هذه المساحة لتصل إلى (2.5%) ولا تزال لدى الموارد المائية في مصر قدرة على إرواء مزيد من الأراضي، بيد أن ذلك يحتاج إلى موارد مالية هائلة تتواجد لدى أقطار عربية أخرى.

ولأهمية وضع مصر المائي، نجري مقارنة بين كل من عدد سكانها ومواردها المائية من جهة، وبين عدد سكانها باتحاد المغرب العربي وموارده المائية من جهة أخرى. فتعداد سكان مصر في عام (1990) بلغ (52.4) مليون نسمة في (1990) مقابل أكثر من (100) مليار متر مكعب، مما يرفع من نصيب الفرد الواحد من الموارد المائية إلى أكثر من (1900) متر مكعب، بينما بلغ عدد سكان المغرب العربي مجتمعين في سنة (1990) (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا) حوالى (62) مليون نسمة مقابل (65.5) مليار متر مكعب، بمعدل (1056) متراً مكعباً للفرد الواحد. أي أن بإمكان مصر استيعاب عدد آخر من السكان، فيما لو تم استصلاح أراضٍ أخرى، وتوسيع رقعة الوادي، والقضاء على مشاكل الهدر والري والصرف، وتراجع الخصوبة، وهي تحديات داخلية تحتاج إلى موارد مالية ضخمة يفترض أن يمد لها المال العربي يد العون.

(1) رينيه ريمون، مصر بنغلاديش محرومة من الماء، ترجمة جورج طرابيشي، مجلة الوحدة عدد 76.
(2) تقديرات عام 1990، انظر جدول التغير السكاني السابق.

وتعتبر السودان من البلدان العربية التي تتمتع بقدر وافر من المياه. فمجموع ما لديها من موارد مائية يقدر بحوالي (61.5) مليار متر مكعب، ولا تستهلك السودان إلا أقل من (50%) من هذه المياه. فإلى جانب حصتها من وادي النيل وروافده وفروعه البالغة حوالى (22) مليار متر مكعب، فإن السودان تتساقط عليه أمطار غزيرة تقدر بما يزيد عن (400) مليار متر مكعب في العام، مما يرفع من نصيبها من الموارد المائية. ويعتبر المشكل المالي من أخطر المشاكل التي يواجهها السودان، وكذلك الوضع في الجنوب. ولدى السودان أراضٍ شاسعة قابلة للزراعة تقدر بأكثر من ربع مليون كيلومتر مربع (250000)، ولا تحتاج السودان إلا إلى الموارد المالية والمستلزِمات الزراعية والخطط الزراعية.. وهذه لن تتأتى إلا من خلال العمل العربي المشترك.

وهكذا نجد أن الوحدة العربية هي الحل الحاسم والأفضل لجميع مشاكلنا وهمومنا العربية. فقد أثبتت التجزئة والقطرية خلال العقود المنصرمة، مدى فشل العمل العربي القطري، فبعد أكثر من ثلاثين سنة من الاستقلال، لم تستطع الأقطار العربية كل على حدة حل مشاكلها، والتنمية تعثرت في أكثر من قطر.

ومن خلال التحليل السابق لوضع الغذاء والمياه، فإننا نجد أنفسنا في ظل القطرية إزاء كم هائل من البشر يتزايد بوتائر عالية. ولو كان الوطن العربي واحداً بالفعل لما أضحى هذا الكم عبئاً ثقيلاً، وهماً من الهموم التي لا تبرأ عند أكثر الحكومات العربية. ملايين دون خط الفقر المطلق، وملايين في أعلى سلم الثراء الفاحش، أقطار أثقلتها الديون[1] فبات أكثر من (75%) من صادراتها عاجزاً عن سداد أقساط ديونها وخدمة هذه الديون، بلاد تقرض الغرب وبلاد تقترض من الغرب، فلا يتورع عن ذبحها واهراق دمها بلا رحمة، ولا هوادة حتى أضحت فوائد ديون العالم الثالث تشكل معظم المساعدات التي يفخر الغرب بتقديمها إلى فقراء

(1) مثال ذلك، الجزائر التي ذكرت التقارير الاقتصادية الدولية، أن خدمة ديونها ودفع الأقساط المستحقة عليها يستغرق 75٪ من صادرات النفط والغاز لديها.

العالم[1]. وها نحن نجد التفاوت الكبير بين أبناء الوطن العربي، فنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لعام (1989) في الإمارات العربية المتحدة (18430) دولاراً أمريكياً، بينما نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي للعام نفسه في مصر (640) دولاراً، أي أن نصيب الفرد العربي في الإمارات يفوق مثيله في مصر بتسع وعشرين مرة[2]. فثمة فقر مدقع وغنى فاحش يمكن تمييزه في البيانات والملفات الإحصائية بين الدول العربية، وبالطبع ليس هذا راجعاً إلى إنتاجيّة البشر بقدر ما يرجع إلى مدى توافر الثروات الطبيعية، وفضلاً عن العجوزات الهائلة في الموازين التجارية للبلدان العربية، فإن دولاً صغيرة من دول العالم الثالث تفوق اليوم في صادراتها العديد من البلدان العربية، فخذ مثلاً هايتي وزيمبابوي، فإن صادرات كل واحدة منها تفوق ـ إذا استثنينا النفط ـ صادرات كل من مصر والعراق وسوريا..

إذن البشر هم الأساس وهم الأصل، والوطن العربي لا يملك مورداً أهم من هذا المورد، فنحن بصدد وطن يتضاعف كل (30) عاماً، وإذا لم تنمَّ قواه البشرية فمن أين سيأكل، وكيف سيشبع البشر فيه حاجاتهم. الوطن العربي بموارده الحالية كافٍ فيما لو قامت الوحدة العربية أو أي شكل مغال من أشكال التكامل، وفيما لو تمت التنمية البشرية، فالموارد في هذه المرحلة يمكن أن تكون كافية لو تمكن البشر من تحسين أنظمة استغلال الأرض وأنظمة استغلال الماء. (انظر الجدول رقم 7). يقول الباري جلّ وعلا **﴿وآتاكم من كل ما سألتموه وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار﴾**.

---

(1) صناعة الجوع (خرافة الندرة) مصدر سابق، انظر الباب التاسع، صدقات المساعدة، ص 396.

(2) الأرقام مأخوذة عن الملف الاحصائي، المستقبل العربي، العدد 163، سبتمبر 1992.

الجدول رقم 7

الموارد المائية للبلدان العربية[1]

البلد العربي	الموارد المائية التقليدية (مليون متر مكعب/سنة)	
	السطحية	الجوفية
الأردن	900	590
العراق	62000	4500
مصر	70000[2]	20000
اليمن العربي	2100	1000
تونس	2630	1724
الجزائر	14000	4200
ليبيا	170	2500
المغرب	23000	10000
موريتانيا	5800	1500
الإمارات العربية المتحدة	150	134
البحرين		90
السعودية	3208	2338
عمان	1470	564
قطر		55
الكويت		160
جيبوتي	199	
السودان	60645	900
سوريا	22100	2935
الصومال	8156	3300
لبنان	4800	3000
اليمن الديمقراطية	1400	400

(1) تم تجميعه من الملف الإحصائي للمستقبل العربي، العدد 163.

(2) بالنسبة لمصر هناك من المصادر التي تقدر مواردها المائية بحوالي (90) مليار متر مكعب.

فالموارد كافية رغم محدوديتها للمجتمع لو تدر استغلالها وفق أنظمة جيدة وفعالة، وفيما لو تمّ توزيعها توزيعاً عادلاً على أبناء الوطن الواحد.

إن الأمن الغذائي العربي والأمن المائي العربي، لا يمكن أن يتحققا في ظل القطرية الحالية، خاصة وأن التحديات الخارجية التي تتربص بالمياه العربية هي أكبر

من طاقة أي قطر عربي منفرداً، ويحتاج الوطن العربي إلى وحدة جميع أقطاره واستثمار كل إمكانياته وفق خطط قومية تأخذ في الحسبان المصلحة القومية العليا للأمة العربية ولأجيالها والأخطار التي تحدق بها من كل جانب، وتستهدف ضمن ما تستهدفه عصب حياتها وقوام وجودها المياه، ولطالما حارب العربي من أجل الماء، فهل ينجح العرب اليوم في التصدي لهذه التحديات القادمة من إسرائيل وتركيا وبعض دول حوض النيل غير العربية...

الفصل الثاني

الاطماع الصهيونية في المياه العربية



1 ـ الأرض والمياه العربية في العقيدة المسيحية

الكيان الصهيوني نبتة شيطانية غرسها الغرب الصليبي الحاقد في الأرض العربية، وظل يتعهدها بالدعم والرعاية حتى ترعرعت وكبرت وبثت سمومها في أجوائنا، ونثرت أشواكها في دروبنا، وما يزال خطرها قائماً على كافة أرجاء الوطن العربي أرضاً ومياهاً وسكاناً. واليوم يتلقى الكيان الصهيوني دعماً مادياً هائلاً من الغرب الصليبي الحاقد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، فثمة تحالف طبيعي وثقته اتفاقية التحالف الاستراتيجي بينهما، واتفاقيات أخرى كثيرة مع السوق الأوروبية المشتركة والدول الأوروبية الغربية كل على حدة، ومنها ما هو سري ومنها ما هو علني.

يقول الأستاذ «اسرائيل شاهاك» وهو أستاذ في الجامعة العبرية، «ان دافع الضرائب الأمريكي أرسل في عام (1985) إلى إسرائيل خمسة مليارات دولار. وهذا يعني أن الولايات المتحدة ترسل ما يعادل (1700) دولار لكل رجل وامرأة وطفل في إسرائيل. وبكلام آخر، فإنها ترسل حوالى (8000) دولار سنوياً لكل عائلة (إسرائيلية) مكونة من خمسة أشخاص، وحوالى (14) مليون دولار يومياً على مدى (365) يوماً في السنة دون أية قيود، وهي لا تطالبنا بالتسديد أو بدفع

الفوائد... إنها تقدمها لنا هدية»[1].

وقد تعددت المذاهب والآراء في الأسباب التي تدفع الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة إلى دعم الكيان الصهيوني. فثمة من يعزو هذا الدعم المتواصل إلى التقاء المشروع الاستيطاني في أرض فلسطين العربية مع المشروع الاستعماري الغربي الهادف إلى خلق قاعدة متقدمة له في الوطن العربي تشكل جسراً للعودة إليها متى دعت الظروف إلى ذلك، خاصة وأن الوطن العربي غنيٌّ بالخيرات ومصادر الطاقة. وقد أراد الاستعمار لهذا الكيان أن يكون محرقةً تستنزف طاقات الأمة العربية، لتبقى هذه الأمة رهينة التخلف والتبعية، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على استعادة دورها الحضاري في قيادة البشرية نحو الرخاء والسلام والتقدم. فالأمة العربية أمة لها مجد وتاريخ ورسالة، وبإمكانها أن تستعيد دورها لولا حركة الشد إلى الوراء التي يقوم بها الكيان الصهيوني لهذه الأمة من خلال آليات عدوانية عديدة تستنزف قواها من وقت إلى آخر.

وثمة فريقٌ ثانٍ يعزو هذا الدعم إلى سيطرة الصهيونية على دوائر المال والأعمال، ومراكز النفوذ وصناعة القرار السياسي، ووسائل الاعلام في الغرب وتوظيفها لخدمة مآربها وأطماعها.

وثمة فريق ثالث يعزو هذا الدعم إلى العداء المشترك للإسلام، وخشية اليهود والنصارى على حد سواء من البعث الإسلامي الجديد. قال عز من قال: **﴿ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم﴾**[2]. هذا البعث الذي يتوقع الغرب منه حمل مضامين جهادية وتصادمية معه ومع الصهيونية.

وثمة فريق رابع يعزو هذا الدعم إلى عقدة الشعور بالذنب في الضمير الغربي

---

(1) عن النبوءة والسياسة، تأليف غريس هالسل، ترجمة محمد السماك، ص 165 ـ 166، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى 1989.

(2) سورة البقرة، الآية 120.

(معاداة السامية Anti sematism) إزاء المظالم التي لحقت باليهود في العهد النازي.

ومع يقيننا بأن لهذه الأسباب أهميتها وثقلها، فإن الدعم الغربي للكيان الصهيوني إنما يتأتى لأسباب دينية عميقة الجذور في الثقافة المسيحية، تدفع الولايات المتحدة خاصة، والغرب عامة، إلى دعم الكيان الصهيوني دون تردد. فالكنيسة البروتستانتية بذلت جهداً كبيراً في تكوين المسيحية الأُصولية أو المسيحية الصهيونية، أو لنقل اليمين المسيحي المتطرف.

«فالفكرة الصهيونية قد ولدت في أحضان المسيحية البروتستانتية قبل هرتزل بقرون، وكانت أنشودة مسيحية قبل أن تصبح حركة سياسية يهودية كما قال لينين في كتابة خط الدفاع الإسرائيلي»[1].

ولم يعد خافياً أن المسيحيين الأُصوليين هم أول من رفع شعار «فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». والمسيحية الصهيونية أو الأُصولية المسيحية هي التي دعمت الصهيونية لتنفيذ مشروعها الاستيطاني فوق أرض فلسطين، وهي التي كوّنت تياراً شعبياً قوياً ينحاز دائماً إلى الحركة الصهيونية، ويضغط على مؤسساته الرسمية لتمنحها الدعم والمساندة تحقيقاً لأهدافها العدوانية التوسعية.

ورغم النظرة السادية العدوانية من اليهودية نحو المسيحية، إلاّ أن النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة والدول الغربية نجح في حمل الكنيسة الكاثوليكية على تغيير موقفها من اليهودية.

فاليهود ينكرون المسيح بالمفهوم المسيحي، والمسيح عندهم لا يمت بصلة إلى عيسى بن مريم، وهو عندهم ملك عظيم سيأتي ليجعل لهم سلطاناً على الأرض، فتصبح بالتالي كلمة اليهود هي العليا، وكلمة الآخرين من الأمم هي السفلى،

---

(1) نقلاً عن محمد السماك، مقدمة كتاب النبوءة والسياسة، مصدر سابق (بتصرف).

فمسيح اليهود مسيح سلطوي عنصري لا ينظر إلى الأمم الأخرى بعين الاحترام والتقدير، ولا يحمل في روحه وقلبه سوى الحقد والغضب على الأمم الأخرى[1].

ويمضي التلمود إلى أبعد من ذلك، فيحكي عن المسيح كلاماً تقشعر منه الأبدان فيقول: «إن يسوع الناصري موجود في لجات الجحيم بين القار والنار، وأن أمه مريم أتت به من العسكري باندارا عن طريق الخطيئة، وأن الكنائس النصرانية هي مقام القاذورات، والواعظون فيها أشبه بالكلاب النابحة، وأن قتل المسيحي من المأمور بها، وأن العهد مع المسيحي لا يكون عهداً صريحاً يلتزم اليهودي القيام به، وأنه من الواجب أن يلعن اليهودي ثلاث مرات رؤساء المذهب النصراني وجميع الملوك الذين يتظاهرون بالعداوة لبني إسرائيل.

ولن تسعفنا هذه الصفحات في اقتباس النصوص التلمودية أو التصريحات المكتوبة للحاخامات. وبالرغم من ذلك كله، فقد نجح الضغط الصهيوني في تغيير موقف الكنيسة، وقام البابا بزيارة المعبد اليهودي في روما، ولم تعد اشتراطات الكنيسة الكاثوليكية قائمة، فلا ضرورة لاعتراف اليهود بالمسيح، ولم تعد أرض الميعاد تعني مملكة الله الواسعة، بل بدأت المضامين السياسية والجغرافية تتسرب إلى التفكير المسيحي الكاثوليكي، وبدأ التخصيص يظهر ولم يعد شعب الله المختار شاملاً كل المؤمنين بالمسيح. وباختصار بدأ التقارب بين الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية في نظرتهم إزاء اليهود والصهيونية. ولئن كانت الكنيسة البروتستانتية أكثر تأييداً للمشروع الصهيوني، فإن الكنيسة الكاثوليكية هي الأخرى بدأت تقترب من تأييد الأطماع الصهيونية حتى على حساب المسيحيين العرب الفلسطينيين في القدس، ولذا ذهبت شكاوى البطريرك ميشيل صباح أدراج الرياح، ولو كانت الاعتداءات التي أصابت الكنائس والممتلكات المسيحية في القدس من العرب لقامت الدنيا وقعدت. أمّا وأنها من اليهود الصهاينة فهي على قلب البابا

---

(1) أحمد شلبي، مقارنة الأديان، موقف اليهود من المسيح.

برداً وسلاماً، ولا يملك إزاءها رداً ولا فعلاً إلا كلمات يدعو بها اليهود إلى ضبط النفس والسلام والتسامح. وهذا هو منطق الغرب عامة إزاء الكوارث والنكبات والمصائب التي يلحقها الجنود الصهاينة صباح مساء بالأطفال الفلسطينيين، وهو موقفه نفسه إزاء ما تتعرض له الشعوب المسلمة في أي مكان من العالم، وكأن السلام عنده شيء مختلف.

وهكذا تداعت مواقف الكنيسة الكاثوليكية الأم، ومضت في الطريق نفسه الذي شقته من قبلها الكنيسة البروتستانتية، وتسابقت الاثنتان في استرضاء الصهاينة من خلال التفسيرات التوراتية والنبوءات. وفي عام (1965) صدر عن المجمع الفاتيكاني الثاني وثيقة خاصة بالعلاقة مع الأديان غير المسيحية جاء فيها «إن هذا المجمع إذ يتقصّى سر الكنيسة، يذكر الرباط الذي يربط روحياً شعب العهد الجديد بذرية إبراهيم...

ولا تبرح أمام ناظري الكنيسة كلمات بولس الرسول في بني قومه «الذين لهم التبني والمجد والعهود والناموس والعبادة والمواعيد، لهم أيضاً الآباء ومنهم المسيح بحسب الجسد ابن مريم العذراء، وأنها تذكر أيضاً بأن الرسل الذين هم عواميد الكنيسة وأساساتها ولدوا من الشعب اليهودي».

وتمضي الوثيقة في ذكر محاسن اليهود وأمجادهم، وتنتهي إلى تبرئة اليهود من دم المسيح. وقد تبع هذه التبرئة الرسمية من دم المسيح حذفٌ لسائر الصلوات التي تتضمن إدانة اليهود، كما أصدر الفاتيكان وثيقة حول القضية الفلسطينية في عام (1982) جاء فيها «ان تاريخ إسرائيل هو تاريخ متواصل، وأن انتشار إسرائيل في الأرض شهادة تاريخية بطولية لثقتها بالرب، وهي تحتفظ دائماً في قلبها بذكرى أرض الأحرار، وإن وجود إسرائيل أمر تاريخي ، وهو علاقة للتفسير في اتجاه واضح للرب»[1].

---

(1) مجلة رسالة الجهاد، العدد 66، شهر مايو (الماء) 1988، ص 34.

أما الكنيسة البروتستانتية فقد ذهبت في تأييد الكيان الصهيوني كل مذهب، وأوجدت في رحمها المسيحية الأصولية أو المسيحية الصهيونية التي شكلت أكثر من (250) منظمة واتحاداً لدعم الكيان الصهيوني، كما تسابقت الشخصيات الهامة في دعم الصهيونية سابقاً ولاحقاً. فمن نابليون بونابرت وبلفور إلى روناد ريغان وبوش وفولويل ولندسي وبات روبرتسون وغيرهم.

وكل هؤلاء يعملون ليل نهار على تمكين العدو الصهيوني في الأرض العربية، وهم قبل الصهيونية وبعدها يؤمنون بإسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، ولا يجدون غضاضةً في الاعلان عن هذه النوايا، وخاصة حين يلقى بهم إلى خارج السلطة. ولذا فإن العدوان على الأرض العربية والمياه العربية قد تم أصلاً وفقاً لسياسات ومخططات غربية قديمة وحديثة في فلسطين وغيرها، ومشروع جاب (جنوب شرق الأناضول) التركي الذي يستهدف السيطرة على مياه دجلة والفرات لبيعها إلى البلدان العربية، قد تمّ اقتراحه وتمويله من الدوائر المالية الغربية والصهيونية، ومن المنتظر أن تبلغ كلفة المشروع في عام 1996 حوالى (25) مليار دولار.

لقد نجحت الدوائر الصهيونية المتنفذة في كسب التأييد المسيحي الرسمي والشعبي لمشروعها الاستيطاني عبر كم هائل من الادعاءات والأكاذيب والمؤسسات الدينية، والفرق والمذاهب التي مولتها وشجعت على إقامتها من خلال اللوبي الصهيوني المتنفذ. ولا تفتأ هذه الدوائر تحارب أي صوت من داخل الكنيسة المسيحية يحاول ردها إلى جادة الصواب لتعود للكنيسة سماحتها وطهارتها إزاء المشاكل السياسية العالمية.

2 ـ الأرض والمياه العربية في العقيدة الصهيونية

يعتقد اليهود الصهاينة أن احتلالهم للأراضي العربية الفلسطينية في عام 1948، إنما تمّ تنفيذاً لوعود مقدسة وتحقيقاً لحقوق آلهية مدعاة لليهود في الأرض المقدسة،

وهم يعتبرون بناء إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل عملاً داخلاً في نطاق هذا الوعد.

وإذا نحن فحصنا هذه الدعوى من خلال الكتاب المقدس، فإننا نجدها واقعة تحت فصيلتين من النصوص:

أولاهما، نصوص تتضمن نبوءات تفوه بها الأنبياء أثناء فترة النفي البابلي تتنبأ بالرجوع إلى فلسطين من بابل ومن كل الأراضي التي نفي إليها اليهود، وثانيتهما، نصوص تتضمن وعوداً بامتلاك فلسطين من قبل ذرية إبراهيم عليه السلام.

أما بالنسبة للزعم الأول والقائل بأن عودة اليهود إلى فلسطين، إنما تأتي استجابة لهذه التنبؤات. فمعلوم أنه أثناء فترة الأسر البابلي أو النفي البابلي، كان أنبياء بني إسرائيل يعلمون الناس ويوجهونهم ويطمئنونهم بأنهم سوف يرجعون إلى فلسطين، ويعيدون بناء الهيكل وحوائط القدس، ويعيدون الحياة الدينية إلى المجتمع. وهذه التنبؤات بالعودة من المنفى، وهو المنفى البابلي قد تحققت بالفعل والهيكل وحوائط القدس قد بنيت حقاً، ومضت حقبة من الاستقلال السياسي تحت حكم المكابيين. وطالما أن النبوءات قد تحققت بالفعل فلا مجال إذن للقول بأنها ما تزال تنتظر التحقيق.

أما بالنسبة للوعود التي يزعم اليهود الصهاينة أنها منحتهم حق امتلاك فلسطين، فيحسن أن نجملها قبل أن نناقشها.

الوعد الأول الصريح بفلسطين لنسل ابراهيم كان في شكيم (نابلس) وجاء فيه «وظهر الربّ لإبراهيم وقال لنسلك أعطي هذه الأرض» سفر التكوين (7:12).

وقد تكرر هذا الوعد بعبارة قريبة من العبارة السابقة في الإصحاح الثالث عشر التالي من سفر التكوين نفسه، حيث جاء فيه «وقال الرب لإبراهيم... ارفع عينيك وانظر الموضع الذي أنت فيه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيتها ولنسلك إلى الأبد»، سفر التكوين (13: 14 ـ 15).

وفي الإصحاح الخامس عشر من السفر السابق نفسه، جاء الوعد أكثر وضوحاً فورد فيه ما يأتي: «في ذلك اليوم قطع الرّب مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير: نهر الفرات». سفر التكوين (15: 18).

وورد هذا الوعد في الإصحاح السابع عشر من السفر السابق نفسه، وذلك عندما اتخذ إبراهيم عليه السلام عهداً مع ربه عن طريق الختان «وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرضَ غربتك كل أرض كنعان ملكاً أبدياً وأكون آلههم». سفر التكوين (17: 8).

وقد تكررت الوعود وأعيدت ثانيةً إلى اسحق ويعقوب في الإصحاح الثامن والعشرين من السفر السابق «... فقال أنا الرب إآله ابراهيم أبيك وإله اسحق. الأرض التي أنت مضطجع عليها أعطيها لك ولنسلك، ويكون نسلك كتراب الأرض، وتمتد غرباً وشرقاً وشمالاً وجنوباً. ويتبارك فيك وفي نسلك جميع قبائل الأرض» سفر التكوين (28: 13، 14)

«وعندما عمل ابراهيم عهداً مع الله عن طريق الختان، فإنه وعد بجميع أرض كنعان كملك أبدي له ولنسله»[1] سفر التكوين (17: 8).

وهناك نصوص أخرى يمكن اقتباسها، ولكن ما ذكرناه منها يعد كافياً وهي لا تضيف جديداً إلى الموضوع.

وواضح من النصوص السابقة أن الوعود أعطيت بادىء ذي بدء لسيدنا ابراهيم عليه السلام ولنسله من بعده دون تخصيص، وعندما أعيدت في فترة لاحقة أعطيت لسيدنا اسحق ولسيدنا يعقوب عليهما السلام، ولكن لم يرد استثناء

(1) نقلت هذه الوعود عن الفريد غوليوم، «الصهاينة والكتاب المقدس عن فلسطين والكتاب المقدس، كتاب الشعب عدد (4) المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، الجماهيرية العظمى». ترجمة الدكتور عمر التومي الشيباني، واتبعنا في تصنيفها تصنيف الدكتور فايز صايغ الذي كتب مقالاً بالخصوص تضمنه الكتاب المذكور.

للمنحدرين الآخرين من سيدنا إبراهيم عليه السلام. وكما أن شمولية الوعود الأولى لم تلغ أعطاتها لسيدنا اسحق ولسيدنا يعقوب عليهما السلام، فإن تخصيصها لاسحق ويعقوب عليهما السلام أيضاً لم يلغ شموليتها لذرية ابراهيم كلها[1].

«وبما أن اليهود ليسوا هم الوحيدين المنحدرين من سيدنا ابراهيم، فإنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر للادعاء بأن كل اليهود - اليهود كيهود - هم ورثة الوعد بفلسطين. وبعبارة أخرى ان محاولة اليهود لجعل الوعود الدينية المسجلة في العهد القديم تعطيهم السند في أن فلسطين تخص كل اليهود وتخص اليهود وحدهم هي محاولة باطلة وأمر تناقضه أو تتعارض معه حقيقتان أساسيتان: أولاهما، أن كثيراً من غير اليهود هم نسل سيدنا ابراهيم (العرب)، وثانيتهما، أن كثيراً من اليهود في العالم ليسوا من نسل سيدنا ابراهيم عليه السلام»[2].

والعهد القديم نفسه يقر بأن نسل ابراهيم يشمل العرب عن طريق الابن الأول لسيدنا ابراهيم، وهو سيدنا اسماعيل الذي ولد لسيدنا ابراهيم من زوجته هاجر المصرية، وكثير من القبائل العربية هي من نسل اسماعيل. وقد جاء في الاصحاح الحادي والعشرين من سفر التكوين ما نصه: «ورأت سارة ابن هاجر المصرية الذي ولدته لإبراهيم يمرح فقالت لإبراهيم اطرد هذه الجارية وابنها لأن ابن هذه الجارية لا يرث مع ابني اسحاق، فقبح الكلام جداً في عيني ابراهيم لسبب ابنه فقال الله لإبراهيم لا يقبح في عينيك من أجل الغلام ومن أجل جاريتك. في كل ما تقول لك سارة اسمع لقولها: لأنه باسحاق يدعى لك نسل وابن الجارية أيضاً سأجعله أمة لأنه نسلك». سفر التكوين (21: 9 - 13).

ومعنى هذا أن تضييق المدى لهذا المصطلح نسل ابراهيم في الوعود اللاحقة لا

(1) هذا ما ذهب إليه الدكتور فايز صايغ، المصدر السابق، ص 92، 93، 94.
(2) المصدر السابق، ص 94.

يلغي الشمول لهذا المصطلح. وأكثر من ذلك، فإن كثيراً من المنحدرين من نسل ابراهيم عن طريق اسحق ويعقوب هم من غير اليهود. فهناك من اليهود من فضل البقاء في بابل، بينما رجع آخرون إلى الأرض المقدسة، وهؤلاء الذين لم يرجعوا هم الذين كوّنوا النواة التي أصبحت فيما بعد العمود الفقري للكنيسة المسيحية[1].

كما أن كثيراً من اليهود الحاليين ليسوا منحدرين من سيدنا ابراهيم عن طريق اسحق ويعقوب، ولا منحدرين عن طريق سيدنا ابراهيم نفسه، بل ينتمون إلى أجناس أخرى بعيدة عن سيدنا ابراهيم كل البعد، فلا يمت إليها من قريب أو بعيد، وهؤلاء هم الأكثر عدداً من بين يهود العالم، ويعزى ذلك إلى دخول أعداد كبيرة من البشر إلى اليهودية، وهذا الدخول لم يحدث فقط في العصور الوسطى، وإنما بدأ حدوثه زمن المسيح وقبله وبعده على السواء.

فقبل ظهور السيد المسيح عليه السلام بعدة قرون، أصبح كثير من سكان الأرض يهوداً[1]. وذلك حسب ما جاء في سفر استير «وكثيرون من شعوب الأرض تهودوا لأن رعب اليهود وقع عليهم» سفر استير (8: 17).

كما ذكر السيد المسيح عليه السلام أن الكتبة والفريسين[2] كانوا يحاولون جذب الناس إلى اليهودية، فقد جاء في انجيل القديس متى «الويل لكم أيها الكتبة والفريسيون المراءون. تجوبون البحر والبر لتكسبوا دخيلاً واحداً، فإذا هويتموه جعلتموه يستحق جهنم ضعف ما أنتم تستحقون» انجيل متى (23: 15)

ولا يخفى على أحد أن مملكة الخزر في روسيا قد دخلت بجميع سكانها إلى اليهودية، وهم حينئذٍ يقتربون من مليوني نسمة[3]، ونخلص بنتيجة مؤداها أن

---

(1) فايز صايغ، المصدر السابق، ص 94.

(1) فايز صايغ، المصدر السابق، ص 95.

(2) فرق يهودية.

(3) الموسوعة العالمية اليهودية، الجزء السادس، ص 375 - 378.

الصفاء العرقي لليهود اليوم غير موجود بالمرة، ولا يستطيع من كان أن يزعم هذا الصفاء اليوم، بينما يستطيع العرب أن يزعموا هذا الزعم بالنظر إلى الموروث الثقافي والاستقرار الجغرافي والتماسك العرقي عبر آلاف السنين، مما يعني أن حق العرب في فلسطين حتى من خلال النصوص التوراتية هو أقوى وأثبت، وأوكد من الحقوق الصهيونية واليهودية المزعومة.

كما أن الوعود التي وعد بها الرب ابراهيم ونسله كانت مشروطة بطاعة الله، وكذلك الوعد لاسحق: «من أجل انك سمعت لقولي» بالنسبة للأول «ومن أجل أن ابراهيم سمع لقولي وحفظ ما تحفظ لي أوامري وفرائضي وشرائعي» (سفر التكوين (26: 3) بالنسبة للثاني.

وقد أكدت الاسفار أن بني إسرائيل لم يلتزموا بطاعة الله، ولم يمتثلوا أوامره، وأن جزاءهم النفي والتشتيت. فقد جاء في سفر التثنية: «ويبدؤكم الرب في الشعوب فتبقون عدداً قليلاً بين الأمم التي يسوقكم الرب إليها»[1] سفر التثنية (4: 27)

ومع وضوح بطلان المزاعم الصهيونية في الأرض والمياه العربية، فإن الحركة الصهيونية تصر على أن هذه الوعود التوراتية، إنما هي قاصرة على اليهود، وأن هؤلاء اليهود هم من نسل اسحق ويعقوب، ومن ثم فإن الوعد التوراتي قاصرٌ على اليهود وحدهم. ومن هنا أصبحت فلسطين عند الصهاينة رمزاً للوحدة اليهودية وقبله ليهود الشتات وإسرائيل تجسيداً للفكرة الصهيونية.

وقد ارتبطت الحركة الصهيونية منذ قيامها بالامبريالية المعاصرة، وتجاوزت أهداف الصهيونية الأهداف الامبريالية، حيث اعتمدت الحركة الصهيونية سياسة الاستيطان وسياسة الضم والإلحاق التدريجي منذ ثمانينات القرن التاسع عشر.

---

(1) أكد هذا الرأي كل من الفريد غوليوم وفايز صايغ في مقالات لكليهما. انظر: فلسطين والكتاب المقدس، ترجمة عمر الشيباني، كتاب الشعب عدد 4، ابريل 1978، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان.

وارتبطت سياسة الاستيطان الصهيوني بالدعوة إلى الهجرة لأرض فلسطين لتحقيق الأماني القومية لليهود، خاصة بعد انتصار التيار الصهيوني في أوروبا، وهزيمة التيار الاندماجي بعد قضية دريفوس التي أقنعت هرتزل بأهداف الحركة الصهيونية بالكامل. وقد كانت أول محاولة استيطانية عام (1878) بإنشاء مستعمرة «يبتيح تكفا» ثم قام روادحركة أحباء صهيون ببدء الموجة الأولى للهجرة عام (1882).

وقد كان الحصول على المياه في صلب الاهتمام الصهيوني، ولئن حاولت الأحزاب والاتجاهات العلمانية قصر حدود (إسرائيل) على فلسطين، فإن معظم الأحزاب والتيارات الدينية تطلعت نحو بناء إسرائيل الكبرى التوراتية من النيل إلى الفرات. وقد سيطر هذا الدافع ـ دافع العقيدة الصهيونية ـ على العمل الصهيوني حتى قبل قيام الكيان الصهيوني في عام (1948) فكان التطلع إلى المياه، ومحاولة السيطرة على المياه العربية مهما كانت الوسائل. ولهذا الغرض وضعت الحركة الصهيونية الخطط التي من شأنها تأمين حدود تشمل منابع نهر الأردن والليطاني وثلوج حرمون واليرموك وروافده والجبول، وبدأوا يفكرون بتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق إقامة مساقط وشلالات لمياه الليطاني واليرموك[1].

وتعود محاولات السيطرة الصهيونية على المياه العربية الفلسطينية إلى فترة الانتداب البريطاني، حيث أضحى التعاون البريطاني الصهيوني جلياً في مواجهة أي استثمار عربي لموارد المياه الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، منحت بريطانيا الصهاينة كل عون مادي وفني، وكل دعم حكومي (أي من حكومة الانتداب) لتحقيق أهدافهم. ويحسن بنا قبل التعرف على التعاون البريطاني الصهيوني للتمهيد لنهب المياه الفلسطينية أن نعرض لحجم هذه الموارد الموجودة.

---

(1) إسرائيل الكبرى، د. أسعد رزوق، دراسة في الفكر الصهيوني التوسعي، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، بيروت 1968، ص 322.

موارد فلسطين المائية:

تقع فلسطين بين منطقة شبه صحراوية، وهي مصر ومنطقة مطيرة هي لبنان، ولذا فإن معدل الأمطار في جنوبها (مثلث النقب) يقل كثيراً عن مثيله في شمالها، فالجنوب الفلسطيني قليل المطر، بينما يعتبر الشمال الفلسطيني من أغنى المناطق مطراً في الوطن العربي، وقد ترتب على ذلك وفرة المياه في شمال فلسطين وندرة المياه وقلتها في جنوبها، وهو أمر كان له انعكاس على خطط المياه في فلسطين المحتلة.

ويشكل نهر الأردن مع روافده المورد المائي الأهم، حيث يجمع أمطار منطقة جبل الشيخ.

وتتألف الموارد المائية في فلسطين من: مياه الأنهار، والينابيع ومجاري المياه المتسربة من الفيضانات، المياه الجوفية، المياه المستعادة من مياه المجارير والري بعد تطهيرها.

ويقدر إجمالي كمية المياه العذبة القابلة للتجديد في فلسطين المحتلة باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة، بحسب تقديرات كابوفيتس وبرشانسكي بنحو 1610 - 1650 مليون متر مكعب سنوياً، وهي تصنف[1] على النحو التالي:

مياه جوفية	950 مليون متر مكعب
نهر الأردن وبحيرة طبريا	600 مليون متر مكعب
المياه المتسربة من الفيضانات	60 ــ 100 مليون متر مكعب
المجموع	1610 ــ 1650 مليوم م^3

وتشكل مياه نهر الأردن نسبة (37%) من المجموع الكلي، بينما تشكل تكوينات المياه الجوفية في جبال الجليل ومرج ابن عامر المندمجة في شبكة جزريل -

(1) السياسة المائية لإسرائيل، أوري ديفيس، انطونيا ماكس وجون ريتشاردسون، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم 6، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، بيروت .1980

كيشون الإقليمية (9%)، وتكوينات المياه الجوفية عند السواحل والسفوح مندمجة في عدد من الشبكات ما مقداره (29.5%). أما نهر العوجا فتشكل مياهه (14%). أما ما تبقى فتتقاسمه مياه أمطار العواصف في الينابيع الساحلية المتفرقة الكبيرة (5.5%)، ومياه المجارير المكررة حوالى (5%)[1]. وتقدر كميات هطول المطر في العام بعشرة مليارات من الأمتار المكعبة.

الخطط الصهيونية في فترة الانتداب البريطاني:

تجلى التعاون البريطاني ـ الصهيوني في مجال المياه، فقد عملت بريطانيا المنتدبة على فلسطين آنذاك، على عرقلة الجهود العربية لاستغلال المياه، وفي الوقت نفسه، منحت الصهاينة كل حق في استثمار واستغلال المياه العربية ومن الامتيازات الممنوحة للصهاينة الامتياز الممنوح لشركة روتنبرغ اليهودية في عام 1926 لاستثمار مياه نهري الأردن واليرموك في نقطة تلاقيهما عند جسر المجامع الأردني ومستعمرة نهاريم الصهيونية لتوليد الطاقة الكهربائية طيلة مدة سبعين عاماً. والامتيازات الممنوحة لشركات يهودية لاستثمار مياه نهر العوجا (مشروع اليركون) شمالي يافا ـ تل أبيب، ونهر المقطع (مشروع كيشون) شمالي حيفا[1]. وكذلك امتياز تجفيف بحيرة الحولة واستثمار أراضيها. وقد نجحت الضغوط البريطانية والصهيونية في حمل العرب اللبنانيين أصحاب الامتياز الأصلي في تجفيف بحيرة الحولة، على التخلي عن مشروعهم وبيع حقوقهم في عام (1934) إلى اليهود الذين كانوا يخططوا للمستقبل، حيث لم ينفذ المشروع في حينه، بل نفذه الصهاينة فيما بعد.

وواضح أنه في خلال فترة الانتداب البريطاني، لم تتجاوز المشاريع الصهيونية حدود تأمين مياه الشرب. ولكن ما أن قامت دولة الكيان الصهيوني، حتى سارعت بتنفيذ المشاريع المائية الهامة التي تستهدف نقل مئات الملايين من الأمتار

---

(1) المصدر السابق، ص 9.

(1) المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم (9)، الطبعة الأولى (1980)، بيروت.

المكعبة من الشمال إلى الجنوب. ولم يتوقف التنفيذ عند حدود هذه المشاريع فقط، بل راحت الدويلة الصهيونية تفكر في كل ما هو ممكن ومتاح من الموارد المائية لاستثماره واستغلاله لصالح المشروع الاستيطاني الصهيوني، الذي يستهدف استقدام ملايين المهاجرين اليهود من كافة أنحاء العالم. وعند قيام دويلة العدو الصهيوني، كان مجموع ما تحصل عليه الصهاينة من مياه لا يتجاوز (350) مليون متر مكعب منها (260) مليون متر مكعب استغلت في الزراعة، و(75) مليوناً في الخدمات المدنية، و(15) مليوناً في الصناعة[1]. وقد تضاعفت هذه الكمية بعد قيام الدولة الصهيونية عدة مرات.

السياسة الصهيونية المائية بعد عام (1948):

يعتبر مشروع هيز عام 1948 المصدر الأول لجميع المشاريع المائية التي قدر لها فيما بعد في (إسرائيل) وصاحب هذا المشروع، اصدار تشريع أُممت بمقتضاه المياه، وشمل هذا التشريع جميع مصادر المياه سواء منها الأنهار أو الينابيع أو الآبار الجوفية، وقد مكن هذا التشريع الصهاينة من إحكام السيطرة على الموارد المائية.

وقد قامت شركة ميكوروت المتخصصة بوضع وتنفيذ جميع التصاميم الخاصة بالمشاريع الهندسية المائية، ثم عاونتها شركة تاهال التي عهد إليها التخطيط ووضع التصاميم والدراسات في عام .1952 وقد دعمت الحكومة الصهيونية هاتين الشركتين بكافة الخبرات والإمكانيات اللازمة. وكان أول ما قامت به شركة تاهال، وضع خطة السنوات السبع التي استهدفت زيادة استثمار الموارد المائية من (810) مليون متر مكعب في عام (1953) إلى (1730) مليون متر مكعب عند نهايتها في عام (1960).

وقد تم تنفيذ الخطة من مصدرين، أولهما مياه الينابيع والآبار الجوفية والسطحية،

---

(1) تنمية الموارد المائية واستخداماتها في إسرائيل. سول ارلوسوروف: Saul Arlossoroff «Water Resources Development in Israel, Kidma Jerusalem III 2 (no.10, 1977), pp. 4-10.

حيث أمكن حفر آلاف الآبار في مختلف المناطق، وتم بذلك تغذية المستعمرات الصهيونية، وقدرت كمية مياه الينابيع والآبار الجوفية المستثمرة طبقاً لخطة تاهال المذكورة (380) مليون متر مكعب.

أما المصدر الثاني، فتمثل في مياه نهر الأردن وروافده والموارد المحيطة به، وقدر ما استثمر من هذه المصادر بحوالى (540) مليون متر مكعب، منها (340) مليون متر مكعب من مشروع تحويل نهر الشريعة من نقطة جسر بنات يعقوب في الشمال، إلى أراضي النقب في الجنوب. كما نفذ الكيان الصهيوني مشروع الجليل الغربي ـ كيشون (نهرالمقطع)، واستهدف المشروع حجز مياه السيول والفيضانات وتجميع مياه الينابيع والآبار الكثيرة، ثم نقلها عبر معابر خراسانية بقطر (120) سم وتوزيعها لري أراضي الجليل الغربي ووادي زبلون ومرج ابن عامر. وتقدر الكمية المتجمعة من المشروع بحوالى (150) مليون متر مكعب سنوياً.

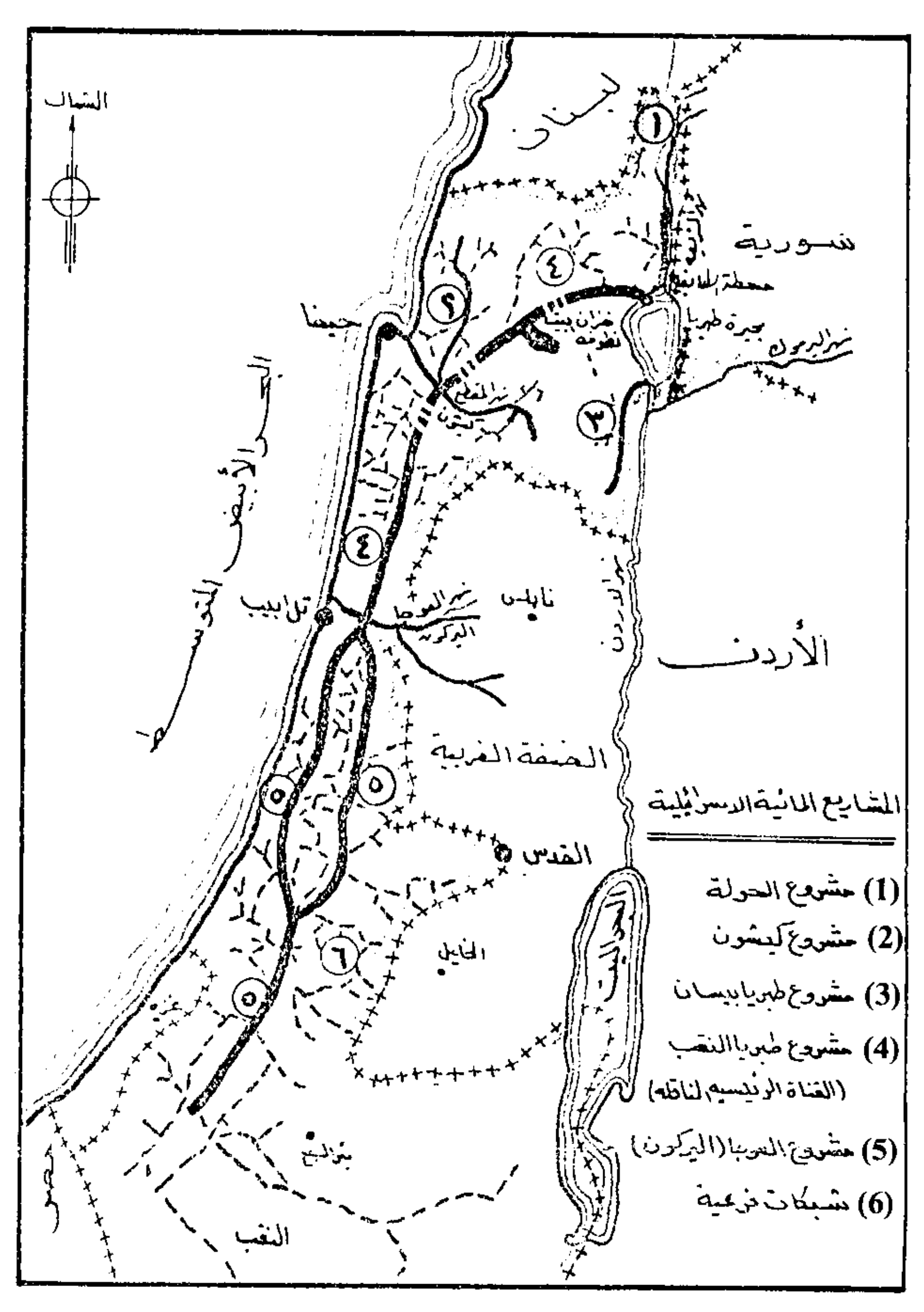
وتمكن العدو الصهيوني من تحقيق حلم المليونير الصهيوني روتشيلد في تجفيف بحيرة الحولة، حيث بدأ بذلك في مطلع عام (1951)، بالرغم من احتجاجات سوريا، ويقدر أن المشروع قد أسفر عن تجفيف (60) ألف دونم للزراعة المروية، و(20) ألف دونم للمستعمرات القائمة في المنطقة، فضلاً عن (20) ألف دونم أخرى تركت لإنشاء مستعمرات جديدة في المستقبل، وكان أهمها مستعمرة كريات شمونة[2].

ومن بين المشاريع الهامة، مشروع نقل مياه بحيرة طبريا إلى غور بيسان، فقد أنشئت قناة بطول (5) كيلومتر وبقطر (120) سم لهذا الغرض.

ويعتبر مشروع العوجا (اليركون) ـ النقب أهم المشاريع المائية الداخلية التي أنجز تنفيذها خلال السنوات العشر الأولى من عمر الكيان الصهيوني. ففي عام (1954)

(1) المشكلة في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

(2) علي محمد علي «نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية»، القاهرة، الدار القومية، ص 177، 194.



خريطة رقم (1) المشاريع المائية الاسرائيلية

تقرر البدء بنقل مياه العوجا والينابيع إلى النقب الشمالي لري أراضيه الخصبة. وقد جرى تصميم هذا المشروع ليكون حلقة أساسية متكاملة مع القناة الرئيسية الناقلة لمياه نهر الأردن من أقصى الشمال إلى أراضي النقب في الجنوب، وتتفرع هذه القناة الرئيسية إلى قناتين، أولاهما وهي الفرع الشرقي، وتم تنفيذها عام (1955) وهي تمتد جنوباً بقطر (165) سم وبطول (106) كيلومتر بغرض ري مستعمرات شمالي النقب، وتنقل حوالى (100) مليون متر مكعب من مياه النهر وينابيع رأس العين. وثانيتهما، وهي الفرع الغربي وقطرها (175) سم وطولها (130) كلم، تجري جنوباً بموازاة الفرع الأول لإرواء أراضي شرق النقب، ويغذي هذا الفرع من قسمه الأول مدينة تل أبيب والمنطقة المحيطة بها بحوالى (45) مليون متر مكعب من المياه، ويؤمن نقل المياه الواردة من مشروع تحويل الأردن وبحيرة طبريا إلى أراضي النقب لريها، وقد تم تنفيذ هذا الفرع في عام (1960)[1]. (انظر الخريطة رقم 1).

مشروع تحويل مياه الأردن:

يعتبر هذا المشروع أهم مشروعات خطة تاهال، وقد حظي بأهمية خاصة في الوطن العربي لما أثاره من أحزان وهموم عند المواطن العربي، وقد ظل هذا المشروع في الوجدان العربي محفوراً بما صاحبه من تجمع عربي (مؤتمر القمة العربي 1964) أسفر عن تكوين هيئة عربية لتحويل روافد الأردن، وتشكيل هيئة سميت بهيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده، تتولى وضع التصاميم والإشراف على سلسلة من العمليات في كل من سوريا ولبنان والأردن. وقبل أن نعرض لمجمل ما قام به العرب وما نفذوه من المشروع، يحسن بنا أن نتحدث عن مشروع نهر الأردن الإسرائيلي الذي تم بموجبه نقل المياه من نهر الأردن في الشمال عبر أنبوب قطري إلى النقب في الجنوب.

تقوم فكرة المشروع على أساس نقل المياه من الشمال، حيث نهر الأردن

(1) المشكلة المائية، مصدر سابق، ص 16.

وروافده إلى الجنوب، حيث النقب الظامئ للماء. ويتضمن مشروع تحويل مياه الأردن الصهيوني العمليات التالية:

1 - تحويل مياه الأردن من نقطة تقع على مقربة من موقع جسر بنات يعقوب جنوبي بحيرة الحولة على نهر الشريعة الفاصل بين فلسطين وسوريا. وينشأ لهذا الغرض سد تحويلي، وتنقل المياه عبرقناة مكشوفة باستيعاب (435) مليون متر مكعب سنوياً، يجري جنوباً في الأرض المجردة من السلاح، ومن ثم إلى قرية الطابقة في الشمال الغربي من بحيرة طبريا.

2 - يتم اسقاط ما مقداره (236) مليون متر مكعب من المياه من تصريف القناة من منسوب 42 متراً فوق سطح البحر في نهاية القناة، إلى منسوب (210) أمتار تحت سطح البحر في بحيرة طبريا، حيث تنشأ محطة توليد كهربائية تحت الأرض.

3 - يعاد رفع (173) مليون متر مكعب من المياه بالكهرباء المولدة إلى منسوب (42 متراً) لمتابعة نقلها مع القسم المتبقي من تصريف القناة الأصلي إلى خزان صغير في موقع تسالمون.

4 - ترفع الكميات المراد ضخها إلى الجنوب إلى منسوب (150) متراً فوق سطح البحر من محطة ضخ تسالمون، وتنقل عبر نفق عيلبون إلى خزان بيت نطوفة الكبير المصمم لاستيعاب (1000) مليون متر مكعب.

5 - يتم بعد ذلك نقل المياه عبر نفقي ميناشيه وشيمرون إلى السهل الساحلي، ومن ثم جنوباً في قناة ضخمة من الخرسانة المسبقة الاجهاد بقطر (275) سم حتى تصل إلى ضواحي تل أبيب، حيث تلتقي بمشروع العوجا (اليركون) - النقب وتتصل بأقنيته، وتمتد بتفرعاتها لتروي مختلف الأراضي المعدة للاستثمار في منطقة النقب[1].

إن هذا المشروع يحقق تأمين ربط شبكات المياه بالشريان الرئيسي، وقد اصطدم

(1) المياه مشكلة حيوية في منطقة نهر الأردن، ترجمة يوسف اليازجي.

هذا المشروع بعقبتين، إحداهما سياسية تمثلت في معارضة العرب للمشروع، والثانية فنية تمثلت في عدم صلاحية موقع خزان بيت نطوفة لتخزين المياه.

وقد تدخلت الولايات المتحدة أثناء حكم رئيسها ايزنهاور لحل هذه الخلافات الناشبة بين (إسرائيل) والبلدان العربية المعنية، بفرض حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومساعدة (إسرائيل) للحصول على نصيب أكبر من مياه الأردن، وخلق جو من المفاوضات تتبعه اتفاقيات تمهد لاعتراف العرب بإسرائيل[2].

أوفدت الولايات المتحدة الأمريكية جونستون الذي حمل معه مشروعاً من تصميم المهندس تشارلز مين لتوزيع المياه بين كل من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين المحتلة.

قام جونستون بجولات أربع خلال الأعوام 1955/53، واستمع إلى الجانبين. وفي نهاية المطاف قدم مقترحاته التي تتفق مع مطالب (إسرائيل)، ووافق على إنشاء الأردن لسد المقارن على أن يقل ارتفاعه عن (95) متراً، ولم تتم الموافقة على المشروع من قبل (إسرائيل) إلا بعد أن ثبت لديها فشل مشروع تخزين المياه في بيت نطوفه. كما أن استمرار جريان مياه نهر الشريعة وروافده وفائض اليرموك إلى بحيرة طبريا كافٍ لتخفيف ملوحتها. وعلى الرغم من أن توزيع جونستون للمياه كان محابياً (لإسرائيل)، إلا أنها لم توافق عليه، وقدمت مشروعاً بديلاً هو مشروع كوتون، كما رفضه العرب من جانبهم. وما كاد عام (1956) يبدأ حتى أعادت (إسرائيل) العمل بمشروعها الأول بعد أن أجرت عليه تعديلين هامين وهما: (1) اعتماد بحيرة طبريا كمركز لتخزين مياه الفيضانات بدلاً من بحيرة بيت نطوفة التي ثبت عدم صلاحيتها. (2) تأمين كامل الكميات المطلوبة للمشروع من المياه بضخها مباشرة من بحيرة طبريا بدلاً من تحويلها من موقع جسر بنات يعقوب بالراحة، تجنباً لاعتراضات السوريين ومجلس الأمن.

---

(2) المشكلة الإسرائيلية، مصدر سابق، ص 18.

واستبدل الإسرائيليون الخطة السبعية بخطة عشرية تنتهي في عام (1963) بدلاً من عام (1960)، كما أعلنوا أنهم ينوون نقل (700) مليون متر مكعب من مياه حوض الأردن بدلاً من (540) مليوناً المحددة في الخطة الإسرائيلية السبعية السابقة، وأنهم سيسحبون (500) مليون متر مكعب من أصل تلك الكمية من بحيرة طبريا إلى النقب بدلاً من الـ (340) مليوناً المعتمدة من قبل[1].

وقد قرر الإسرائيليون تنفيذ المشروع على مرحلتين، تنتهي أولاهما في عام 1964، وهدفها نقل (180) مليون متر مكعب من مياه طبريا إلى النقب، وتنتهي الثانية في عام (1966)، وتستهدف نقل باقي كمية المياه إلى النقب ومقدارها (326) مليون متر مكعب من المياه. ويتضح أن ما نفذوه يختلف عما خططوه. كما أن موعد إتمام الخطة العشرية المعدل قد تم تجاوزه، فأدخل التنفيذ ضمن خطة سبعية أخرى تبدأ في 1963 وتنتهي في عام .1970 وبدأت (إسرائيل) بتنفيذ المشروع بكتمان وسرية حتى سنة 1959، حيث نشرت صحيفة جيروزالم بوست[1] بعض تفاصيله، فاجتمع مجلس جامعة الدول العربية في شباط فبراير (1960) وقررت الجامعة تنفيذ مشروع تحويل الأردن لصالح العرب، ولكن (إسرائيل) لم تعبأ بالتهديدات، ومضت قدماً في تنفيذ مشروعها حتى إذا جاء عام 1964 أعلن الإسرائيليون أنهم أوشكوا على الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع، فدعا الزعيم الراحل جمال عبدالناصر إلى أول مؤتمر قمة عربي، وتولى المؤتمر على عاتقه مواجهة الخطط الصهيونية لتحويل مجرى نهر الأردن.

وأسفر المؤتمر عن تشكيل هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده تتولى مهمة وضع التصاميم والاشراف على تنفيذ سلسلة من العمليات الهندسية في كل من لبنان وسوريا والأردن، هدفها تأمين استثمار مياه هذه الروافد في الأرض العربية،

---

(1) المشكلة الموارد المائية في إسرائيل، مصدر سابق، ص .26

(1) علي محمد علي، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، ص .159

وتعهد الرؤساء العرب بتمويل المشروع، وشكلوا قيادة عربية عليا لاتخاذ ما يلزم من تدابير لحمايته.

المشروع العربي لتحويل روافد الأردن عام 1964 وأهميته:

تتلخص العمليات التي يقضي هذا المشروع بتنفيذها ما يلي[1]:

1 - تحويل مياه ينابيع الحاصباني وشبعا في منطقة الحاصباني الأعلى من لبنان عبر نفق من كوكبا إلى حوض الليطاني وتخزينها في ميفدون لتستثمر في ري أراضي منطقة النبطية في لبنان الجنوبي.

2 - تنفيذ ما يلزم من إنشاءات لاستثمار ما يمكن استثماره من ينابيع الوزاني وسريد في لبنان وبانياس في سورية، في ري الأراضي الزراعية القريبة. أما الفائض فينقل عبر قناة بسعة (14) متراً مكعباً في الثانية تخترق الجبهة السورية إلى وادي الرقاد، أحد روافد نهر اليرموك ليجري استثمارها في الأردن.

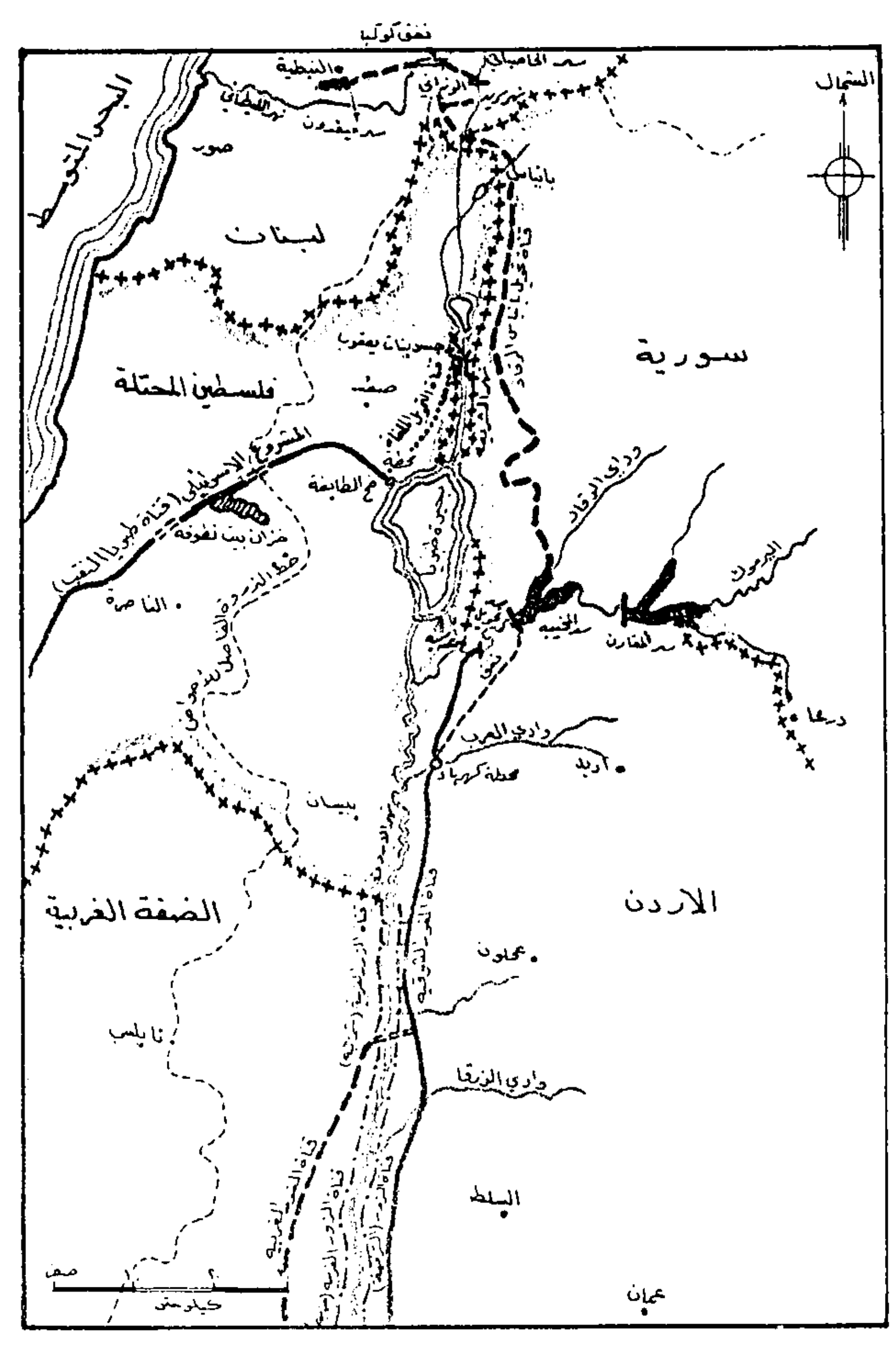
3 - إنشاء سد في موقع المخيبة على نهر اليرموك أمام تلاقيه مع وادي الرقاد لتخزين المياه المحولة من لبنان وسورية في خزان يتسع لـ (200) مليون متر مكعب، وتنظيم نقلها إلى قناة الغور الشرقية في الأردن لاستثمارها في توليد الطاقة الكهربائية، وفي ري أراضي الأغوار والأزوار على ضفتي نهر الأردن.

4 - تعلية قناة الغور الشرقية لمضاعفة تصريفها من (10) إلى (20) متراً مكعباً في الثانية.

5 - إنشاء السيفون والأقنية اللازمة لنقل المياه عبر نهر الأردن إلى الضفة الغربية لري أراضي غورها وأزوارها.

---

(1) من محاضر اجتماعات المجلس الأعلى لهيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده (1967/1964) (القاهرة، جامعة الدول العربية).



خريطة رقم (2) المشروع العربي لتحويل روافد الاردن (1964).

إن المشروع العربي لتحويل روافد الأردن عام (1964) كانت له نتائج بالغة الأهمية، فيما لو تم تنفيذه بالفعل. وأهم هذه النتائج استرداد العرب لكمية هامة من المياه تتراوح ما بين 300/250 مليون متر مكعب، كانت ستذهب إلى (إسرائيل)، وثاني هذه النتائج أهمية حرمان بحيرة طبريا من مياه الروافد العذبة، الأمر الذي سيزيد من ملوحة بحيرة طبريا ولا يجعلها صالحة على المدى البعيد للاستثمار الزراعي. وهذا بدوره سيبطل مشروع نقل المياه إلى النقب وهو أكبر المشاريع المائية الإسرائيلية.

ورغم أحقية العرب في مياههم، إلا أن (إسرائيل) قاومت بكل ما لديها من وسائل هذا المشروع فنشبت المعارك وقامت الطائرات الصهيونية بقصف المشروع وآلياته ومركباته والعاملين فيه، ولم تتمكن أي دولة عربية من التصدي لها، وكانت النتيجة تعثر المشروع العربي بين نقص التمويل وغياب الحماية، إلى أن جاء الخامس من حزيران (الصيف) 1967 فاحتل الصهاينة المواقع واحتلوا الضفة الغربية، وأصبحت كل مياه الأردن وروافده تحت تصرفهم، ولم يعد للمشروع العربي وجود[1].

السيطرة الصهيونية على مياه الضفة والقطاع:

يعتبر كتاب الخبير الأمريكي والتر كلاي لاودرميلك المنشور في عام 1944 بعنوان Palestine: land of promise (فلسطين أرض الميعاد) الأساس في تصميم وتنفيذ المشاريع المائية الصهيونية، وهذا الكتاب يقترح ضمن ما يقترح، استجلاب أربعة ملايين من المهاجرين الجدد، وفي الوقت نفسه يقترح لاودرميلك في كتابه الآنف الذكر، استيطان العرب الفلسطينيين «للسهل الغربي الكبير لوادي دجلة والفرات، حيث يوجد من الأرض ما يكفي أعداداً هائلة من المهاجرين»[2].

(1) انظر المزيد من التفاصيل حول المشروع العربي لتمويل روافد نهر الأردن، كتاب: انفجار (1967) للأستاذ محمد حسنين هيكل، الجزء الخاص بالمشروع.

(2) Walter Clay Lowdermilk. Palestine: land of Promise: Victor Gollanez 1944, pp. 122, 123, 125, 127, 128.

والدويلة الصهيونية تتبنى بالفعل عبر ممارساتها الواقعية سياسة تستهدف من ورائها إبعاد العرب الفلسطينيين عن أراضيهم، وتعتبر السياسة المائية الصارمة إزاء العرب واحدة من ضمن آليات ووسائل كثيرة يمهد العدو الصهيوني بها لإبعاد الفلسطينيين عن أراضيهم وديارهم في نهاية المطاف. وهذا ما صرح به علانيةً اريل شارون لصحيفة هآرتس[1] عندما قال: «إن الحكومة تقدم إلى العرب جميع الحقوق على أرض إسرائيل، لكنها لا تقدم اليهم أي حق في أرض إسرائيل. فهي محفوظة لإسرائيل وحدها».

فالكيان الصهيوني ينظر إلى العرب كسكان على الأرض، ولا ينظر إليهم كأصحاب أرض، ولذلك ذكر محررو مركز الاعلام بالقدس، بأن الكيان الصهيوني لن يسمح مطلقاً ـ من خلال مفاوضات الحكم الذاتي ـ وضع بنود تمكنهم من التصرف بمياه الضفة الغربية وقطاع غزة. فلا بد أن تبقى لدولة الكيان الصهيوني اليد الطولى في التحكم في أي مورد مائي في هاتين المنطقتين[2]. وثمة من يعتقد ان السبب الحقيقي لحرب الأيام الستة حزيران (الصيف) 1967، إنما يكمن في رغبة الكيان الصهيوني في السيطرة على موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. وما أن احتلت القوات الصهيونية الضفة والقطاع حتى راحت مصلحة المياه تفرض لوائحها وقوانينها التي تحرم العرب من مواردهم المائية.

استغل العرب قبل عام 1967 ثلاثة مصادر للمياه وهي، نهر الأردن والينابيع والآبار الجوفية، ويقدر مجموع موارد الينابيع المائية العذبة بحوالى (40) مليون متر مكعب، وأهم هذه الينابيع المنتشرة على سفحي مرتفعات الضفة الغربية الشرقي منها والغربي ـ أهمها عيون الفارعة والعوجا والديوك والقلط والسلطاني. أما الآبار العربية فيقدر عددها بـ (314) بئراً، ومجموع الكميات المستخرجة منها في عام

---

(1) صحيفة هآرتس، 30 نيسان (شهر الطير) 1979.

(2) م. باكوبوفيتش وي. بروشانسكي (محرران)، المياه في إسرائيل (القدس مركز الاعلام الإسرائيلي) 1978، ص 38.

(1978/1977) حوالى (37) مليون متر مكعب، وبالرغم من محدودية هذه الكميات بالنسبة للكيان الصهيوني، والذي بلغ استهلاكه من المياه في العام نفسه حوالى (1.8) مليار متر مكعب - وبالرغم من ذلك فقد عمل الاحتلال على حرمان العرب من مياههم، حيث نسفت القوات الصهيونية (140) من مجموعات الضخ العربية في منطقة الأزوار الفلسطينية على الضفة الغربية لنهر الأردن بدعوى ضرورات الأمن.

وفرضت السلطات الصهيونية قيوداً على استثمار مياه الآبار والينابيع، حيث حددت كمية بعينها لكل صاحب بئر عربية، وطلبت منه الا يتجاوزها، كما حظرت على أي عربي حفر بئر جديدة ولم تسمح إلا بآبار محدودة لتأمين مياه الشرب في مدن نابلس وقلقيلية وطولكرم وقفين وغزة.

أما المستعمرات الصهيونية فكان لها أن تحفر ما تشاء من الآبار دون أي اعتبار للمصلحة العربية، وقد سمح لها بحفر (17) بئراً في السنوات الثلاث عشرة التي أعقبت حرب عام (1967)، ورغم أن هذه الآبار تشكل عددياً (5%) من مجموع الآبار العربية، إلا أنها تنزح (40%) من مياه الضفة الغربية.

وكثيراً ما عمدت السلطات الصهيونية إلى حفر آبار عميقة لا تلبث أن تسحب مياه الآبار العربية القريبة فتنضب مياهها وتجف أشجار المزارع ويصاب المزارعون العرب بالخسران والافلاس. وقد أدى حفر ثلاث آبار عميقة إلى نضوب نبع العوجا، وهو أكبر ينابيع الضفة الغربية، وهذا ما ألحق الضرر بمزارع العرب فجفت حقول الموز والخضار، وتضررت آلاف الأسر واضطروا للهجرة، كما أدى حفر آبار في منطقة عين الفصايل إلى جفاف هذه العين، والأمر نفسه حدث في منطقة بردلة حين ابتنى الصهاينة مستعمرة محولا وحفروا لها بئراً عميقة بقطر (24) إنشاً[1].

(1) المشكلة المائية، مصدر سابق، ص 44.

ويبرر الصهاينة منعهم العرب حفر آبار عميقة في الضفة الغربية من أن الطبقة المائية العميقة تحت الضفة الغربية هي التي تغذي عدداً من الينابيع والآبار التي تغذي المستعمرات الصهيونية بما تحتاجه من مياه، كما أن الكيان الصهيوني لا يعتبر للعرب حقاً في الأرض. وثمة من يقدر المتوسط السنوي لكمية الأمطار القابلة للاستغلال في الضفة بحوالى (800) مليون متر مكعب سنوياً، ويقدر معدل الاستهلاك الكلي للعرب بما في ذلك، كمية المياه المتحصل عليها من الينابيع بحوالى (120) مليون متر مكعب، فضلاً عن مليون متر مكعب يجمعها العرب في آبار جمعية صغيرة فيكون المجموع الكلي (121)[1].

وتستهلك الضفة من هذه الكمية (107) ملايين متر مكعب في كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي[2].

ويقدر ان الكميات التي تحفظ من مياه الأمطار المذكورة تصل إلى حوالى (400) مليون متر مكعب، فإذا طرحنا منها ما يتحصل عليه العرب تبقى لدينا حوالى (280) مليون متر مكعب، وهي الكمية التي ينهبها الكيان الصهيوني سواء من خلال مستعمراته الموجودة بالفعل في الضفة الغربية، أو من خلال الآبار الصهيونية القريبة، خاصة وأن الآبار الصهيونية تحفر في طبقات أعمق. ويقدر أن المياه التي تضخ مباشرة من آبار موجودة بالفعل على أراضي الضفة الغربية تصل إلى حوالى (50) مليون متر مكعب[3].

أما قطاع غزة، فقد فرضت السلطات الصهيونية قيوداً كثيرة على حفر الآبار

(1) بشير البرغوتي، المطامع في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، (دار الخليل للنشر) عمان، 1986، ص 60.

(2) د. غازي اسماعيل ربايعة ـ سياسة إسرائيل المائية في الضفة الغربية، شؤون عربية، العدد 52، ديسمبر (كانون أول) 1987، ص 171.

(3) ليزلي شميدا، مشروعات إسرائيل المائية وأثرها على الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مركز الأبحاث لندن، 1985، ص 60.

فيه، ولا يتمكن المواطنون العرب فيه من الحصول على ما يسد حاجاتهم من المياه، ويقدر أن مجموع ما يستخرج من المياه فيه بحوالى (100) مليون متر مكعب يستخدم (85٪) منها في ري[1] (150) ألف دونم، ولا يسمح للعرب بمزيد من الآبار، باعتبار الأثر السلبي على خزانات السهل الساحلي الأوسط، والحقيقة أن الأثر السلبي للآبار الصهيونية في الساحل الأوسط هي التي تؤثر على المخزون الجوفي للآبار العربية، باعتبار أنها الأعمق والأكثر استجراراً.

ويقدر أن (85٪) من المياه العربية في الضفة الغربية والقطاع، جرى الاستيلاء عليها واستغلالها من قبل الصهاينة.

الأطماع الصهيونية في مياه الجولان:

تبلغ مساحة مرتفعات الجولان (1250) كيلومتراً مربعاً[2]، وهي منطقة مرتفعة تشرف على سهل الحولة ومنطقة بحيرة طبريا ووادي اليرموك، ولها أهمية مائية باعتبارها تشتمل على روافد نهر اليرموك، ونظراً لهذه الأهمية فقد ضمتها (إسرائيل) رسمياً إليها بعد أقل من عقد ونصف من احتلالها في عام (1967).

وتعتبر هضبة الجولان من المصادر الهامة للمياه، فيها (100) نبع تنتج كمية من المياه تتراوح ما بين 50 و60 مليون متر مكعب سنوياً، ويقدر ان (30%) من المياه التي تتدفق إلى فلسطين المحتلة تأتي من منطقة هضبة الجولان، فهي قريبة من منطقة جبل الشيخ، حيث المنابع الرئيسية لنهر الأردن.

ومنذ عام (1971) أقامت شركة ميكوروت مجموعة من الآبار الأرتوازية لصالح المستعمرات الصهيونية في الجولان، كما أقامت الشركة محطة لضخ المياه من بركة رام التي تقع على أقدام جبل الشيخ إلى المستعمرات، حيث تستقبل هذه

---

(1) د. حسن عبد القادر صالح، حرب المياه بين العرب وإسرائيل، شؤون عربية، عدد 55، سبتمبر (الفاتح) 1988، ص 56.

(2) السياسة المائية لإسرائيل، مصدر سابق، ص 34.

البركة مياه السيول الناجمة عن ذوبان الثلوج فوق الجبل بطاقة سنوية تبلغ (75) مليون متر مكعب. وحتى نهاية عقد السبعينات كان مجموع ما أنشأته (إسرائيل) من مستعمرات في الجولان (24) مستعمرة بما فيها مركز كاتزرين المديني الإقليمي، وقد طردت القوات الصهيونية (93%) من السكان السوريين أصحاب الأرض الأصليين، الذين يقدر عددهم بحوالى (10) ألف شخص، معظمهم من الفلاحين، وقد دمرت قوات الاحتلال قراهم وبيوتهم، وبنت على أنقاضها مستعمراتها. ولم يبقَ من السكان العرب السوريين الدروز سوى (6000) شخص يتمركزون في خمس قرى في القطاع الشمالي من المنطقة، وأكبر هذه القرى: مجدل شمس[2].

الأطماع الصهيونية حول مياه اليرموك:

يقدر الخبراء أن معدل التدفق السنوي في نهر اليرموك، وهو أكبر روافد نهر الأردن بحوالي (475) مليون متر مكعب، أكثر من (75%) منها ترد من الأراضي العربية السورية حوالى (400) مليون متر مكعب، وينحدرالنهر إلى أسفل كلما اتجه إلى مصبه في الأردن. فمن منسوب (400) متر فوق سطح البحر عند تل شهاب إلى منسوب (225) متراً تحت سطح البحر عند مصبه في الأردن. ويبلغ طول نهر اليرموك (66) كيلومتراً، وتحده من الشمال الأراضي السورية، ومن الجنوب الأراضي الأردنية، ولا يجري في الأراضي التي احتلتها (إسرائيل) إلا بضعة كيلومترات لا غير، وذلك عند مروره على حدود مثلث اليرموك قبل التقائه بنهر الأردن[3].

فالنهر من منابعه إلى مصبه يمر في أراضٍ عربية إذا استثنينا بضعة كيلومترات قليلة، ومع ذلك فإن العدو الصهيوني يطالب بحقوق من مياه الأردن، ويعرقل

---

(1) د. حسن عبد القادر صالح، حرب المياه، مصدر سابق، ص 66.

(2) السياسة المائية لإسرائيل، مصدر سابق، ص 34.

(3) المشكلة المائية في إسرائيل، مصدر سابق، ص 46.

المحاولات التي تبذلها كل من سوريا والأردن لاستغلال مياه النهر.

وقد قامت حكومة الانتداب البريطاني منذ عشرينات هذا القرن، بعرقلة أي استغلال عربي للنهر، وبادرت حكومة الانتداب في سياق تأييدها المطلق للحركة الصهيونية بمنح الصهاينة، وهم في ذلك الوقت قلة قليلة، امتياز روتنبرغ الذي حال دون استثمار العرب لمياهه.

وبعد قيام دولة العدو الصهيوني (1948) تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية مصالح العدو الصهيوني المائية، وأخذت على عاتقها عرقلة أيّ مشروع عربي لا يتفق والسياسة المائية الصهيونية، فعندما أبرمت سوريا اتفاقاً مع الأردن في (1953) لتنفيذ سد المقارن في أعالي النهر وفقاً لدراسة قام بها الخبير الأمريكي بونغر بتكليف من منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الدولية، قامت قائمة إسرائيل، وحرضت الولايات المتحدة على التدخل لوقف المشروع[1].

وكان أن أوفدت الولايات المتحدة بعثة جونستون التي قامت بجولات عديدة ما بين (1955/1953) انتهت بالفشل الذريع، وقد حاولت البعثة خلال اتصالها بالدول العربية تثبيت حقوق للصهاينة في المياه العربية، ومنحهم نصيب أكبر من المياه دون أي وجه حق. وبعد عام (1955) حدثت تغييرات هامة في هيدرولوجية النهر، حيث أقامت سورية عديداً من السدود السطحية الصغيرة لحجز مياه الوديان والينابيع مع عديد من المشاريع الزراعية في منطقة حوران تروى من هذه السدود. وأدى ذلك إلى تدني نسبة مساهمة الأراضي العربية السورية في مياه النهر إلى نحو (55٪) فانخفضت الكمية من (400) مليون متر مكعب إلى (220) مليون متر مكعب[2].

ونظراً لفشل المشروع العربي لتحويل روافد نهر الأردن الذي تقرر أجراؤه في

---

(1) المشكلة المائية في إسرائيل، مصدر سابق، ص 46.

(2) المشكلة المائية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص 46.

عام (1964) ثم احتلال (إسرائيل) للضفة الغربية (1967)، فقد أضحت هذه الكمية المتبقية من مياه نهر اليرموك ذات أهمية قصوى للأردن الذي يعاني من الجفاف وتذبذب معدلات سقوط الأمطار، وهو ما حمله أخيراً على الطلب رسمياً اعتباره من ضمن الدول التي تعاني من الجفاف ونقص المياه في مسعىً له لدى الأمم المتحدة للحصول على قروض وإعانات[1]. هذا في الوقت الذي نجحت فيه (إسرائيل) في إتمام مد الأنبوب القطري من نقطة على بحيرة طبريا إلى شمال النقب، حيث تنقل ما مقداره (340) مليون متر مكعب في العام، وهي كميات كان الأردن أحق بها وأحوج إليها من (إسرائيل).

ومع ازدياد حاجة الأردن إلى مياه نهر اليرموك والوديان الجارية شرقي وادي الأردن، قرر إنشاء سد على نهر اليرموك في موقع المقارن، بعد أن أمن لمشروعه التمويل اللازم، فقامت الولايات المتحدة مدفوعة من قبل (إسرائيل) بعرقلة المشروع من خلال جولات فيليب حبيب المكوكية الذي طالب الأردن بتخصيص (46) مليون متر مكعب لإسرائيل بدلاً من (17) لإرواء مثلث اليرموك، وتخصيص (140) مليون متر مكعب أخرى لرفع تصاريف مياه نهر الأردن لتغذية أراضي الغور في الضفة الغربية[2]. أو بالأحرى لإمداد المستعمرات الصهيونية بالمنطقة بما تحتاجه من مياه.

وفي أواخر عام 1987 عاودت (إسرائيل) طلبها إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتعمل من جانبها على ايقاف مشروع سد الوحدة (المقارن) سابقاً بدعوى أنه سيحرمها من ملايين الأمتار المكعبة من المياه التي تتحصل عليها سنوياً من نهر اليرموك[3].

---

(1) وكالات الأنباء 1993./8/7.

(2) زئيف بليتسر «المياه مرة أخرى على الحدود» عال همشمار 1980./2/22.

(3) التقرير الاستراتيجي العربي (1988)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1989، ص 433.

الأطماع الصهيونية في مياه الجنوب اللبناني:

يشغل الجنوب العربي اللبناني الحيز الأكبر من الاهتمام الصهيوني لسببين: أولهما، ما يحظى به الجنوب من مياه، حيث يجري فيه نهر الليطاني، كما توجد منابع مياه نهر الأردن في تلك المنطقة، وتنظر الدوائر الصهيونية إلى نهر الليطاني باعتباره كذلك مانعاً طبيعياً، وهذا ما يعطي الجنوب أهمية عسكرية واستراتيجية للصهاينة. وثانيهما، ما يتمتع به الجنوب من أراضٍ خصبة يخطط الصهاينة للاستيلاء عليها لمواجهة الزيادة السكانية الطبيعية من ناحية، وإعداد المهاجرين القادمين من روسيا وأوروبا الشرقية وبقية أنحاء العالم من ناحية أخرى، وهذا ما أشار إليه زعماء ومسؤولون صهاينة مراراً وتكراراً، وعلى مدار ما يقارب قرن من الزمان.

وقد بدأ الاهتمام بالجنوب العربي اللبناني منذ أواخر القرن الماضي، حين بدأ المهاجرون اليهود الأولون يتسللون إلى الأراضي الشمالية من فلسطين القريبة من مصادر المياه، وقد كانت أول إشارة إلى أهمية المياه بالنسبة للدويلة الصهيونية المقترحة، تلك الاشارة التي وردت في حديث تم أثناء زيارة الامبراطور غليوم الثاني امبراطور المانيا لفلسطين في نوفمبر (شهر الحرث) 1898 - تمَّ بين الامبراطور وتيودور هرتزل، حيث قال الأخير مخاطباً الامبراطور: «ان فلسطين هي البلد الذي عاش فيه اليهود في الماضي، وأنها في وضعها الحاضر صالحة للاستعمار»[1].

ورد عليه القيصر حينذاك: «ان الأرض بحاجة إلى الماء والظل. ان المستوطنات التي رأيتها، والألمانية منها لا تقل عن اليهودية، تصلح مثلاً لما يمكن عمله في الأرض. هناك متسع للجميع، لكن لا بد من توفير الماء والظل»[2]. وقد أشارت

(1) دزموند ستيورات «تاريخ الشرق الأوسط الحديث»، دار النهار للنشر، بيروت ط 2، 1981، ص 66.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 166.

لجنة فلسطين البريطانية الصهيونية الصادرة بتاريخ 15 من فبراير شهر النوار (1917) إلى الحدود التي تحبذها الحركة الصهيونية، حيث ورد في نشرتها «وان الحد الاستراتيجي الطبيعي الوحيد هو القطاع الذي يقع في الشمال من صيدا إلى أقصى الحد الجنوبي للبنان، والحد الطبيعي الآخر هو وادي البقاع وجبل الشيخ[1].

وفي عام 1918 رسمت اللجنة الاستشارية الصهيونية لفلسطين حدود البلاد الشمالية، حيث جعلت الحد الشمالي لفلسطين يمتد من الليطاني إلى بانياس، وفي الوقت نفسه، قام يهود هولنديون يطالبون بتوسيع الحدود، بحيث تشمل في حدها الشمالي نقاطاً لا تبعد عن بيروت ودمشق[2].

وفي فبراير (شهر النوار) 1919 تقدمت المنظمة الصهيونية العالمية بمذكرة إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام المنعقد في باريس، أوضحت فيها الحدود التي تطمع المنظمة في الحصول عليها للدولة الصهيونية المزمع اقامتها في فلسطين. وقد ورد في المذكرة ما يلي: «ان حدود فلسطين يجب أن تتبع الخطوط العامة المبينة فيما يلي: تبدأ الحدود في الشمال بنقطة تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط في جوار صيدا، وتتبع مجاري مياه الجبال اللبنانية حتى جسر القرعون، ومنها إلى البيرة متّبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تتجه جنوباً متّبعة الخط الفاصل بين السفوح الشرقية والسفوح الغربية لجبل الشيخ حتى تصل إلى جوار بيت جنّ، ثم تتجه شرقاً متبعة الضفة الشمالية لنهر مغنية حتى تحاذي الخط الحديدي الحجازي إلى الغرب منه. وفي الشرق خطٌّ محاذٍ للخط الحديدي الحجازي وإلى الغرب منه ينتهي في خليج العقبة، وفي الجنوب خط يتم الاتفاق عليه مع الحكومة المصرية.

---

(1) رضوان مولوي، الاعلام العربي والاجتياح الإسرائيلي للبنان، مجلة شؤون عربية، العدد 17، تموز/ يوليه 1982، ص 95.

(2) الجنوب اللبناني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، إعداد وكالة مختارات الأخبار العربية والدولية، بيروت 1985، ص 13.

ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط. ويجب أن تسوى أية تفاصيل للحدود، أو أية تعديلات تفصيلية عليها بواسطة لجنة خاصة يُمَثَّل فيها اليهود.

إن الحدود المبينة أعلاه، هي ما تعتبره جوهرياً للأسس الاقتصادية اللازمة للبلد، ويجب أن يكون لفلسطين مخارجها الطبيعية، إلى البحار وسيطرتها على أنهارها ومنابع مياهها. وقد رسمت الحدود على أساس مراعاة الحاجات الاقتصادية العامة والتقاليد التاريخية للبلد، وهي عوامل يجب أن تراعيها بالضرورة اللجنة الخاصة عندما تضع خطوط الحدود المعينة. وعلى هذه اللجنة أن تراعي ان من الملائم جداً لمصلحةِ الادارة الاقتصادية أن تكون مساحة فلسطين الجغرافية أوسع ما يمكن كي تستطيع مع الوقت استيعاب أعداد كبيرة من السكان الميسورين، يستطيعون تحمل أعباء حكومة عصرية حديثة بأسهل مما تتحملها بلاد صغيرة محدودة السكان بالضرورة».

وتضيف المذكرة «ان جبل الشيخ هو بالنسبة إلى فلسطين أبو المياه الحقيقي، ولا يمكن فصله عنها من دون انزال ضربة أساسية بحياتها الاقتصادية. فجبل الشيخ لا يحتاج إلى إعادة تشجير فحسب، بل يحتاج أيضاً إلى أعمال أخرى ليصبح مرة أخرى خزان ماء للبلاد، ويجب إذن أن يبقى تحت سيطرة أولئك الذين هم أكثر رغبة وأقدر على اعادته إلى نفعه الأقصى. ويجب وضع ترتيبات دولية لحماية حقوق المياه للسكان الذين يعيشون إلى الجنوب من نهر الليطاني. وإذا ما لقيت هذه المنابع عناية خاصة، فمن الممكن استخدامها لتنمية لبنان، وكذلك لتنمية فلسطين»[1].

فنصوص المذكرة السابقة تفضح الأطماع الصهيونية في الجنوب العربي اللبناني منذ عام 1919، وهي أطماع تستهدف السيطرة على الإراضي العربية اللبنانية

---

(1) الغزو الاقتصادي الإسرائيلي للبنان 1982، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا/ قبرص، الطبعة الأولى، 1984، ص 63.

الواقعة جنوب خط صيدا ـ القرعون ـ البيرة بيت ـ جنّ، وكذلك السيطرة على أكبر نسبة ممكنة من مياه نهر الليطاني.

وفي رسالة بعث بها هربرت صموئيل ـ وهو أول مندوب سام على فلسطين فيما بعد ـ إلى أحد أعضاء الوفد البريطاني في محادثات السلام في باريس، عبَّر هربرت صموئيل عن الأطماع الصهيونية فقال: «إن نجاح مخطط مستقبل فلسطين بأسره يعتمد على مدى قدرة البلاد على استيعاب المهاجرين الجدد اليهود، وهذا بدوره يعتمد على تطوير الزراعة والصناعة، ويعتمد تحقيق ذلك على توفر المياه والقوة المائية. ومن هنا كانت الحدود الشمالية المقترحة حيوية للغاية»[1].

وفي أثناء انعقاد مؤتمر السلام في باريس (1919) وجه حاييم وايزمن رسائل إلى كل من وزير خارجية بريطانيا اللورد بلفور، وإلى عضو الوفد الايطالي في المؤتمر، وجاء في رسالة وايزمن إلى اللورد آرثر بلفور ما يلي: «سمعت أن هناك إمكانية لايجاد حل وسط يقضي باخراج نهر الليطاني من حدود أرض إسرائيل، وهي يعني أن بلادنا ستحرم من عامل اقتصادي ضخم». وفي رسالته أيضاً إلى عضو الوفد الايطالي أكّد على الموضوع نفسه فقال: «سوف لا تكون أية إمكانية تقريباً لإقامة الوطن القومي اليهودي من الناحية الاقتصادية بدون مصادر مياه الأردن والليطاني»[2].

وفي 1919/12/29، وجه حاييم وايزمن رسالة إلى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية ونشرتها لأول مرة مجلة Jewish observer بتاريخ 1973/12/16 كشف فيها وايزمن عن الأطماع الصهيونية في مياه نهر الليطاني[3]. وفي هذه الرسالة حدد وايزمن للحكومة البريطانية طلبات الحركة الصهيونية حول الحدود الشمالية لفلسطين اليهودية كما يريدها فقال فيها: «إن مستقبل فلسطين

---

(1) وثائق الحكومة البريطانية، الجزء الرابع، عدد 197، المادة 3 سنة 1919، ص 285.

(2) جريدة أمل اللبنانية، العدد 366، 25 كانون الثاني/ يناير 1985، ص 4. والنص لصحيفة ايديعوت أحرونوت الصهيونية بتاريخ 1978/3/21 نقلته جريدة أمل.

(3) المشكلة المائية في إسرائيل، مصدر سابق، ص 48.

الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والقوة الكهربائية. وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون، ومن منابع نهر الأردن ومن نهر الليطاني، وشمل البند الثامن من طلبات الصهيونية في تلك الرسالة النص التالي: «لهذه الأسباب، نرى من الضروري أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطاني إلى مسافة نحو (25) ميلاً فوق المنحنى ومنحدرات جبل حرمون الجنوبية لضمان السيطرة على منابع الأردن وإعادة تحريج المنطقة»[1].

وهناك موقف يستدعي الانتباه، ونحن بصدد الحديث عن الاطماع الصهيونية، حيث حاول بن غوريون وحاييم وايزمن التأثير على البطريرك الماروني الياس الحويك وحمله على التخلي عن الجليل الأعلى وجنوب لبنان، وكان البطريرك قد حضر إلى مؤتمر السلام ليطالب بدوره بضم الجليل الأعلى إلى لبنان[2]. ولم يرضخ البطريرك لمطالبهما معللاً رفضه بغضب فرنسا التي تعتبر هذه المناطق ضمن اتفاق سايكس/بيكو.

ولم تتوقف إسرائيل عن الاعلان عن مطامعها في جنوب لبنان. ففي عام (1954) قدمت (إسرائيل) مشروعاً مضاداً لمشروع جونستون سمي بمشروع كوتون، وطالبت في هذا المشروع بتحويل (400) مليون متر مكعب من ايراد نهر الليطاني عبر نفق يبدأ من نقطة الغطافة نحو الغرب، وهي لا تبعد أكثر من سبعة أميال عن حدود إسرائيل. وبطلب إسرائيل هذا تكون قد استهدفت الحصول على ما لا يقل عن (55%) من مياه الليطاني، ولا يبقى بالتالي للبنان صاحب النهر أكثر من (45%) فقط[3].

---

(1) نشرت هذه الرسالة أصلاً في:

Jewish Observer and Middle East review. No.64, November 16, 1973, p. 22.

(2) حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان (1952/1943)، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1981، ص .402

(3) المشكلة المائية في إسرائيل، مصدر سابق، ص .49

وفي هذا الاطار قامت (إسرائيل) بعملية سلام الجليل في يونيه (شهر الصيف) (1982)، وبالرغم من الأسباب الواهية التي قدمت بها للعملية أو بررت بها العملية، فإن الأهداف الحقيقية للعملية لا يمكن إلا أن تفهم على ضوء الاستراتيجية الصهيونية المرتكزة على الاستحواذ على مزيد من الأرض والمياه لمزيد من المهاجرين، وقد ذكر الصحافي جون كولي في جريدة الهيرالد تريبيون بتاريخ 10 من شهر يونيه (الصيف) 1983، بأنه استقى معلومات من جهاز المخابرات الأمريكية مؤداها أن إسرائيل تقيم نفقاً للوصول إلى مياه الليطاني عند جسر الخردلي (الذي يرتفع (240) متراً عن سطح البحر). ويستطرد جون كولي ويقول بأنه جاء إلى المنطقة وأمضى خمسة أسابيع بين بيروت والجنوب وإسرائيل، وتأكد له أن المشروع قائم على قدم وساق، وأنه يقوم على حفر نفق طوله 10 كم من منخفض وادي البراغيث في فلسطين إلى نقطة منحدرة تحت سد الخردلي، ومن شأن هذا النفق أن يحول مياه الليطاني إلى الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل[1].

وقد أشار إلى الموضوع نفسه الأستاذ أحمد بهاء الدين فقال: «لما هيأت إسرائيل الظروف للغزو واقتحمت الجنوب اللبناني بدأت تتصرف في موضوع تحويل مياه الليطاني على الفور. فالمخطط جاهز، والخرائط موجودة، والدراسات الجيولوجية متوفرة، والخبراء والمهندسون يزحفون وراء الدبابات والطائرات، وبالتالي أمكن لها أن تبدأ المشروع دون ضياع وقت ودون أية ضجة»[2].

ولم يكن الأستاذ أحمد بهاء الدين يتوقع انسحاب إسرائيل من لبنان على أساس ما مدته من أنابيب في الأرض لسحب مياه الليطاني، وعلى أساس التطلعات الصهيونية الاستيطانية. فالصهاينة لا يخفون مخططاتهم التي تستهدف استجلاب (4) ملايين مهاجر يهودي مع حلول القرن الواحد والعشرين.

(1) جريدة السفير اللبنانية، العدد 3702 الثلاثاء 1984/9/4.
(2) أحمد بهاء الدين، مجلة المستقبل العربي، 373، 1984/4/14، ص 9.

والأمر الذي نؤكده، أن إسرائيل وإن انسحبت من لبنان وجنوبه، فإن أطماعها لا تزال حيّة ونشطة، وهي لن تدخر وسعاً في السيطرة على هذه المياه. ومن واجب الأمة العربية لا لبنان وحده التصدي للمؤامرة الصهيونية على مياه نهر الليطاني وأرض الجنوب اللبناني، فاستيلاء الصهاينة عليهما معناه انكسار حلقة أخرى من حلقات الأمن العربي...

الأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل:

يعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم، إذ يبلغ طوله (4160) ميلاً، وتبلغ مساحة حوضه عشر مساحة القارة الأفريقية، ونهر النيل نهر دولي تشترك الدول التالية فيه وهي: مصر والسودان وأثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزائير، وتسمى مجموعة دول حوض النيل بمجموعة اندوجو لدول حوض النيل.

وأهمية النيل لا تخفى على أحد، فمصر هبة النيل وحياة الملايين المتواجدين على أرضها منذ آلاف السنين مرهونة بمياهه. ولذا أقام له المصريون منذ عهد الفراعنة الموغل في القدم الأعياد، فاحتفلوا بفيضانه وبما يكفله لهم من خصب ونماء على مدار العصور والحقب. وقد ظلت الحياة باستثناء بعض فترات الجفاف المشهورة في التاريخ[1] هانئة رغيدة على ضفتي النهر. وكان النيل دائماً متدفق الجريان ومع مائه وغرينه تخضر الحياه على ضفتيه. وبمرور الأيام والسنين تزداد حاجة مصر إلى مياه النيل. فالايقاع الديموغرافي المتسارع يزيد من هذه الحاجة. ففي عام (1880) كان تعداد مصر (7) ملايين نسمة. أما في عام (1990) فقد قفز إلى (52.4) مليوناً وهو الآن (1993) أكثر من (54) مليون نسمة. أي أن تعداد مصر قد تضاعف حوالى ثمانية أضعاف خلال (113) عاماً، بينما لم تتضاعف الموارد المائية باعتبارها مصادر ثابتة نسبياً، بل ومتذبذبة في أحايين كثيرة.

---

(1) كأيام الشدة العظمى التي وقعت في أواخر العصر الفاطمي، حين أصاب الجفاف النهر فضاق الوادي بمن عليه من السكان.

ورغم احتياج مصر لكل قطرة من مياه النيل لاستصلاح ما مقداره (2.8) مليون فدان حتى عام (2000) فإن (إسرائيل) التي استثمرت (98%) من المياه المتوفرة في فلسطين المحتلة ونهر الأردن، تتطلع اليوم للحصول على مليار متر مكعب من مياه النيل، خاصة وأنها تعاني من عجز في المياه يقدر بحوالى نصف مليار متر مكعب[1]. وإذا كانت إسرائيل اليوم تعاني من نقص قدره نصف مليار متر مكعب فكم سيكون مقدار هذا العجز بعد استقدامها لأربعة ملايين من المهاجرين اليهود التي تنوي استقدامهم خلال عقد التسعينات. وإذا اعتمدنا تقديرات المهندس صبحي كحالة القائلة بأن متوسط استهلاك الفرد في (إسرائيل) في عام (1976) قد بلغت (500) متر مكعب، فمعنى ذلك أن كل مليون زيادة في عدد سكان (إسرائيل) سيحتاج إلى (500) مليون متر مكعب[2]، وبالتالي فإن قدوم (4) مليون مهاجر وزيادة السكان الطبيعية خلال هذا العقد (التسعينات) والمقدرة بحوالى مليون نسمة ـ معناه حاجة (إسرائيل) إلى حوالى (2.5) مليار متر مكعب، وهذا يوضح مدى حجم التحديات والضغوطات التي سيتعرض لها العرب للتنازل عن مواردهم المائية رغم حاجتهم الملحة لهذه المياه في مواجهة الفقر والزيادة السكانية الطبيعية، ويوضح كذلك طبيعة الأهداف التي ستحرك مجرى الأحداث في المستقبل.

ولا جدال ان التوسع الإقليمي لإسرائيل وسياسات الاستيطان الاستعمارية سيكونان من أقوى الدوافع الصهيونية للسيطرة على الأرض العربية والمياه العربية، سواء كانت هذه المياه في شمال فلسطين المحتلة أم في جنوبها.

وأطماع العدو الصهيوني في مياه النيل بدأت في الظهور منذ عام (1903) عندما تقدم زعيم الحركة الصهيونية هرتزل بمشروع توطين اليهود في شبه جزيرة

---

(1) انظر المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي، مهندس صبحي كحالة، مصدر سابق، ص 35، 50.

(2) انظر المشكلة المائية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص 34.

سيناء ـ كمنطلق للاستحواذ على فلسطين ـ للملكة فيكتوريا واللورد سالسبوري، وإلى الحكومة المصرية في عهد الخديو عباس الثاني. وقد وافقت الحكومة البريطانية على لسان رئيس الوزراء جوزيف تشمبرلين ووزير الخارجية لاندون، غير أنها علقت الموافقة على قبول اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر للفكرة، وبينما تهيأ هرتزل للمشروع وتخيل المستوطنات في وادي العريش، وبدأ اليهودي والمليونير الصهيوني روتشيلد يحرض الجمعيات على جمع الأموال لتنفيذ المشروع، فقد رفض الخديو المشروع وتحفظ عليه اللورد كرومر بدعوى ان سحب مياه النيل إلى سيناء مسألة تحتاج إلى دراسة، ولما كانت مصر في ذلك الوقت مثقلة بالديون، فقد رفض وكيل وزارة الأشغال المصرية سير وليام جلوستين المشروع، باعتبار أنه يؤثر على ري الأراضي المصرية، ويقلل بالتالي من الايرادات المصرية التي تتكفل بتسديد أقساط الدين العام المصري الذي توارثته الحكومة المصرية منذ أيام سعيد واسماعيل. وفي 30 مايو (شهر الماء) كتب تيودور هرتزل رسالة إلى المليونير اللورد روتشيلد أعلمه فيها بفشل المشروع[1].

ولكن فشل المشروع لم يثن الحركة الصهيونية عن أطماعها، ومع استكمالها لمشاريعها المائية الحيوية والرئيسية في منتصف عقد السبعينات، وازدياد حاجتها للمياه، بدأت تعمل جدياً للحصول على مياه النيل، فوثقت علاقتها مع أثيوبيا وهي احدى الدول المهمة لحوض النيل، وقدكشفت صحيفة التايمز اللندنية عن دور مشبوه للامبراطور المخلوع للتلاعب في مياه النيل بدفع من الصهيونية والغرب[2]. وقد استمر التأثير على أثيوبيا للتحكم بمنابع نهر النيل الأزرق والتهديد بمياهه، علماً بأن مياه النيل الأزرق تشكل (48٪) من مياه نهر النيل الموحد.

وقد وضع المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي الزراعية ما بين (1958 -

---

(2) عبد الوهاب الكيالي، المطامع الصهيونية التوسعية (مركز الأبحاث بمنظمة التحرير، بيروت 1966، ص 40.

(2) Times, London, 5/11/1987.

1964) دراسة موسعة تستهدف استصلاح (400) ألف هكتار من الأراضي القائمة على الحدود السودانية ـ الأثيوبية، وإنتاج كمية ضخمة من الكهرباء، وكان من الممكن لو تحقق هذا المشروع أن يحرم مصر والسودان من عدة. ويقدر أن أثيوبيا تصب إلى جيرانها ما مقداره (100) مليار متر مكعب، مما يوضح الأهمية الحيوية لهذا البلد إزاء كل من السودان ومصر. وقد أدرك العدو الصهيوني خطورة الوضع المائي وحساسيته إزاء مصر والسودان، فأعلنت شركة تاحل الإسرائيلية، أنها تقوم بمشاريع وأعمال في أثيوبيا لحساب البنك الدولي للإنشاء والتعمير في أوغادين على حدود الصومال، وقد قام خبراء إسرائيليون بعمليات مسح لمجرى النيل والمناطق المحيطة به، وذلك لتقديم الاقتراحات حول إمكانية اقامة السدود على نهر النيل الأزرق الذي ترتفع نسبة مساهمته مع المنابع الأثيوبية في مياه النيل الجارية من حلفا إلى دمياط لتصل إلى (85%)[1]. مما يوضح خطورة إقامة مثل هذه السدود. وقد أعلنت أثيوبيا عن عزمها على تنفيذ (40) مشروعاً مائياً على نهر النيل الأزرق لتنمية الأراضي الواقعة على الحدود السودانية ـ الأثيوبية، وتشمل هذه المشاريع انشاء (26) سداً على نهر النيل الأزرق لري (400) ألف هكتار، وإنتاج 38 مليار كيلووات، وتعتمد المخططات الصهيونية على مخططات كانت الولايات المتحدة قد وضعتها منذ منتصف الستينات للضغط على الزعيم الراحل الخالد جمال عبد الناصر.

واستمر التعاون الإسرائيلي ـ الأثيوبي، حيث قدمت (إسرائيل) القنابل العنقودية والطائرات والرشاشات لأثيوبيا مقابل تهجير الأخيرة ليهود الفلاشا.

وقد بذلت مصر والسودان محاولات كثيرة للاتفاق مع أثيوبيا حول استخدام مياه النيل، وأهم هذه الاتفاقات اتفاق (1890) بين بريطانيا وايطاليا، واتفاق (1902) الذي نص على ضرورة التشاور بين الأطراف المعنية في حالة رغبة أي

---

(1) المستقبل العربي، العدد 165، نوفمبر (شهر الحرث) 1992، ص 56.

طرف في إقامة منشآت مائية على النيل. وفي عام (1957) أشارت أثيوبيا إلى حقها في مياه النيل عندما طرحت القيادة العربية المصرية فكرة السد العالي. وفي عام (1977) أعلنت أثيوبيا صراحة عدم موافقتها على مشروع السادات لتحويل مياه النيل إلى غزة والنقب.

وهكذا فإن (إسرائيل) تحاول من خلال علاقتها المتميزة بأثيوبيا الضغط على مصر للحصول على ما تريده من مياه النيل. وما لم تتعاون دول حوض النيل فيما بينها، ودون تدخل أجنبي، فإن مياه النيل ستكون عرضة للتلاعب فيها من قبل الأطراف الخارجية.

أما عن الأطماع المباشرة في مياه النيل العربية المصرية، فمعلوم أن العقيدة الصهيونية ترتكز على الوعد التوراتي «لنسلك يا ابراهيم أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير: نهر الفرات»، ولذلك فإن الأطماع الصهيونية استمرت منصبة على مياه النيل. ففي 1978/9/17 نشر أحد مسؤولي تاهال المهندس اليشع كالي مقالاً في جريدة «معاريف» قدم فيه مشروعه لنقل مياه النيل إلى النقب. وذكر هذا المهندس أن مشاكل إسرائيل المائية يمكن أن تحل باستخدام (1%) فقط من مياه النيل، أي ما يعادل (800) مليون متر مكعب من أصل (80) مليار متر مكعب هي مجموع ايراد النهر[1].

ويرى هذا المهندس ضرورة توسيع قناة الإسماعيلية الممتدة من القاهرة إلى قناة السويس لتتسع لتصريف (30) متراً مكعباً في الثانية كخطوة أولى لنقل مياه المشروع بعدئذٍ في أنابيب تحت قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية، ومن هناك في قناة خراسانية إلى الشمال الغربي حتى تقترب من طريق العريش القاهرة، ومن هناك على خط مواز لطريق العريش ـ غزة حتى خان يونس[2].

---

(1) المشكلة المائية في إسرائيل، مصدر سابق، ص 50.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 50.

وفي خان يونس تتفرع القناة إلى فرعين، أحدهما يتجه إلى قطاع غزة، والآخر إلى النقب الغربي باتجاه أوفكيم وبئر السبع.

«ولتأمين رفع المياه إلى مختلف مناسيب الأراضي في النقب تقسم القناة على امتدادها إلى أجزاء، طول كل منها نحو (20) كيلومتراً تنشأ في بدايته محطة ضخ تقوم بدفع المياه حتى بداية الجزء التالي، ويقدر طول القناة من الإسماعيلية حتى خان يونس بحوالي (250) كيلومتراً»[1].

وقد أطلق الإسرائيليون على هذا المشروع، اسم مشروع بيثور، وقد تم إعداده قبل زيارة الرئيس الراحل أنور السادات بسنوات.

وفيَ أثناء الزيارة أعلن الرئيس الراحل أنور السادات آنذاك، أنه ينوي توصيل مياه النيل التي تروي سيناء إلى صحراء النقب في إطار التعاون مع (إسرائيل). وأوضح أن التنفيذ قد يبدأ فعلياً بعد عام (1980) عندما يتم الانتهاء من إنشاء السحارة تحت قناة السويس. وقد أثارت تصريحات السادات قلق كل من السودان وأثيوبيا.

وفضلاً عن مشروع ترعة السلام هذا، تعهد السادات بعدها بنقل مياه النيل إلى القدس، فيما أطلق عليه «مشروع زمزم الجديدة»، وكما أعلن السادات، فإن الغرض منه تزويد المؤمنين بالمسجد الأقصى بالمياه العذبة. وبالطبع كذلك المترددين على حائط المبكى وتأييداً وتأكيداً على السلام الذي تم التوقيع على وثائقه واتفاقياته في كامب ديفيد (1979).

إن مشروع بيثور لا يشكل عقبةً من الناحية الهندسية، ولا من الناحية المالية على (إسرائيل). وقد كانت أمام مشاريع السلام المقترحة سواء من (إسرائيل) أو من الرئيس السابق السادات، عقبتان اثنتان ذكرهما المهندس صبحي كحالة وهما[2]

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص .50.

(2) صبحي كحالة، المشكلة المائية في إسرائيل، مصدر سابق، ص .51.

ان النيل نهر دولي ليس من حق مصر أن تتصرف بمياهه تجاه الغير منفردة دون موافقة شركائها من دول الحوض، وهم السودان وأثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزائير. وهؤلاء تحفظوا على تصريحات الرئيس السادات واعتبروها مخالفة لقواعد القانون الدولي.

أما العقبة الثانية فتتمثل في الأهمية الحيوية والاستراتيجية للنيل في حياة الشعب العربي المصري، والشعب العربي المصري يقدس النيل ويعتبره مصدر كل خير وبركة، وسيكون من الصعب على الوجدان المصري أن يتنازل عن مياه نيله إلى أعداء العروبة والإسلام مهما كانت الشعارات المرفوعة.

مشروع قناة بين البحرين:

ترجع فكرة إقامة قناة بين البحرين: الأبيض المتوسط والأحمر إلى منتصف القرن التاسع عشر، عندما أوصت بعثة بريطانية برئاسة وليام الن بذلك، وكانت الحكومة البريطانية قد أوفدت اللجنة الاستطلاعية لدراسة إمكانية تسهيل اتصالها بمستعمراتها بالهند، وقد تزامنت توصيات هذه اللجنة بحفر قناة السويس.

وفي أواخر القرن الماضي، اعتنق مهندس سويسري اليهودية، وطرح فكرة توصيل البحرين على هرتزل الذي تصورها كفكرة رومانسية عبر عنها بقوله «تمتد أمام أبصارهم زرقة البحر الميت ضوضاء تصم الآذان تنطلق من هنا، انها أصوات مياه البحر المتوسط المتساقطة في الغور عن طريق الانفاق»[1]. وقد أشار بعد ذلك بن غوريون فقال: «ان ربط البحر الأبيض بالبحر الميت والبحر الأحمر بالمحيط الهندي حلمٌ صهيونيٌ كبير».

---

(1) د. سمير جبور، قناة البحرين: المتوسط والميت (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1981، ص 9).

وانظر الدراسة القيمة بمجلة الوحدة العربية، العدد 76 كانون الثاني (يناير) 1991، جورج المصري، حرب المياه في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص 69.

ومرت عقود من الزمن دون أن تقوم للفكرة قائمة، ولكن في النصف الثاني من عقد السبعينات، أعادت سلطات الاحتلال الإسرائيلي دراسة عدد من المشاريع المتعلقة بتوصيل البحرين، وانتهت إلى قرار حفر القناة. وفي 24 أغسطس (هانيبال) (1980) وضع بيجن حجر الأساس في مشروع القناة التي توصل البحرين المتوسط والميت بتاريخ 28 مايو (شهر الماء) 1981.

أما المشروع الموافق عليه الآنف الذكر، فيشمل حفر قناة تمتد (24) ميلاً من البحر الأبيض المتوسط عبر قطاع غزة من نقطة في منطقة (دير البلح) إلى البحر الميت والقناة هذه مفتوحة لمسافة (20) ميلاً ابتداءً من ساحل المتوسط، ثم تسير مسافة (25) ميلاً في نفق تحت الأرض، أي أن القناة تنقسم إلى قسمين، الأول منها مفتوح وطوله (20) ميلاً، وهو الذي يبدأ من ساحل البحر الأبيض المتوسط، والثاني هو الذي يلي الجزء المفتوح، وهو عبارة عن نفق تحت الأرض بطول (25) ميلاً. وعند وصول المياه إلى البحر الميت ستهبط المياه القادمة من البحر المتوسط بانحدار قدره (400) متر، وهذا الانحدار هو في الواقع يشكل الفرق بين مستوى البحرين الأبيض والميت.

وتقوم فكرة المشروع على أساس استغلال الانحدار الشديد بين البحرين، أو بالأحرى انخفاض البحر الميت عن البحر الأبيض المتوسط في توليد الطاقة الكهربائية على الطرف الجنوبي للقناة[1] بإقامة مجموعة من التوربينات عند التقاء مياه القناة بمياه البحر الميت، أي لحظة الوصول المتسارع التدفق.

ويبلغ طول القناة الإجمالي (95) ميلاً وعمقها ما بين (40 ـ 50) متراً. ويتضمن المشروع كذلك استغلال المياه عند الجزء المفتوح من القناة، وهو الجزء الأول الذي يبدأ عند ساحل البحر الأبيض المتوسط بإقامة مفاعل نووي، وإنشاء عدد من محطات الطاقة الشمسية، «وطبقاً للمصادر الصهيونية، فمن المتوقع أن يصل إنتاج الكهرباء الناجم عن انحدار المياه (800) ميجاوات، وحوالى (1800) ميجاوات من

المحطة النووية، وحوالى (1500) ميجاوات من محطات الطاقة الشمسية. ويشرح أحد الباحثين[1] الفوائد التي ستجنيها (إسرائيل) من المشروع في حالة إتمامه وتنفيذه، وهي ملخصة مع التصرف على النحو التالي:

1 - إقامة حاجز مائي دفاعي يمنع تقدم الجيوش العربية، وخلق واقع لا يسهل اختراقه أو تغييره، وهذا ما يكسب (إسرائيل) ورقة تفاوضية جديدة يكون بإمكانها استخدامها ضد العرب عند اللزوم.

2 - رفع منسوب البحر الميت وإمكانية استخدامه كملجأ للسفن الإسرائيلية بعيداً عن أي هجوم عربي ضدها.

3 - اغتصاب مزيد من الأرض العربية والمياه العربية، فالمشروع الذي سيبدأ من قطاع غزة سيقضم من أرض القطاع بضعة كيلومترات، ومعلوم أن مساحة قطاع غزة لا تزيد عن (250) كلم^2، واقتطاع أي جزء من القطاع معناه زيادة الكثافة السكانية، وهي الآن من أعلى المعدلات في العالم إن لم تكن أعلاها حقاً، حيث تبلغ الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع في غزة (2230) نسمة، فإذا أضفنا إلى ذلك ضيق مساحة الأراضي الزراعية قياساً على عدد السكان البالغ (800) ألف نسمة، أمكننا أن نرى الأهمية البالغة لكل شبر من أراضي القطاع.

4 - وضع الصهاينة مخططاً لإقامة محطة القوة الكهربائية في عين بقيق على شاطىء البحر الميت بإنتاج (6000) ميجاوات من الكهرباء خلال العشرين سنة الأولى من بداية تشغيل القناة و(450) ميجاوات أخرى سنوياً خلال العقود الثلاثة التالية. ومن المتوقع أن تصل قيمة الإنتاج المتوقع بحدود (200) مليون دولار سنوياً، ويتوقع أن توفر هذه المحطة على مدى خمسين عاماً من تشغيلها (1.3) مليار دولار سنوياً. وسيتم إنتاج طاقة كهربائية إضافية من القناة المفتوحة بطول (22) كيلومتراً، حيث يمكن استخدام

(1) يشرح الباحث جورج المصري فوائد هذا المشروع بالنسبة لإسرائيل، انظر الوحدة العربية، مجلة تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية، ص 70، العدد 76 يناير 1991.

مياهها لمشروعات حكومية أخرى تستهدف تحويل أشعة الشمس إلى طاقة تقدر بـ (1500) ميجاوات، كذلك سيتم بناء بركة صناعية في عين بقيق لاستغلال الطاقة الشمسية من أجل إنتاج 3 ـ 5 ميجاوات من الكهرباء، وسيكون بإمكان المحطة النووية المزمع إنشاؤها في النقب إنتاج نحو (900) ميجاوات أخرى من الكهرباء[1].

ـ إقامة عديد من الصناعات الحقيقية والثقيلة على امتداد القناة، وسيكفل هذا فرص عمل لملايين المهاجرين القادمين من روسيا وأوروبا الشرقية، كما ستقوم (إسرائيل) بتطوير صناعات البوتاس والبروم القائمة على مياه البحر الميت، وستحاول كذلك إنتاج زيت الحجر لاستخدامه بديلاً عن النفط.

ومن المتوقع أن يلحق مشروع البحرين خسائر كبيرة بالعرب، فقد يخسر العرب (330) هكتاراً جنوبي البحر الميت، وستغمر المياه مساحة (100) كم^2 شمالي البحر الميت.

وستتعرض الخزانات الجوفية في قطاع غزة لشرب المياه المالحة بسبب مرور القناة في القطاع، ومع ما للمياه العذبة في القطاع من أهمية، فإن ضرر هذا المشروع سيكون كبيراً ومؤلماً للسكان العرب، خاصة وأن مجموع المياه المنتجة في القطاع لا تتجاوز (17) مليون متر مكعب، كما أن بالقطاع اليوم ما يزيد على (3500) مستوطن.

وسوف يؤدي مشروع قناة البحرين إلى ضرب الأهداف والمشروعات الأردنية على اختلافها، بسبب ارتفاع منسوب البحر الميت، وتغير نسبة الملوحة فيه. وسيؤدي المشروع إلى إحداث أضرار ناجمة عن خلط مياه البحرين، حيث ستحول هذه القناة المياه الزرقاء للبحر الميت إلى خليط من الجبس الأبيض، ولذلك ستتأثر

---

(1) عبد الرحمن أبو عرفة، قناة البحرين، الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية (جمعية الدراسات العربية) القدس 1982، ص 66.

الخطط الأردنية لاستخراج الملح الصخري والبوتاس الصناعي على مقربة من لسان البحر الميت.

وسيتأثر مشروع (الترايرتين) الذي يدخل في صناعة البناء كعازل للحرارة والرطوبة، كما ستتأثر إمكانية استخدام خامات الكبريت المتوافرة في منطقة المغطس على نهر الأردن. ومن المتوقع أن يلحق مشروع القناة أضراراً بإمكانات الطاقة النفطية المحتملة في نطقة البحرالميت، حيث تتكاثر الرمال الزيتية التي تشكل قيمة علمية.

ونظراً لرفع منسوب البحر الميت من (400.5) متر إلى (390.5) متراً تحت سطح البحر، فإن حواجز وبرك التبخر ومنشآت البوتاس العربية سوف تغرق تحت مياه البحر، وسيضطر الأردن في حال تنفيذ المشروع إلى رفع الأسوار حول البحر الميت على امتداد (30) كيلومتراً، وتقل مشاريع البوتاس. وهذه عمليات تحتاج إلى تكاليف مرتفعة تتجاوز الثلاثة ملايين دولار.

ولئن تم تنفيذ مشروع الحكم الذاتي لكل من غزة وأريحا، فإن العدو الصهيوني لن يعدل تنفيذ مشروع البحرين، لأن العقيدة الصهيونية لا تقيم للحقوق العربية وزناً. كما أن الإدارة الصهيونية تعتبر ان للعرب حقوقاً على الأرض لا في الأرض.

وهكذا نجد أن التحدي الحقيقي لموارد المياه العربية، إنما يتأتى من المشروع الاستيطاني الصهيوني الذي يستهدف تجميع (17) مليون نسمة في فلسطين وما حولها، وهذا معناه سرقة المياه العربية. فلا بديل أمام العدو الصهيوني إلا السطو على المياه العربية، إذ يقدر أنه في حالة وصول عدد سكان الكيان الصهيوني إلى (17) مليوناً، فإنه يحتاج لنحو (8.5) مليار متر مكعب، لا يملك منها الآن وبعد استثماره لـ (98٪) من موارده المائية التي اغتصبها عنوة من الأرض العربية الفلسطينية والعربية المجاورة، حارماً أصحابها منها لا يملك منها سوى (1.8) مليار متر مكعب، وهذه الكمية المقدرة قدرت على أساس الاستهلاك الحالي في

(إسرائيل) والبالغ نحو (500) متر مكعب للفرد الواحد. فمن أين ستأتي (إسرائيل) باحتياجاتها المائية في حالة توسعها وقدوم الملايين إليها؟ وماذا سيفعل العرب إزاء الأطماع الصهيونية والمشروع الاستيطاني الصهيوني الذي مول مع الغرب مشروع جاب التركي الذي يستهدف حرمان العرب من مياههم وبيعها لهم، وإمداد العدو الصهيوني بجزء منها. ولو افترضنا صحة تصريحات زعماء الكيان الصهيوني التي تتوقع قدوم (2) مليون مهاجر يهودي حتى سنة (2000)، وأضفنا إلى ذلك كله الزيادة الطبيعية للسكان والمقدرة بحوالى (2%) تقريباً، أمكننا القول بأن احتياجات (إسرائيل) سنة (2000) من المياه ستقدر بحوالى (1.5) مليار متر مكعب، أي ما يعادل (83%) من إنتاجها الحالي من المياه.

ونخلص إلى القول بأنه سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، فإن حاجة (إسرائيل) إلى المياه هي بازدياد عوضاً عن أن تتقلص، وبالتالي فإن توفير وضمان هذه الكميات لا يمكن أن يتأتّى إلا عن طريق السطو والاستحواذ، إما على مياه النيل مباشرة، أو بالاتفاق مع الحكومة المصرية، أو من مياه دجلة والفرات عن طريق مشروع مياه السلام التركي المزمع تنفيذه خلال هذا العقد بواسطة الشركات التركية والغربية، وبتمويل صهيوني غربي يستهدف إعادة هندسة المشرق العربي على أسس جديدة لا تأخذ في الاعتبار أية أهمية للعامل التاريخي والموروث الثقافي العربي، بما يعني استخدام سلاح المياه في مواجهة المشرق العربي كله، وبغرض تفتيت وحدة الوجدان العربي والمضامين العربية التاريخية، ووضع المنطقة بين أنياب الأتراك والصهاينة لقمة سائغة يسهل ابتلاعها من خلال مصطلحات ومسميات ومفاهيم جديدة. وهو ما عبر عنه شمعون بيريز وزير خارجية (إسرائيل) الحالي في مقال له نشر بجريدة الأهرام بتاريخ 1992/1/9 وجاء فيه: «ان السلام في الشرق الأوسط يشكل أولاً وقبل كل شيء هندسة معمارية وتاريخية ضخمة لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي، ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد. ومن الواضح اليوم أن المنطقة تعاني نقصاً في المياه أكثر مما تعاني نقصاً في الأرض،

وإذا كنا لا نريد أن تندلع الحرب بسبب نقص في المياه فعلينا المبادرة إلى إنتاج وتوفير المياه بواسطة تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه، وحفر البحيرات وإنزال الأمطار وتوزيع أنجع للمياه الموجودة وشراء المياه واستعمال طرق ري حديثة وكل طريقة من هذه الطرق تفرض تنسيقاً إقليمياً. وإذا تناولنا الفكرة التي طرحها الرئيس التركي تورجات أوزال لمد خط أنابيب من بلاده التي تتمتع بفائض مياه حتى شبه الجزيرة العربية، فإن بالإمكان بيع المياه لجميع الدول التي يمر هذا الخط في أراضيها، إلا أن هذا المشروع مشروط بانتشار السلام في كافة المناطق التي يخرقها هذا الخط. فالماء والسلام يجب أن ينسابا معاً، ومن الضروري انشاء مجلس يضم وزراء الزراعة في كل دول المنطقة لكي يشرع في تخطيط حل لمشكلة المياه من أجل تزويد كل سكان المنطقة بالغذاء. إن مشروعاً كهذا سيحظى بأفضل المساعدات الأوروبية والأمريكية واليابانية، وستكون هذه تجربة كبرى تجمع الشرق الأوسط حول المياه»[1].

وهكذا، فإن (إسرائيل) لا تريد السلام من خلال الانسحاب والاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني في بلاده، وإنما من خلال «تعطيش» دول المشرق العربي ثم بيعها المياه، ومن خلال القرار الصهيوني الذي ستكون له الغلبة بما للوبي الصهيوني من نفوذ. ومن خلال مشروع السلام التركي سيبنى شرق أوسطاً جديداً يتجاوز القومية العربية بلا شفقة أو هوادة، ويصبح الغاصب فيه سيداً لا يبز ولا يبارى، وعضواً طبيعياً تسعى الأنظمة الموجودة إلى كسب وده ورضاه.

---

(1) شمعون بيريز، ماذا بعد عاصفة الخليج، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، الأهرام 1/9/ 1992.

الفصل الثالث

تركيا
والمياه العربية



لماذا حرب الخليج..؟

السؤال الذي نطرحه في بداية هذا الفصل هو: لماذا حرب الخليج؟

أما السؤال الذي أجاب عليه شمعون بيريز وهو ماذا بعد عاصفة حرب الخليج فيأتي في المرتبة الثانية، فإجابة السؤال الأول تعتبر مقدمة أفضت إلى إجابة السؤال الثاني.

كثير من الباحثين والسياسيين العرب وغير العرب، يرون أن المشكلات التي نشبت بين العراق والكويت كان من الممكن حلها في إطار عربي، كما أن احتلال العراق للكويت وما أفرزه من مشكلات كان بالإمكان أيضاً تسويته في إطار عربي، ولكن أطرافاً أخرى كشفت الأحداث فيما بعد عن دورها لم يَرُقْ لها ذلك، فتدخلت بشكل أو بآخر للحيلولة دون نجاح المسعى العربي والحل العربي، وأبرز هذه الأطراف، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و(إسرائيل). هذه الأطراف دفعت الأحداث نحو الخيار العسكري، وتمكنت من استقطاب أطراف عربية أخرى لمساعدتها في جعل الخيار العسكري أمراً لا محيد عنه.

وساعد هذه الأطراف جميعاً نحو الوصول إلى الخيار العسكري سوء تقدير

القيادة العراقية للمتغيرات الدولية والإقليمية وافتقادها إلى النظرة الشمولية للمشكلة بأبعادها العربية والإقليمية والدولية، ومن ثم تمَّ وضع الحصان أمام العربة، وانطلقت لكي تحقق كافة الأهداف التي وضعتها القوى الغربية أمام أعينها، ولم يقتصر الأمر على هذه القوى بل ان أطرافاً مثل ايران وتركيا حققت أهدافاً لهما في هذه الحرب.

لقد كان الهدف الأساسي من حرب الخليج (1991) تدمير البنية العسكرية والاقتصادية للعراق، باعتباره حجر الزاوية في صرح الأمن العربي في جناح الوطن العربي الشرقي.

وتوضح قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد العراق ابان الأزمة النوايا السيئة للولايات المتحدة وحلفائها وللذين ركضوا خلف مواكبها، فالقرارات التي أصدرها مجلس الأمن أثناء أزمة الخليج في الفترة ما بين 1990/8/2 إلى 1991/1/29 قرارات لم يسبق لها مثيل من حيث الكم أو من حيث الكيف، فمن ناحية وصل عدد القرارات إلى ثلاثة عشر قراراً في فترة ثمانية أشهر (من القرار 660 إلى القرار 686) وهذه القرارات وخاصة منها القرار 661 تمثل أوسع قرارات يتخذها مجلس الأمن في تاريخ الأمم المتحدة بغرض اجراء حظر على دولة عضو في الأمم المتحدة. وقد شمل القرار (661) كافة نواحي الحياة العسكرية والاقتصادية والخدمات»[1].

وهكذا نجحت الولايات المتحدة في حشد قوات اثنتين وأربعين دولة ضد العراق واستصدار القرارات التي بإمكانها تدمير العراق وتجزئته وتجويع شعبه وانتهاك سيادته. وهذه القرارات جميعها أتت ثمارها بعد وقف اطلاق النار. وأصبح العراق لا حول له ولا طول مجزءً وفاقداً لسيادته ومعانياً من الحصار وفاقداً لقدراته.

كما أتت الحرب ثمارها من ناحية ثانية، حيث ولأول مرة حدث انقسام عربي

---

(1) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم (C/PV.9 2939 بتاريخ 1990/9/12، ص 17.

وانفراط عميق وكبير في النظام الأمني العربي، فتكسرت القطرية وتراجعت العلاقات العربية ـ العربية، واستند الأمن العربي في الجزيرة العربية والخليج إلى الترتيبات الأمنية الغربية، حيث أقر مجلس الوزراء الكويتي في سبتمبر (الفاتح) (1991) اتفاقية للتعاون الدفاعي بين الكويت والولايات المتحدة لمدة عشر سنوات[1]. وأنشأت الولايات المتحدة مستودعات لتخزين الأسلحة في الخليج، كما أعلن وزير الدفاع الأمريكي إنشاء مراكز في كل من عُمان والبحرين، كما شملت الترتيبات الأمنية بريطانيا.

وإمعاناً في السيطرة الغربية على المنطقة العربية (في شبه الجزيرة والخليج) عارضت الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا وايران وحتى باكستان[2]، اعلان دمشق المبرم في 6 آذار 1991، ولم يبقَ من الاعلان إلا اسمه، بينما أخذ مضموناً أجنبياً، إذ بدلاً من تواجد قوات سورية ومصرية في الكويت تمركزت قوات أمريكية وبريطانية وأصبح الخليج العربي مقراً للأسطول الأمريكي والغربي.

وفي ظل هذه الترتيبات والأوضاع الجديدة، أصبح من الممكن إعادة صياغة المنطقة وفقاً للمفاهيم والمصطلحات الجديدة التي صرح بها شمعون بيريز وتورجات أوزال وسليمان ديميريل وكلها تنحو نحو هندسة شرق أوسط جديد يتجاوز الموروث العربي والقومية العربية، وتكون فيه المياه العامل الحاسم في صياغة المنطقة، ونظراً للانقسام العربي ـ العربي العميق، فإن هذه الصياغة لن تلقى المعارضة القوية التي يكون بإمكانها إبطالها أو وقفها خاصة مع تزايد حاجة الأطراف المعنية للمياه، وضعف القوة العراقية الشديد، بحيث أصبح بالإمكان استيلاء تركيا بتحفيز الغرب على مياه دجلة والفرات، وبيعها بعد ذلك للعراق وسوريا ثم لباقي دول المنطقة حتى عُمان في أقصى الجنوب.

---

(1) المستقبل العربي، العدد 168، فبراير (النوار) 1993، ص 111.

(2) انظر المستقبل العربي، مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة الواقع، والتحديات والآفاق، العدد 168 فبراير 1993، ص 88 وما بعدها.

وليس صدفة أن يتم ملء خزان سد أتاتورك عشية بدء الحرب البرية ضد العراق أو نحو ذلك في 1991/1/13 وهو ما أدى إلى خفض المتدفق من المياه إلى كل من سوريا والعراق معاً إلى 120 متراً مكعباً في الثانية، بدلاً من 500 متر مكعب في الثانية، وبدلاً من 700 متر مكعب في الثانية تطالب بهما كل من سوريا والعراق.

لقد أصبح الجسد العربي بعد حرب الخليج مثخناً بجراح عميقة تصر بعض الأنظمة العربية على عدم معالجتها وعلى إبقائها نازفة، وفضلاً عن ذلك فقد نجحت الولايات المتحدة ومن ورائها الغرب في شغل الجسد العربي بقضايا معينة لإبعاده عن قضاياه المصيرية عن طريق خلق وسائل شد على حدوده بالصدامات المسلحة أو بالتسلل إلى داخله لإثارة وتعميق الصراعات الداخلية، وتشجيع الأقليات والانقسامات الداخلية وتوسيعها وتصعيد المشكلات مع البلدان العربية لإنهاك قواها وجرّها إلى الانشغال بهذه المشكلات، الأمر الذي أضعف الجسد العربي في مواجهة التحديات الحقيقية التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه العليا وتحول بينه وبين تجاوز الأزمة والتئام الجراح.

إن الوضع الذي أفرزته حرب الخليج يسمح للولايات المتحدة. وإسرائيل بالتحكم في المسألة المائية من خلال مجلس الاستراتيجية العالمية: Global Strategy Council، وهو مؤسسة أمريكية معنية بقضايا المياه، وتتولى ترتيب واعداد قمم المياه الدولية، وكانت قمة المياه الدولية التي أعدتها منظمة مرتبطة بمجلس الاستراتيجية العالمية قد قررت عقد خمسة اجتماعات قمة لبحث أهمية المياه في العالم، وعقدت أولها في القاهرة عام (1990) تحت عنوان قمة المياه الأفريقية[1].

إن مسألة المياه مسألة هامة في الاستراتيجية الأمريكية والصهيونية، وقد نجحت الولايات المتحدة في التأثير على تركيا لاستخدام سلاح المياه ضد العرب بعد أن

---

(1) المستقبل العربي، العدد 168، ص 110.

نجحت في اقناع تركيا باستخدام طائراتها من قواعد تركيا في «انجيرليك» وباطمان في اطار التعاون الاستراتيجي بينهما والمعلن في مارس، والذي جعل من تركيا شرطياً يقوم على حماية مصالح الولايات المتحدة في الغرب، وبالتالي مصالح إسرائيل. وفي هذا السياق تستخدم (إسرائيل) المياه التركية وخاصة بعد عقد التسويات السلمية مع العرب من أجل خلق وضع جديد في المنطقة تكون فيه (إسرائيل) عضواً طبيعياً لا دخيلاً يمكنها من الحصول على المياه، ومن السيطرة مع الولايات المتحدة على مصادر الطاقة في الجزيرة العربية، وهو الهدف الأهم للولايات المتحدة، في الوقت الذي لا يجد فيه العرب في المشرق العربي من يستندون إليه فلا يملكون حينئذٍ إلا الرضوخ لما يملى عليهم من الغرب والصهيونية، كما أن سوريا هي الأخرى مستهدفة ولن تكون قادرة بعد حرب الخليج الثانية (1991) وما أفرزته على التصدي للتسويات السلمية والمائية المفروضة بشكل أو بآخر على المنطقة.

وهكذا تصبح اجابة وزير خارجية (إسرائيل) على السؤال ماذا بعد عاصفة حرب الخليج مترتبة على اجابة السؤال الأول وهو، لماذا نشبت حرب الخليج؟... ويكون بمقدور الغرب والصهيونية ترتيب ما يشاؤون من تسويات سلمية ومائية، ويبقى رد الشعب العربي على هذه التحديات التي تستهدف على المدى البعيد نسف وجوده. وقبل أن نعرض للمؤامرة التركية الغربية على مياه دجلة والفرات، يحسن بنا أن نبين الأهمية الفريدة لمياه الفرات لكل من سوريا والعراق.

أهمية نهر الفرات:

ينبع نهر الفرات من هضاب أرمينية التركية برافديه الكبيرين مورا وقراصو، اللذين يلتقيان في مستنقعات الأزيج ثم يتجه غرباً عبر الأناضول، ويدخل الحدود السورية عند جرابلس على بعد 150 كلم من البحر المتوسط، ثم ينحرف إلى الشرق مخترقاً الزاوية الشرقية الشمالية لسوريا بطول (450) كلم، ثم يدخل الحدود

العراقية عند أبو كمال، حيث يقطع داخل العراق حوالى (1200) كيلومتر ماراً غرب بغداد ثم يلتقي مع دجلة ليؤلفا معاً شط العرب الذي يصب في الخليج العربي[1].

ويبلغ طول النهر حوالى 2726 كيلومتراً منها حوالى (900) داخل الأراضي التركية وحوالى (1000) داخل الأراضي السورية والباقي داخل الأراضي العراقية[2].

ويعتبر نهر الفرات من الأنهار الدولية لأنه يتجاوز الإقليم الذي ينبع منه ليمر في دول أخرى، الأمر الذي يكسبه هذا الصفة، وبالتالي لا يجوز لتركيا اعتباره نهر خاصاً بها وحدها يجوز لها أن تتصرف به كما صرح بذلك مراراً رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل، ورئيس الجمهورية الراحل تورجات أوزال. ومعلوم أن الاستقلال المشترك لثروات الأنهار الدولية موضوع يلقى اهتماماً قانونياً، وقد اهتمت بذلك لجنة القانون الدولي منذ أربع سنوات. وقد صيغت في هلسنكي في العام (1966) قواعد لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية لغير أغراض الملاحة، إذ وضعت معايير لهذا الاستغلال، من بينها أنه لا يمكن المساواة في الحصص بين الدولة التي يعتمد النشاط الاقتصادي فيها كلياً على المياه، ودولة أخرى لا تعتمد على مياه الأنهار، ودرجة توافر مصادر بديلة لدى احدى الدول وعدد السكان، وهذه المعايير هي التي يقترح تحكيمها عند قيام نزاع بين دول تستغل احد الأنهار الدولية ولو لم تجد بينها اتفاقية تنظم استغلال مياه هذا النهر[3].

وبالتالي فإن تركيا لا يمكنها بأي حال من الأحوال وفقاً لقواعد القانون الدولي أن تنفرد بمياه نهري دجلة والفرات. خاصة إذا علمنا أن تركيا من مناطق الوفرة

(1) مجلة الوحدة العربية، العدد 76، 1991، ص 35، 36.

(2) مجلة المستقبل العربي، العدد 76، 1991، ص 44.

(3) المستقبل العربي، العدد 160، يونيه 1992.

المائية، فقد بلغ معدل التدفق السطحي السنوي لمياه الأنهار التركية (186) مليار متر مكعب، وحجم المياه الجوفية (10) مليار متر مكعب، بينما يبلغ إجمالي السحب الآمن من المياه السطحية (95) مليار متر مكعب، ومن المياه الجوفية (9) مليار متر مكعب، ولا يزيد الاستهلاك الفعلي في تركيا حتى الآن على (55) مليار متر مكعب من المياه السطحية، (5.4) مليار متر مكعب من المياه الجوفية، ولن تزيد الاحتياجات التركية حسب التخطيط التركي في حدها الأقصى عام (2000) عن (58) مليار متر مكعب من المياه.

أما سوريا فمواردها المائية قبل تخفيض التدفق في مياه نهر الفرات كانت (22.1) مليار متر مكعب (سطحية) وحوالى (3) مليار متر مكعب جوفية[1]، أي أن مجموع الموارد المائية السورية تصل إلى (24%) من الموارد المائية التركية. وفي حالة استيلاء تركيا على مياه نهر الفرات وحرمان سوريا منه، فإن هذه النسبة ستتدنى إلى حوالى (10%)، وسيكون من الصعب على سوريا تلبية احتياجات السكان من الماء، وسينخفض نصيب الفرد من المياه انخفاضاً ملحوظاً.

ويلاحظ أن تركيا الآن وبعد إتمامها لسد أتاتورك باتت تحصل على النصب الأكبر من المياه. فعندما تمّ فتح بوابات خزان سد أتاتورك في 1991/1/13 انخفض معدل التدفق في نهر الفرات في الأراضي السورية، وبالتالي العراقية إلى (120) متراً مكعباً في الثانية، بينما معدل التدفق الطبيعي للنهر (825) متراً مكعباً في الثانية، أي أن تركيا قد استحوذت خلال هذا الشهر على (86%) من مياه النهر. أما إذا رفعت المعدل إلى 500 م^3/ث، فمعنى ذلك أنها تترك للعراق وسوريا نحو (60%) من مياه النهر، وهي نسبة معقولة لو استمرت تركيا في الحفاظ عليها، علماً بأن حاجة سوريا للمياه ملحة، إذ تشكل مياه الفرات (80%) من مجمل الموارد المائية السورية و(38%) من مجمل الموارد المائية العراقية. وتشكل مياه الفرات حوالى

---

(1) المستقبل العربي، العدد رقم 5 (1989)، وانظر الجدول السابق في نهاية الفصل الأول.

(13%) من مجمل الموارد المائية في الوطن العربي[1].

ونظراً لأهمية المياه بالنسبة للدول الثلاث، فقد أقامت جميعها السدود. ففي العراق سد الحبانية، وفي سوريا سد الفرات، وفي تركيا سد كيبان على بعد نحو (230) كلم من الحدود السورية وسد كاراكايا. ولكن هذه السدود لم تكن ذات أثر سلبي على معدل التدفق في النهر. ولكن تركيا بإقامتها سد أتاتورك الذي بُدىء العمل به منذ (1981) وتم تشغيل أول توربين لتوليد الطاقة الكهربائية فيه في عام (1991) ألحقت أضراراً كبيرة بحصتي كل من سوريا والعراق خاصة وأنها تنوي انجاز مشروع جاب الذي يستهدف اقامة (21) سداً منها أربعة سدود على دجلة و(17) سداً على الفرات، مما أثار مشكلة مياه بين تركيا من ناحية وسوريا والعراق من ناحية أخرى.

مشكلة مياه الفرات:

ترجع المشكلة بين الدول الثلاث إلى عام (1962)، وازدادت المشكلة حدة حين انفردت تركيا ودون تشاور مع الطرفين الآخرين سوريا والعراق بتنفيذ مشروع جاب (جنوب شرق الأناضول) على الفرات ودجلة وروافدهما منذ السبعينات في ست محافظات بمناطقها الجنوبية الشرقية. ويتضمن المشروع كما أشرنا إقامة (21) سداً منها (17) سداً على الفرات و(4) سدود على دجلة و(17) محطة للطاقة الكهربائية، فضلاً عن عديد من المشروعات المتنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات وغيرها.

وتبلغ كلفة المشروع (20) مليار دولار، وينتظر الانتهاء من المشروع مع حلول سنة (2000)، وقد تم بالفعل الانتهاء من بعض مراحله.

وينتظر أن يحقق المشروع لتركيا مزايا عدة منها، توفير المياه لري ما يقارب

---

(1) الوحدة العربية، ص 45.

(20%) من المساحة الزراعية الحالية، ومضاعفة إنتاجها من الطاقة الكهربائية وتوفير (1.5) مليون فرصة عمل جديدة في مناطق المشروع، وتحويل تركيا إلى سلة غذاء الشرق الأوسط[1].

وسيترتب على تنفيذ هذا المشروع آثار سلبية على كل من العراق وسوريا، حيث سيؤدي المشروع إلى انخفاض منسوب مياه الفرات التي تصل إليهما، ويقدر ان الكمية التي ستصل إليهما لن تزيد على (11) مليار متر مكعب، بينما نصت الاتفاقية المبرمة بين كل من تركيا وسوريا في تموز (ناصر) 1987 على أن تسمح تركيا بتدفق قدره 500/ متر مكعب في الثانية، أي ما يعادل (15.7) مليار متر مكعب سنوياً، وهو ما يساوي نصف كمية المياه المتدفقة سنوياً في النهر وهي (31.8) مليار متر مكعب. وكانت العراق وسوريا قد طالبتا بـ (700) متر مكعب في الثانية، أي ما يعادل (21.7) مليار متر مكعب وهو ما ترفضه تركيا.

ومن أهم المشاريع التي أقامتها تركيا على الفرات:

1 - مشروع الفرات الأسفل أو مشروع جنوب الأناضول (جاب) المشار إليه آنفاً.

2 - مشروع قره قايا: ويضم سداً ومحطة كهربائية.

3 - مشروع الفرات الحدودي: ويضم سداً ومحطة كهربائية.

4 - مشروع سروجي يازبكي: مشروع ري.

5 - مشروع ادي بامات - كاهنا، ويضم أربعة سدود وخمس محطات كهرومائية.

---

(1) جلال عبد الله معوض «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج» ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية لمركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 14 - 16 كانون الأول/ ديسمبر 1991، ص 4 (25، 27).

6 - مشروع آي - يامان - غوك صو- اريان: مشروع ري

7 - مروع غازي غتب: اقامة ثلاثة سدود ومشاريع.

8 - مشروع دجلة قرال تيزي: اقامة سد ومحطتين.

9 - مشروع باطمان - سيلوان - مشروع ارواء وإقامة محطة كهرمائية.

10 - مشروع عارزاه: مشروع إرواء ومحطة كهرمائية.

11 - مشروع إلى صو: انشاء محطة كهرومائية.

12 - مشروع جزر: مشروع ري وإقامة محطة كهرومائية[1].

ومن المتوقع أن تؤثر هذه المشاريع سلباً على ثلثي[2] الأراضي السورية المعتمدة على الري من مياه الفرات، مما يعني حرمان سوريا من زراعة القطن والشمندر السكري والحبوب. وتزيد هذه المشاريع من أزمة المياه في سوريا بسبب تذبذب كميات الأمطار وتعرض سوريا في السنوات الأخيرة لجفاف متواصل، فضلاً عن احتياجات الصناعة والزراعة والمدن المتزايدة.

والسؤال الذي تجدر الإجابة عليه هنا، هو لماذا ترفض تركيا مبدأ تقسيم مياه الفرات بينها وبين كل من سوريا والعراق، وبصيغة أخرى، ما الذي يشجعها على هذا المسلك الجائر؟

إن الانقسامات السورية - العراقية وما بين الدولتين من خلافات تدفع تركيا لمواصلة مشروعاتها دون أن تلتفت إلى أيٍّ منهما، ولا إلى مطالبهما، وعندما طالبت سوريا والعراق بالتوصل إلى اتفاق حاسم حول توزيع المياه عملاً بمعاهدة هلسنكي 1973، بشأن مياه الأنهار الدولية ومقررات مؤتمر الأرجنتين عام (1977) حول الموارد المائية، كانت تركيا تطلب من العراق ادخال واردات المياه من نهر

(1) الوحدة العربية، العدد 76 يناير (أي النار) 1991.

(2) المستقبل العربي، العدد 160 يونيه (الصيف) 1992، ص 94.

دجلة في الاعتبار، واعتبار دجلة والفرات حوضاً واحداً، كما طالبت سوريا بأخذ نهر العاصي في الاعتبار عند اجراء القسمة.

إن الموقف المتشدد من تركيا إزاء حقوق كل من سوريا والعراق في مياه نهر الفرات مرده كما أشار د. سها بولوق باشي[1] «أستاذ وخبير شؤون الشرق الأوسط بجامعة الشرق الأوسط التقنية بأنقرة» ـ إلى العلاقات السورية ـ العراقية. فعندما يتجاوز البلدان خلافاتهما يتبنيان اتجاهاً أكثر تصلباً إزاء تركيا، ويرفضان أي حلول وسط بصدد المشكلات المثارة مع تركيا، أما عندما تتوتر العلاقات بينهما، فإن كلاً منهما يتجه إلى توثيق علاقته بتركيا مما يدعم موقف الأخيرة ضدهما.

وعلى سبيل المثال كانت علاقة العراق غير ودية مع تركيا، ولكن بعد اغلاق الحدود بين العراق وسوريا (1982) اضطرت الأولى (العراق) إلى تحسين علاقتها مع تركيا، وبعد أن أوقفت تصدير النفط العراقي إلى تركيا بسبب عجز الأخيرة عن سداد ديونها للعراق، اضطرت إلى إعادة التصدير وإلى التودد لتركيا لضمان حيادها خلال الحرب العراقية ـ الايرانية[2].

ولم يحدث لقاء وزاري ثلاثي (تركي ـ عراقي ـ سوري) إلا في عام 1984. غيء لم يسفر عن تخصيص معين لحصص المياه بين الدول الثلاث، ولم ترتب تركيا أية حقوق لسوريا والعراق بعد توقيعها للاتفاق الثنائي مع سوريا (1987) والذي يقضي بتدفق قدره 500 متر مكعب في الثانية. وذكرت المصاد. وذكرت المصادر التركية ان حصة العراق يجب أن تسوى مع سوريا، وأن اتفاقاً ثلاثياً فيما بعد يجب أن يبرم بين الدول الثلاث. وفي ابريل (الطير) 1990 اتفقت كل من سوريا والعراق على تنظيم حصة كل منهما بمقر الجامعة العربية في تونس، وبعد

(1) المستقبل العربي، العدد 160، 1992، ص 95.

(2) جلال عبد الله معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية، شؤون عربية، العدد 65، ابريل (الطير) 1991، ص 136، 140.

أيام من توقيع الاتفاق أعلنت الخارجية التركية أن الاتفاق السوري ـ العراقي المبرم في تونس لن يحمل تركيا على زيادة ما يتدفق من مياه نهر الفرات، وأكدت أنها ستواصل تزويد سوريا بـ (500) متر مكعب في الثانية، وأنها لا تمانع من استمرار المباحثات الثلاثية.

تركيا تعلن سيادتها على دجلة والفرات:

وإزاء الخلافات العراقية السورية، وهشاشة الموقف العربي، أعلن السيد سليمان ديميريل في 1990/5/6، «أن لتركيا السيادة وعلى مواردها المائية. ولا يجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري الفرات ودجلة أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي[1].

وهذا يعني أن أطماع تركيا في مياه دجلة والفرات ليس لها حدود، هذا مع قيام تركيا مراراً وتكراراً بالتهوين من خطورة مشروع جاب رغم أن سعة سد أتاتورك تبلغ حوالى (10) مليارات متر مكعب، ومساحة سطح بحيرة السد 817 كيلومتراً مربعاً، وخلال فترة تنفيذ القرار التركي بخفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر ابتداءً من 1990/1/13 تمّ خزن (2.5) مليار متر مكعب من المياه في سد أتاتورك، حيث بدأ تشغيل أولى وحدات محطته الكهرمائية في أيار (شهر الماء) (1991)، وتعقبها الوحدات السبع الأخرى[2].

وبالرغم من سعة السدود التخزينية المعتبرة، فإن الساسة الأتراك يعمدون إلى التقليل من خطورة مشروع جاب على كل من سوريا والعراق. وفي هذا الشأن

---

(1) أخبار اليوم التركية، 1990./4/20

Turkish Daily News, 20/4/1990, p. 2.

(2) Turkish Daily News «Will the Water issue be along, term Problem, 29/1/1990, pp. 5 and 8.

ذكر الرئيس الراحل تورجات أوزال في 1990/1/18 «ان الشائعات المتواترة بشأن إمكانية نشوب صراع بين تركيا وجيرانها بسبب المياه، تعبر عن رؤية خاطئة ومضللة، ولا يمكن قبول الزعم القائل بأن سد أتاتورك سيكون له تأثيرات سلبية في سوريا والعراق، لأنه على عكس ذلك، سيكون مصدر رخاء وازدهار كل من البلدين، وتركيا لا ترغب في دخول أي نزاعات مع جيرانها وينصرف جل اهتمامها إلى تعبئة أمكانياتها للتنمية الاقتصادية، ولماذا لا يتم التعامل مع سد أتاتورك كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان في الدول الثلاث من مخاطر الفيضانات كما فعلت السدود التركية الأخرى في الماضي»[2].

وتهدف تركيا من وراء مثل هذه التصريحات تغطية موقفها الحقيقي القاضي بفرض سيطرتها الكاملة على مياه دجلة والفرات والتصرف بمياه كليهما وفق مصالحها الخاصة. وترافق أعمال التنفيذ الجارية في المشروع حملة صحفية للتقليل من أخطار المشروع. وقد ذكر باحث تركي أن العراق وسوريا يتعمدان المبالغة في تقدير آثار مشروع جاب، وأورد أرقاماً مخالفة للواقع فقال ان المشروع سيؤدي فحسب إلى انخفاض تدفق مياه الفرات من (31) مليار متر مكعب سنوياً إلى (21) مليار متر مكعب سنوياً، على اعتبار أن لتركيا (16) مليار متر مكعب، وبالتالي لن ينخفض نصيب سوريا بنسبة (40%) والعراق بنسبة (80%)، وأن مقدار الخفض سيكون (29%) في حالة سوريا و(37%) في حالة العراق.

وإمعاناً في فرض تركيا لسيادتها على نهري دجلة والفرات ترفض ابرام أية اتفاقية مع كل من سوريا والعراق بغرض تقسيم واستغلال مياه الفرات، وإنما تصر فقط على قيام التعاون الفني بينها وبين الدولتين (سوريا والعراق)، حيث تبادل المعلومات والمشورات الفنية والأبحاث وتحسين طرق الري وتقليل الفاقد من خلال الوسائل العلمية المتاحة.

---

(2) Turkish Daily News, 19/1/1990, p. 2.

وذكرنا آنفاً كيف تصر تركيا في حالة النظر في موضوع تقسيم المياه على اعتبار دجلة والفرات حوضاً واحداً، وادخال نهر العاصي في الحسبان عند احتساب حصة سوريا. وايغالا في اعلان تركيا لسيادتها على نهر الفرات هددت باستخدام سلاح المياه، وخاصة ضد سوريا، حيث تعتقد تركيا أنها وراء النشاط العدواني لحزب العمال الكردي فوق الأراضي التركية.

ومعروف أن حوالى (10) ملايين كردي يتمركزون في جنوب شرق تركيا ويشكلون الأغلبية، وهم كغيرهم من الأكراد الآخرين الموزعين في كل من تركيا وايران والعراق يطالبون بتوحيد الأمة الكردية وبقيام الدولة الكردية التي أدت الظروف الدولية التي سبقت الحرب العالمية الأولى (زمن الدولة العثمانية) وكذلك اتفاق سايكس ـ بيكو والترتيبات الاستعمارية، أدت هذه الظروف إلى تمزيق الأمة الكردية. وحتى سنة 1991 لم يكن يسمح للأكراد بتداول اللغة الكردية مع فرض مجموعة من القيود المتعلقة بحقوق الأقلية الكردية في تركيا.

وتتهم الحكومة التركية سوريا بأنها تقوم بايواء عناصر حزب العمال الكردي، وبأنها كذلك تدربهم في سهل البقاع بلبنان، وأن من بين الأهداف التي تسعى سوريا لتحقيقها من وراء دعمها لحزب العمال الكردي عرقلة تنفيذ مشروع جاب واستخدام الحزب الكردي كورقة سياسية. ولذا ما فتئت تركيا تبحث مع سوريا ومنذ اجتماع (1984) مسألة حزب العمال الكردي وتضع هذه المسألة ضمن أولويات اهتماماتها، فضلاً عن مسألة المياه.

تركيا تهدد باستخدام سلاح المياه:

في نهاية عام 1986 أعلنت السلطات التركية أنها اكتشفت مؤامرة تستهدف تدمير موقع بناء سد أتاتورك، واتهمت مجموعة من مجموعات حزب العمال الكردي بالشروع في هذا العمل، كما اتهمت سوريا بأنها وراء هذا العمل.

وفي سبتمبر (1989) حذر الرئيس الراحل تورجات أوزال سوريا من مساندة

الأنشطة المعادية لتركيا وقال: إن من مصلحة هذه الدول أن تحافظ على علاقات جيدة مع تركيا ولكن إذا استمرت في دعمها الأنشطة الانفصالية لحزب العمال الكردي المحظور فإنها ستعرض مصالحها للخطر ولن تتردد آنذاك في الدخول في صراع مسلح في المنطقة»[1].

ويعتبر تورجات أوزال من بين الذين يحبذون استخدام سلاح المياه ضد سوريا أذ يعتقد أن خفض تدفق المياه في نهر الفرات سيرغم سوريا على ضرورة الحفاظ على علاقات جيدة مع تركيا.

وإبان حرب الخليج (الثانية) قامت تركيا باستخدام سلاح المياه في سياق الحملة الغربية المحمومة ضد العراق، حيث خفضت التدفق في نهر الفرات إلى (170) متراً مكعباً في الثانية، ورغم نفي السلطات الرسمية التركي أنها فعلت ذلك لمعاقبة العراق، وأنها لأسباب فنية خفضت التدفق ـ نقول فإنه رغم نفيها إلا أن الصحف التركية أكدت أن الخفض إنما يأتي في سياق معاقبة العراق.

ويعترف دوغان جوريش أن الخلافات السورية ـ العراقية تدعم الموقف المتصلب لتركيا، إذ صرح جوريش رئيس الأركان العام في الجيش التركي ان اقتسام مياه الفرات بين الدول الثلاث قد يشكل احدى المشاكل الرئيسية في المستقبل إذا شعرت دمشق وبغداد بأنهما يتمتعان بما يكفي من القوة لإثارة هذه المسألة.

إن استخدام تركيا لسلاح المياه بات أمراً متوقعاً بسبب ما أسفرت عنه حرب الخليج من انهيار للقوة العسكرية العراقية، وبما عليه العراق الآن من ضعف وخور، وبما يعانيه شعبه من تجويع وافقار واذلال، ويزيد من حالة الضعف والهوان الذي يعانيه العراق ما يفرض عليه من حصار نفطي وما يفرض عليه من حصار جوي يمعن الغرب في فرضه ويفرط الغرب في استعراض عضلاته على شعب مجوّع

---

(1) Turkish Daily News, 4/9/1989.

تنهشه أنياب البؤس والحرمان في ظل قيادة متهورة مغامرة لم تحسب للشعب حساباً.

ويزيد من احتمال استخدام سلاح المياه ما رتبته حرب الخليج من انقسام عربي عربي، وما صاحبه من تضليل اعلامي غربي مركز راح يصور لعرب الجزيرة بأن الخطر الحقيقي إنما يأتيهم من العرب لا من الغرب، وهذا ما أحدث شرخاً وتشوهات في الثقافة العربية في بلدان الخليج العربي، فأصبحت صور بوش وتاتشر وجون ميجور تزين واجهات المحلات التجارية والشوارع الرئيسية متناسية تصريحات هؤلاء الزعماء المعادية للإسلام. وفي ظل هذه الوضعية المأزقية المأساوية يصبح من السهل على تركيا تهديد سوريا بالماء ويصبح من السهل عليها كذلك مقايضة النفط بالماء، خاصة وأن إسرائيل والولايات المتحدة تهندسان هذه السياسة.

وقد بات واضحاً الآن أن الجزيرة العربية بإماراتها ومشيخاتها ومملكاتها ليست إلا بيضة هشة في قبضة الولايات المتحدة تصبها في طبقها متى أرادت، كما أنها الآن دون حماية حقيقية، ولذلك فقد دأب الغرب منذ انتهاء حرب الخليج على انتهاب ثروات هذه الامارات والدول عن طريق ارغامها على شراء أسلحة ومعدات بمليارات الدولارات وتعويض خسائر الحرب، بحيث أصبحت ثروة عرب الجزيرة نهباً مبدداً بين براثن الغرب.

وفي ظل هذه الوضعية يلاحظ التناغم في العمل بين تركيا والغرب وما استخدام سلاح الماء من قبل تركيا إلا آلية من بين آليات عديدة يلجأ إليها الغرب لتركيع سوريا وجرها إلى تسوية غير عادلة، ثم إلى دوس المنطقة بكاملها تحت الحذاء الأمريكي والصهيوني ـ التركي. وفي هذا السياق يجب أن يفهم الدور التركي في المنطقة، فتركيا العاجزة عن مواجهة روسيا ترتمي في أحضان الغرب محاولة الحصول على قليل من الربح ولو على حساب الإسلام والعروبة.

وقد بلغت موجة العداء التركي للقومية العربية ذروتها، حينما طالب مسعود

بلماز، وهو عضو في البرلمان التركي في النصف الأول من شهر اغسطس (هانيبال) (1993) بقطع المياه[1] عن سوريا والعراق كليةً، وتداعت أصوات مسعورة بمهاجمة العراق، حيث طالب «الب اصلان توركيش» بضرورة ضم الموصل ـ كركوك واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التراب التركي بموجب الميثاق الوطني التركي الصادر عام 1920[2]. وطالب بضرورة قيام السلطات التركية بحماية الأقلية التركمانية في العراق.

وفي النصف الأول من شهر اغسطس (هانيبال) (1993) أفصحت الحكومة عن نواياها السيئة إزاء المسألة المائية، فقد صرح وزير الدولة التركي بأن على سوريا والعراق كليهما أن يدفعا ثمن مياه الفرات المتدفقة عبر أراضيهما، متذرعاً بأن تركيا نفسها دفعت (34) مليون[2] دولار لبلغاريا نظير استخدامها لمياه نهر ماريش البلغاري المنبع. وهي إذ تفعل ذلك تطالب كلاً من سوريا والعراق بفعل الشيء نفسه معها، وهذا ما ينقل قضية المياه إلى طور آخر وتصعيد آخر توطئة لفرض مشروع أنابيب السلام، خاصة بعد التوقيع على اتفاق غزة ـ أريحا أولاً، وإتمام تسويات سلمية مشوهة مع باقي الأطراف العربية، مما يطرح قضية بيع المياه التركية على الأطراف العربية المعنية بدءاً بالعراق وسوريا مروراً بالأردن والكويت وانتهاءً بسلطنة مسقط وعُمان في أقصى الطرف الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية.

ان تركيا التي ارتمت في أحضان الغرب متجاوزة العلاقات العربية ـ التركية التاريخية، لن تتوانى عن انزال الضربات الموجعة بالعرب، وفقاً للمخطط الغربي الصهيوني. فتركيا التي وافقت في يوليه على أن تتركز في مناطقها الجنوبية ـ الشرقية وفي قواعد «انجيرليك» و«باطمان» و«سيلوبي» قوة غربية برية وجوية للتدخل السريع (3 ـ 5) آلاف جندي منهم (1000) جندي تركي، وتعززها قوات

(1) وكالات الأنباء 1993./8/11

(2) المستقبل العربي، العدد 180 شهر يونيه (الصيف) .192

(3) وكالات الأنباء، وكالة الأنباء الفرنسية 1993./8/13

أمريكية محمولة جواً من الأسطول السادس في البحر الأبيض، وذلك بفرض ردع العراق في المستقبل من أن يشن عمليات عسكرية ضد سكانه الأكراد. وقد أوضح رئيس الوزراء السابق مسعود يلماز وعضو البرلمان التركي حالياً، بأن قيادة هذه القوات يتولاها ضابط أمريكي وآخر تركي[1]، وأنها لن تشن أية عمليات عسكرية دون موافقة الحكومة التركية. وبالرغم من ذلك يجمع المحللون على أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى استخدام هذه القوة دون الرجوع إلى الحكومة التركية وضد أي بلد عربي من سوريا وحتى عمان أو ضد ايران.

فتركيا اليوم تستهدف لعب دور خطير في المنطقة لصالح الغرب والصهيونية وتحت شعارات ومبررات براقة أقلها «تطوير الديمقراطية لدول الشرق الأوسط».

وفي هذا السياق يأتي مشروع مياه السلام التركي، لخدمة أغراض الصهيونية والامبريالية الغربية، وكمؤامرة كبرى على الوجود العربي برمته.

مشروع مياه السلام التركي:

في نهاية عام (1986) عهدت الحكومة التركية إلى شركة براون اندروت (Brown and Root co.) الأمريكية بإعداد دراسة جدوى أولية لمشروع أنابيب السلام. وقد انتهت الشركة إلى الاقرار بجدواه الفنية والاقتصادية. وفي عام (1987) اقترحت تركيا في المؤتمر الثالث لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة جورج تاون الأمريكية مشروع مياه السلام لتزويد سوريا والأردن وبلدان الخليج العربية الست بفائض مياه نهري سيحان وجيحان بجنوب تركيا.

وعللت تركيا اقتراحها هذا برغبتها في «تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق منافع مشتركة من استغلال الموارد المائية، وسيكون من شأن هذا، تخفيف حدة التصرفات في المنطقة، وتشكيل شريان حياة وتعاون

---

(1) المستقبل العربي، العدد 160 يونيه (الصيف) 1992.

بدلاً من خلق مشكلة جديدة حول المياه»[1].

وباركت السياسة الأمريكية المشروع، إذ تضمن التقرير النهائي للمؤتمر المعنون «السياسة الأمريكية تجاه الموارد المائية في الشرق الأوسط» نصوصاً مؤيدة للمشروع، حيث وصف بأنه «مشروع جاد وواقعي يعبر عن حسن نوايا تركيا، واقتراح بناءٌ وخلاق لم تشهد المنطقة مثيلاً له حتى الآن»[2].

يتكوّن مشروع أنابيب السلام من أنبوبين: أولهما الأنبوب الغربي الذي صمم لإمداد كل من سوريا والأردن والسعودية وفلسطين المحتلة[2]، ويقدر الامداد اليومي من المياه في الأنبوب الغربي بـ (3.5) مليون متر مكعب يومياً توزع على النحو التالي: (1.1) مليون م^3 إلى سوريا (حلب ـ حماه ـ حمص ـ دمشق) و(600) ألف متر مكعب إلى الأردن (عمّان) و(1.5) مليون متر مكعب إلى المملكة العربية السعودية (تبوك ـ المدينة ـ ينبع ـ جدة ـ مكة).

وثانيهما أنبوب الخليج وطاقته (2.5) مليون متر مكعب يومياً، منها (600) ألف متر مكعب إلى الكويت و(800) ألف متر مكعب إلى المملكة العربية السعودية (الجبيل ـ الدمام ـ القصير ـ الهفوف) و(200) ألف متر مكعب إلى البحرين (المنامة) و(100) ألف متر مكعب إلى قطر (الدوحة) و(600) ألف متر مكعب إلى الامارات العربية المتحدة (أبو ظبي ـ دبي ـ الشارقة ـ عجمان ـ أم القيوين ـ رأس الخيمة ـ الفجيرة)، و(200) ألف متر مكعب إلى سلطنة عُمان (مسقط) انظر الجدول رقم (1).

---

(1) Turkish Daily News 15/8/1991 - 1718/1991, Monthly Economic Newspaper Vol.6, No.61, August 1987, p. 6.

(2) بالنسبة لفلسطين المحتلة لم ترد في التوزيع، لكن مشروع أنابيب السلام برمته لم يقم أصلاً إلا لخدمة أغراض (إسرائيل)، لذلك فمن نافلة القول التأكيد على شمول المشروع لها. وربما يحدد نصيبها من المياه لاحقاً، خاصة وأنها في نظر تركيا المخولة للعب دور المدافع والحامي لخط الأنابيب بما لها من قوة ونفوذ في المنطقة.

1 ـ الأنبوب الغربي (3.5 مليون متر مكعب)

الدولة	الكمية بملايين الأمتار المكعبة	المدن التي يمر بها الأنبوب
سوريا	1.1	حلب ـ حماة ـ حمص ـ دمشق
الأردن	0.6	عمّان
السعودية	1.5	تبوك ـ المدينة ـ ينبع ـ جدة ـ مكة

2 ـ أنبوب الخليج (2.5) مليون متر مكعب

الدولة	كمية المياه بملايين الأمتار المكعبة	المدن التي يمر بها الأنبوب
الكويت	0.6	الكويت
السعودية	0.8	الجبيل ـ الدمام ـ القصير ـ الهفوف
البحرين	0.2	المنامة
قطر	0.1	الدوحة
الإمارات	0.6	الفجيرة ـ أبو ظبي ـ دبي ـ الشارقة ـ عجمان ـ أم القيوين ـ رأس الخيمة
عُمان	0.2	مسقط

وتقدر تكلفة مشروع أنابيب السلام بحوالى (21) مليار دولار منها (8.5) للأنبوب الغربي و(12.5) مليار دولار لأنبوب الخليج، وسينقل الأنبوبان ما مجموعه (6) مليون متر مكعب يومياً من فائض مياه نهري سيهان وجيهان. أما فترة تنفيذ المشروع فتتراوح ما بين 8 - 10 أعوام ،وعمره الافتراضي (50) عاماً.

وتبلغ تكلفة المتر المكعب الواحد من مياه الأنبوب الغربي (0.84) دولار، ومن مياه أنبوب الخليج (1.07) دولار[1].

ويقدر أن هذا المشروع في حالة تنفيذه سيدر عائداً سنوياً لتركيا قدره (2) مليار دولار، أي أن تركيا ستقايض النفط بالماء.

---

(1) Erol Manisali. ed. Turkey's Place in the Middle East. Economic political and Cultural Dimensions. (Istambul - Middle East Business and Banking Magazine Publication, 1989, pp. 69 - 70.

أما الأهداف الأخرى التي تسعى تركيا إلى تحقيقها فهي كثيرة، فبالإضافة إلى العائد الاقتصادي فإن النفوذ السياسي التركي سيتعاظم في المنطقة من خلال هذا الشريان الحيوي التي ستعتمد عليه (ولو جزئياً) عليه ثمانية أقطار عربية أي حوالى (20) مليون نسمة، كما أن تركيا تود القيام برعاية المصالح الغربية والصهيونية في المنطقة، فإذا كانت الكتلة الشرقية قد تفككت وانتهت وذهبت إلى غير رجعة، وإذا كان الاتحاد السوفياتي محور هذه الكتلة قد زال من الخريطة السياسية، فإن لتركيا دوراً آخر تلعبه لصالح الغرب والولايات المتحدة، وإسرائيل. فبإمكانها أن تشكل معبراً للمصالح الغربية في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، وبإمكانها أن تكون مساهماً رئيسياً في هندسة مشروع شرق أوسطي جديد يخدم المصالح الصهيونية ويجعل من (إسرائيل) عضواً طبيعياً في المنطقة، وعضواً قيادياً ومهماً بما تمتلكه من خبرات غربية وبما هي عليه من تفوق عسكري.

والدور التركي المتمثل في مشروع أنابيب مياه السلام، يجب أن يفهم في سياق دورها الخطير في حرب الخليج الثانية (1991)، حيث التواجد الغربي الأخطر على أراضيها، وحيث الانصياع الكامل لقرارات الغرب في مواجهة شعب العراق ولا نقول حكومة العراق باعتبار ان قرارات الأمم المتحدة لم تستهدف النيل من الحكومة العراقية بقدر ما استهدفت تدمير البنية الاقتصادية والعسكرية للعراق، والوصول بشعبه إلى حالة من الضياع تسحبه إلى الوراء عشرات السنين. وبذلك ينكشف الأمن العربي ويصبح من السهل على القوى المعادية إعادة تخطيط ورسم المنطقة بما يحقق مصالح الغرب و(إسرائيل) أولاً.

وتركيا تريد من خلال مشروع مياه السلام أن تثبت للغرب بأنها ما تزال قادرة على خدمته وأنها كما خدمت المصالح الغربية في حرب الخليج الثانية بحسم تستطيع اليوم أن تقوم بالدور نفسه لتمكينه من إعادة رسم خريطة المنطقة ولتمكينه من ضمان السيطرة على منابع النفط، فموقع تركيا وإمكانياتها المائية وصلاتها التاريخية بالمنطقة العربية تؤهلها لمثل هذا الدور.

والزعماء الأتراك لم يتورعوا عن الافصاح عن مثل هذا الدور، بل وأكثر من ذلك، فقد. كتب تورجات أوزال عشية حرب الخليج في منتصف يناير عن شرق أوسط جديد تتعايش فيه القوميات داخل المنطقة العربية، ويتم فيه تجاوز الموروث التاريخي العربي، ومقالة أوزال هذه التي نشرتها النيويورك تايمز توضح مدى ما يحاك من مؤامرات ضد الإسلام والعروبة، فكلاهما مستهدف مهما اختلفت الأدوات والمسميات. وحكام تركيا اليوم يستمعون إلى تصريحات زعماء الغرب المعادية للإسلام والمسلمين، ويرون ما يفعل بمسلمي البوسنة وبمسلمي أذربيجان، ولا يحركون ساكناً. وحكام تركيا اليوم سمحوا للصحافة التركية، وفي الفترة نفسها، بترجمة ونشر كتاب آيات شيطانية للساقط سلمان رشدي. وقيادة تركية تلعب كل هذه الأدوار لن تتوانى في وضع مشروع مياه السلام برمته في خدمة الأغراض الإسرائيلية والغربية، خاصة إذا اعتمدت دول الخليج العربي على مياه هذا المشروع بدرجة كبيرة، وعندها سوف تستخدم تركيا هذه المياه كوسيلة ضغط على هذه البلدان لكي توائم سياساتها بشكل مستمر يخدم المصالح الغربية والأمريكية والصهيونية والتركية، أي أن المشرق العربي برمته سيصبح نهباً ممزقاً بين أنياب هذه القوميات، وإذا أضفنا إليها القومية الفارسية، فإن وضع القومية العربية سيكون في مأزق حقيقي من الصعب أن تخرج منه سالمة. ومشروع مياه السلام ومشاريع أخرى يجري الإعداد لها ومنها، مشروع خمسة خمسة في شمال أفريقيا وجنوب أوروبا وتجمعات أخرى قد يجري ترتيبها بعد إتمام التسوية بين (إسرائيل) وبقية أقطار الوطن العربي ـ هذه المشاريع بالتزامن مع تعاظم القوة الإسرائيلية والسيطرة الأمريكية على العالم قد تلحق بالأمة العربية أضراراً بالغة وربما أدت إلى مسخ هويتها وإفراغها من روحها.

ومثل هذه المشاريع لا تختلف من قليل أو كثير عن مشاريع جرت في المنطقة ومنها مشروع حلف بغداد، والحلف المركزي وحتى التجمعات والأحزاب التي اقترحت في الوطن العربي باسم الإسلام، فكلها استهدفت القضاء على الأمة

العربية وتأخير وحدتها ونهضتها وانبعاثها، ومشروع مياه السلام تبدو في ظاهره الرحمة، ولكن باطنه يحمل لهذه الأمة شروراً كثيرة ولا يخدم إلا مصالح (إسرائيل) الدولة العنصرية الدخيلة على المنطقة.

مشروع مياه السلام و(إسرائيل):

تكلمنا في الصفحات السابقة[1] عن ازدياد حاجة (إسرائيل) للمياه بسبب أولاً: النمو السكاني التي تصل نسبته إلى نحو (2%) وثانياً: الهجرة اليهودية التي ستتدفق على الكيان الصهيوني خلال عقد التسعينات بوتائر متسارعة، إذ من المتوقع أن يصل إلى الكيان الصهيوني حوالى (2) مليون نسمة حتى سنة (2000)، وهذا معناه ازدياد حاجة (إسرائيل) إلى المياه. ويقدر أنها تحتاج إلى حوالى (2) مليار متر مكعب حتى سنة ألفين، وإذا ما استمرت الهجرة، فإن هذه الكمية ستتضاعف بعد عشرين سنة أخرى في مواجهة الزيادة الطبيعية والهجرة. والكيان الصهيوني يعتمد على الهجرة اعتماداً كبيراً، فقد بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة ما بين (1948 - 1987) نحو 1.794.294 مهاجراً يهودياً، كما بدأت الهجرة ترتفع في السنوات القليلة الماضية فبلغت على التوالي 130034 عام (1988)، و(24000) مهاجر عام (1989)، و(120000) مهاجر عام (1990)، ومن المتوقع أن ترتفع وتائر الهجرة السنوية خلال هذا العقد[1]. فالكيان الصهيوني كيان توسعي مفتوح أمام الهجرة اليهودية، ولهذا فإن حاجته للمياه هي بازدياد عوضاً عن أن تتقلص، ففي 1990/6/9، أي قبل ثلاثة شهور من نشوب أزمة الخليج قدم (16) خبيراً في شؤون الموارد المائية إلى رئيس الوزراء السابق اسحق شامير تقريراً عن مشكلة نقص المياه في إسرائيل وسبل مواجهتها، واقترح هذا التقرير ابرام اتفاق مع تركيا لشراء (250) مليون متر مكعب من المياه سنوياً بسعر (25) سنتاً لكل متر مربع تنقل في حاويات

(1) مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الأولى، العدد (3) شهر الصيف (يونيه) 1991 م، ص 202.

بلاستيكية كبيرة تجرها سفن شركة تركية وشركة ميدوزا الكندية من أحد الموانىء التركية على البحر الأبيض المتوسط، ويتم مد أنابيب بكلفة (200) مليون دولار لنقل وضخ المياه من نهر مانوغات (Manaugat) بجنوب تركيا[1]، فالنوايا الإسرائيلية مبيتة، والخطط معدة لهذا الغرض، ولذلك فإن (إسرائيل) تشجع مشروع أنابيب السلام، ولا مراء أن الولايات المتحدة و(إسرائيل) هما من أوعز بهذا المشروع سواء من خلال المؤتمرات العلمية، أو من خلال المنظمات الدولية المتخصصة بدراسة الموارد المائية في العالم مثل World Water Summit، ومثل مجلس الاستراتيجية العالمية المنبثق عن المنظمة المذكورة Global Strategy Council، ولا يخفى كذلك دور المؤسسات المالية الغربية والصهيونية التي تمول المشاريع المائية التركية سواء ما كان منها على الأراضي التركية أو ما يقترح تنفيذه على الأراضي العربية، بل ان دراسة الجدوى النهائية للمشروع مولتها الولايات المتحدة (1.2) مليون دولار وتركيا (800) الف دولار وبريطانيا (700) الف دولار[2] أما اللجان المشكلة من بعض الدول العربية المعنية وتركيا، فلم تنجح في حمل أقطار الخليج العربي والمملكة العربية السعودية على دعم المشروع وحقنه بالأموال العربية. ولأن المشروع يخدم في نهاية المطاف أطرافاً غير عربية، فإن الغرب برمته جاهز لتمويل المشروع. ومن المحقق أن (إسرائيل) مهتمة بالمشروع اهتماماً كبيراً، وتعلق عليه آمالاً كبيرة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي، فبالإضافة إلى الأهداف السياسية، فإن المشروع يستجيب لحاجات (إسرائيل) المائية على المدى القصير. ولذا لا يمكن استبعاد (إسرائيل) من المشروع لأنها القوة الأكبر في المنطقة عسكرياً، وبإمكانها التهديد باتلاف الخط، وقد سبق لها أن أجهضت

---

(1) Turkish Daily News 29/9/1988, p. 5, Selen Cagalaya: Arabs need water: Turkey offers Peace Pipeline.

(2) المستقبل العربي، العدد 160، مصدر سابق، يونيه 1992. وانظر أيضاً للكاتب نفسه، جلال معوض: المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، ص 12، مصدر سابق.

مشروع مد أنابيب لنقل وتصدير النفط العراقي عبر الأردن خلال الحرب العراقية ـ الايرانية، مما دفع العراق إلى مده عبر المملكة العربية السعودية[1].

ولا يعتقد أن البلدان العربية ـ وخاصة إذا نجح مشوار السلام الذي بدأ في مدريد، وتمت تسوية المشكلة الفلسطينية ـ ستعارض انضمام (إسرائيل) إلى المشروع. وفي حالة انضمام الأخيرة، وهو ما يخطط له ما صرح به سابقاً ولاحقاً وزير الخارجية الإسرائيلي الحالي شمعون بيريز، فإن الوطن العربي سيجر من نظامه الإقليمي العربي القومي إلى نظام آخر «مرفقي» شرق أوسطي يضم بلداناً عربية وغير عربية، وهذا التطور السلبي هو ما يقدر ويخطط له الغرب منذ عقود عديدة. ويبدو اليوم أن المنطقة العربية برمتها، تساق بوعي أو دون وعي إلى هذا النظام الشرق أوسطي الجديد، وفي رأينا فإن هذا النظام الشرق أوسطي قد بدئ التخطيط له بالفعل منذ انتهاء حرب أكتوبر 1973، وما اتفاقية فض الاشتباك وزيارة القدس من قبل الرئيس الراحل أنور السادات، واتفاقية كامب ديفيد، ومشروع فهد، واعلان القاهرة 1988 إلا خطوات في هذا الاتجاه. ولا يمكن النظر إلى ما يجري الآن من تسويات سلمية جائرة مع أطراف عربية من بينها منظمة التحرير الفلسطينية، إلا في هذا السياق أيضاً، فالمنطقة مدفوعة بخطى محمومة نحو النظام الشرق أوسطي.

وتركيا التي ادعت في الماضي بأنها لن تمد أنبوب المياه إلى (إسرائيل)، وإنما إلى الضفة الغربية المحتلة، أي إلى العرب الفلسطينيين هي في واقع الحال تناور لكي تخفي حقيقة الدور الذي تلعبه في المنطقة، وهي لن تتردد في تلبية احتياجات (إسرائيل) من المياه وقتما تريد الأخيرة. ومواقف واقتراحات الرئيس الراحل تورجات أوزال تؤكد هذا الاتجاه، فقد اقترح تكوين صندوق للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد الحرب يتم تمويله من قبل الدول العربية النفطية والدول

---

(1) معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، ص 18.

الصناعية الكبرى، ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا واليابان، ومعلوم أن الدول الصناعية لا يمكن أن تشارك في مشروعات اقليمية حيوية مائية وغير مائية، إلا إذا كانت تصب في عروق وشرايين الكيان الصهيوني.

وعندما اقترحت تركيا عقد قمة دولية لبحث مشكلة المياه، رفضت سوريا حضور (إسرائيل) قبل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، بينما أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على حضور (إسرائيل) وهددت بأنها لن تحضر قمة المياه المزمع عقدها في مارس (1992) ما لم تحضرها إسرائيل.

وأثناء مفاوضات السلام التي جرت في يناير (أبن النار) 1992 بموسكو تقرر تشكيل لجان لمناقشة قضايا الماء والبيئة بين الأطراف المعنية وتركيا، أي أن (إسرائيل) معنية بالمسألة المائية كغيرها من الأطراف المفاوضة.

وإزاء الإصرار الأمريكي الغربي على ضرورة اعطاء (إسرائيل) وضعاً متميزاً في قضايا الماء والبيئة، عاد أوزال ليتحدث عن مسألة مشاركة إسرائيل في مشروع مياه السلام، ولكن لم يتطرق إلى الموضوع مباشرة، بل علق هذه المشاركة على إنجاز إسرائيل لتسويات سلمية مع جيرانها، ويبدو من الحديث الذي نشرته جريدة الأهرام القاهرية ميلاً من جانبه إلى تزويد (إسرائيل) بالمياه التركية، بل ان النيّة المبيتة تشي بها كلماته: «هناك مشكلة مياه في فلسطين وإسرائيل والأردن وشبه الجزيرة العربية، وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الأوسط. ولهذا نادينا بإقامة مشروع مياه السلام. سنبيع المياه للبلدان العربية والخليجية. أما (إسرائيل) فيمكن أن نبيع لها المياه، ولكن مقابل السلام الذي بدونه لن ينفذ هذا المشروع»[1].

وهذه التصريحات سبقتها وتلتها لقاءات بين بيريز والرئيس الراحل تورجات أوزال، ففي (1991/8/11)، التقى أوزال بشمعون بيريز في مدينة غوجيك التركية

(1) الأهرام، 1991/5/19، ص 1.

الساحلية، حيث بحثا مشروع مياه السلام، وكان أوزال قد التقى ببيريز في (4/8/ 1991) في أمستردام أثناء حضورهما لندوة نظمها مركز الأبحاث الأوروبي لمناقشة الوضع العالمي والقضايا الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة. وقد استغل الطرفان الفرصة وناقشا ملياً مشروع مياه السلام، مما يعني اتفاق الطرفين الإسرائيلي والتركي حول المسألة المائية، ويؤكد ذلك ما صرح به بيريز في ختام اللقاء، حيث قال: «إن الرئيس أوزال مستعد لتنفيذ هذا المشروع وهو بحق مشروع سلام، لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط ستنشب بسبب المياه لا بسبب الأرض، وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض المياه في المنطقة إلى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام في المنطقة. ينبغي أيضاً تبني خطة اقتصادية إقليمية للتنمية يمكنها أن تبدأ بتنمية الموارد المائية، ويمكن لمشروع مياه السلام أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن»[1].

وبفحص هذه التصريحات، يتبين للقارىء أنه لا خلاف بتاتاً بين وجهتي النظر الإسرائيلية والتركية، فكلاهما يحبذ الفكرة ويدعو لها ويحرض أطراف المنطقة وأطراف دولية أخرى للمساهمة المالية في تنفيذها، كما يربط الطرفان بين السلام وبين تنفيذ المشروع، فالطرفان يعملان على تحقيق تسويات سلمية لا تقتصر على مجرد انهاء حالة الحرب والعداء، وإنما لخلق صيغ جديدة للتعاون الشامل بين (إسرائيل) والبلدان العربية.

ويزيد من رغبة تركيا في تنفيذ المشروع ما أفردته لها الأوساط الإسرائيلية من مكانة في النظام الشرق أوسطي الذي تزمع الإدارة الصهيونية رسمه للمنطقة، ويعتبر ـ في رأينا ـ شمعون بيريز وزير خارجية (إسرائيل) مهندس هذا النظام، وأكثر المتحمسين له والعاملين على اخراجه إلى النور، وهو لا يفتأ يدعو إلى إقامة سوق شرق أوسطية تتكامل فيها التكنولوجية الإسرائيلية والمياه التركية والأموال الخليجية

---

(1) Turkish Daily News 13/8/1991, p. 6.

السعودية والعمالة المصرية الرخيصة. وفي مقاله ماذا بَعْدَ عاصفة الخليج أشار إلى كل ذلك صراحة: «إن السلام في الشرق الأوسط يشكل أولاً، وقبل كل شيء، هندسة معمارية وتاريخية ضخمة لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي، ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد.. ومن الواضح اليوم أن المنطقة تعاني نقصاً في المياه أكثر مما تعاني نقصاً في الأرض، وإذا كنا لا نريد أن تندلع الحرب بسبب نقص في المياه فعلينا المبادرة إلى إنتاج وتوفير المياه بواسطة تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه وحفر البحيرات وانزال الأمطار وتوزيع أنجع للمياه الموجودة وشراء المياه واستعمال طرق ري حديثة. وكل طريقة من هذه الطرق تفرض تنسيقاً إقليمياً.. وإذا تناولنا الفكرة التي طرحها الرئيس التركي أوزال لمد خط أنابيب من بلاده التي تتمتع بفائض مياه حتى شبه الجزيرة العربية، فإن بالإمكان بيع المياه لجميع الدول التي يمر هذا الخط في أراضيها، إلا أن هذا المشروع مشروط بانتشار السلام في كافة المناطق التي يخرقها هذا الخط. فالماء والسلام يجب أن ينسابا معاً. ومن الضروري إنشاء مجلس يضم وزارة الزراعة في كل دول المنطقة، لكي يشرع في تخطيط حل لمشكلة المياه من أجل تزويد كل سكان المنطقة بالغذاء.. ان مشروعاً كهذا سيحظى بأفضل المساعدات الأوروبية والأمريكية واليابانية، وستكون هذه تجربة كبرى تُجَمِّع الشرق الأوسط نحو المياه»[1].

وهكذا تجد ملامح شرق أوسط جديد في الرؤية التركية الإسرائيلية المباركة من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. فإذا ما فرضت على الأطراف العربية اليوم وهي في أوهن أحوالها وأضعف أوضاعها، تسويات سلمية من أي نوع كان، فلن يكون بمقدور الدول المعنية بالمشروع أن ترفض الإسها مفيه أو ترفضه، كما فعلت

(1) شيمون بيريز، «ماذا بعد عاصفة الخليج»، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، الأهرام 1/9/1992، ص 5.

من قبل، حينما كانت سوريا في صحة وقوة، وحينما كان العراق قوياً. أما اليوم فلا جدار تستند إليه إلا الغرب الذي اعتمدته هذه الدول الخليجية حامياً لها ومدافعاً عنها.

وقد رأينا كيف عجزت الدول الخليجية والمملكة العربية السعودية، وفيها خادم الحرمين الشريفين، عن تحقيق أي تقدم في قضية البوسنة والهرسك، رغم النداءات المتكررة، ورغم صور الاغتصاب والقتل والتشريد التي تعرض جهاراً نهاراً في اذاعات العالم المسموعة والمرئية. ورأينا كذلك كيف أرغمت هذه الدول بعد أن استسلمت لأعداء العروبة والإسلام على شراء الأسلحة بما يزيد عن عشرات المليارات، رغم أنها ترتكز على نظام الأمن الغربي، ولكنها اضطرت لشراء الأسلحة وتخزينها لتنقذ مصانع الأسلحة الغربية من الافلاس، ولتوفر فرص العمل لمئات الآلاف من العمال البريطانيين والفرنسيين والأمريكان.

وأخيراً، وجدنا هذه الدول (دول الخليج العربي والسعودية) تغير موقفها فجأة من منظمة التحرير الفلسطينية التي توصلت مع الكيان الصهيوني إلى توقيع اتفاق غزة ـ أريحا أولاً، ورأينا الولايات المتحدة تأمرها بدفع الأموال لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي التي تمنعت عن دفعها منذ تأييد منظمة التحرير للعراق، ووجدنا هذه الدول تتسابق في دفع هذه الأموال وهي التي تمنعت عن تقديم العون للشعب الفلسطيني أثناء انتفاضته الشجاعة.

وأكثر من ذلك وجدنا الولايات المتحدة تطلب من دول الخليج توطين (600) ألف فلسطيني[1] على أراضيها، فلا تجد هذه الدول إلا القبول والطاعة، علماً بأن هذا التوطين هو أحد مقررات منظمة السفارة المسيحية الدولية في القدس International Christian Embassy، حيث عقدت المنظمة مؤتمراً لها في بال

---

(1) وكالات الأنباء وتصريحات ويرنر كريستوفر وزير خارجية الولايات المتحدة 8/31 ـ 9/1/ 1993.

بسويسرا 1985 وكامن بين قراراته: «العمل على توطين اللاجئين العرب الذين تركوا إسرائيل عام 1948 في البلدان التي رحلوا إليها»[1].

والسؤال الذي يبقى بلا اجابة حتى تعود للأمة العربية وحدتها، هو هل تستطيع دول المشرق العربي في ظل الوضعية المأزقية الحالية لهذه الدول أن تتصدى لمشروع مياه السلام وللنظام الشرق أوسطي الجديد؟؟.

---

(1) الأصولية الإنجيلية أو الصهيونية المسيحية والموقف الأمريكي، محمد السماك، مركز دراسات العالم الإسلامي، الطبعة الأولى شتاء 1991، ص 134.

نتائج وتوصيات

نخلص هنا إلى أن حاجة الوطن العربي للمياه هي بازدياد، وذلك بالنظر إلى النمو السكاني المتسارع. فبينما كان الوطن العربي في عام 1952 حوالى (72) مليون نسمة، نجده في عام 1990 حوالى (226) مليون نسمة، أي أنه تضاعف ثلاث مرات تقريباً. ومن المتوقع أن يصل سكان الوطن العربي ما بين (290) إلى (300) مليون نسمة عام (2000)، وتقدر الزيادة السكانية في الوطن العربي بحوالى (3%) وبعض المصادر ترفعها إلى (4.1%)، وبذلك تكون هي الأعلى، كما أن معدل الاخصاب من أعلى المعدلات في العالم، وهذا يعني أن الوطن العربي سيستمر في الزيادة بوتائر مرتفعة، وإذا قارنا نسبة الزيادة الطبيعية في الوطن العربي بمثيلاتها في العالم، فسنجد أنها الأعلى، فقد بلغت هذه النسبة في الدول المتقدمة (0.6%) و(1.7%) في المتوسط بالنسبة لباقي الدول في العالم[1]. وبينما من المنتظر أن تصل أوروبا إلى مرحلة الجمود السكاني حوالى سنة (2025) فإن الوطن العربي يحتاج إلى ما يقارب القرن حتى يصل إلى هذه المرحلة، وعدم كبح جماح الزيادة السكانية سيؤدي إلى اختلال معادلة السكان والغذاء، مما يعني تفاقم حاجة الوطن

---

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (1987)، تحرير صندوق النقد العربي، (دبي: الصندوق 1987)، ص 12.

العربي إلى الماء، وثمة مجموعة من الاعتبارات تدفعنا لقول ذلك أولها الموقع الجغرافي للوطن العربي، فمعظمه واقع في نطاق الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، والموارد المائية المتجددة فيه تقل عن 1٪ من المياه المتجددة في العالم، ونصيب الفرد العربي من المياه أقل من (1200) متر مكعب، بينما المعدل العالمي (12900) متر مكعب، ورغم انخفاض معدل الأمطار السنوي، فإن تذبذب سقوط المطر عرّض كثيراً من أقطار الوطن العربي للجفاف، مما دفعها للاستدانة أو لاعلان حالة الجفاف فيها ومطالبة المجتمع الدولي بالمساعدة[1].

إن الصحارى تشغل مساحة معتبرة من الوطن العربي بلغت (600) مليون هكتار، أي حوالى 43% من إجمالي مساحة الوطن العربي البالغة حوالى (1400) مليون هكتار.

وتتفاقم المشكلة المائية حين نعلم أن نسبة الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي من المنتوجات الزراعية الرئيسية تناقصت خلال الفترة من (1975 - 1985)، حيث انخفضت بالنسبة إلى الحبوب والفاكهة والبقول والمحاصيل الزيتية والبيض واللحوم.

ومن المتوقع أن تصل فاتورة المستوردات الغذائية. إلى (45) مليار دولار عام (2000)، ويأتي القمح في مقدمة المستوردات الغذائية. مما يعني ازدياد حاجة الوطن العربي لاستخدام المياه في إنتاج الغذاء.

ولا شك أن الوضع المائي لبعض البلدان العربية بائس وملفت للنظر أكثر من غيرها من الدول العربية. فإذا أخذنا بالتحليل العلمي الموضوعي بلداً مثل تونس، فإننا سنخلص إلى نتيجة مؤداها أن عدد السكان في تونس أكبر من طاقة المياه،

---

(1) أعلنت الأردن هذا العام (1993) أن الجفاف قد ضربها وطالبت الأمم المتحدة باعتبارها ضمن البلدان التي تعاني من الجفاف. وكذلك استدانت المغرب ما مقداره (460) مليون دولار لشراء الحبوب وبناء السدود نظراً لتذبذب سقوط الأمطار فيها.

فالطلب على المياه فيها سيتعاظم خلال العشرين عاماً القادمة، بحيث ستظهر المشكلة فيها بطريقة قد تدفع السكان إلى النزوح وهذا بالطبع في حالة عدم توافر المياه من مصادر أخرى، غير تلك المتوافرة اليوم كتحلية مياه البحر مثلاً، أو الحصول على بدائل خارجية كاستيراد المياه من خلال الناقلات البحرية العملاقة، وهي وسائل ذات تكلفة عالية تعجز البلدان العربية الفقيرة عن انفاذها والحصول عليها. وإذا فحصنا الأرقام المائية لتونس على سبيل المثال، وجدنا أن مجموع ما لديها من مياه سطحية (2630) مليون متر مكعب، ومن مياه جوفية (1724) مليون متر مكعب، فيكون المجموع الكلي لكليهما (4354) مليو أن نصيب الفرد من المياه إذا كان تعداد السكان (8.2) مليون نسمة[1] هو (530) متر مكعب، وهو نصيب متوسط لو استمر عدد السكان على ما هو عليه، ولكن إذا حسبنا معدل زيادة طبيعي بنسبة (3%) مثلاً، فإن عدد السكان في تونس سيصل سنة (2000) إلى حوالى (11) مليون نسمة، بينما ستظل الموارد المائية المتاحة شبه ثابتة، وهذا إذا لم يتذبذب سقوط المطر. فإذا تحصلنا على نصيب الفرد من المياه، فإننا نجده يهبط من (530) متراً مكعباً إلى حوالى (395) متراً مكعباً، وإذا تضاعف عدد السكان سنة (2020) مثلاً، فإن نصيب الفرد من المياه سيتدنى إلى ما دون الحاجات الأساسية، مما يشكل خطورة على الاستقرار الديموغرافي، حيث سيصل نصيب الفرد من المياه إلى أقل من (200) متر مكعب، وهي كمية قد لا تفي الاحتياجات المنزلية أو الزراعية وحدها.

وما ينطبق على تونس ينطبق على دول عديدة في الوطن العربي، فنقص المياه مشكلة قائمة حتى في البلدان العربية التي تشير الاحصاءات إلى وفرة المياه فيها، فالمغرب الأقصى بلد ذو مياه وفيرة وموارد مائية معتبرة، ولكن تذبذب سقوط الأمطار، وتوالي سنوات الجفاف أصابت هذه الموارد بالنقص البيِّن، مما دعا المغرب للاقتراض من أجل شراء الحبوب. (انظر الجدول)

البلد العربي	عدد السكان 1990 بالملايين	الموارد المائية التقليدية (مليون متر مكعب/سنة)		المجموع بملايين الأمتار المكعبة	نصيب الفرد من المياه بالمتر المكعب/ سنة
		السطحية	الجوفية		
الأردن	4	900	590	1490	372.5
العراق	18.9	62000	4500	66500	3518
مصر	52.4	70000	20000	90000	1717
اليمن الشمالي[1]	11.7	2100	1000	3100	418
تونس	8.2	2630	1724	4354	530
ليبيا	4.5	170	2500[1]	2670	593
المغرب	25.1	23000	10000	33000	1314
موريتانيا	2.0	5800	1500	7300	3650
الأمارات العربية	1.6	150	134	284	177
البحرين	0.5	-	90	90	180
السعودية	14.1	3208	2338	5546	393
عُمان	1.5	1470	564	2034	1356
قطر	0.4	-	55	55	137.5
الكويت	2.0	-	160	160	80
جيبوتي	0.4	199	-	199	497
السودان	25.2	60645	900	61545	2442
سوريا	12.5	22100	2935	25035	2002
الصومال	7.5	8156	3300	11456	1527
لبنان	2.7	4800	3000	7800	2888
اليمن الجنوبي		1400	400	1800	418
الجزائر	25	14000	4200	18200	728
المجموع	220.2	207128	50890	258018	1172

(1) مجموع سكان اليمن الموحد 11.7 مليون نسمة. (2) لم تدخل مياه النهر الصناعي وحقوله في الحساب. واعتبرنا اليمن الشمالي موحدة في الإحصائية.

ونصل كذلك إلى حقيقة مؤداها أن العجز المائي العربي سيزداد حدة سنة (2000)، والسنوات العشرين التي تليها، والمشكلة التي نحب أن نلفت إليها الانتباه إليها تكمن في الحروب التي قد تنشب بسبب المياه لا بسبب الأراضي فقط، فأكثر من (60%) من الموارد المائية العربية التي تجري في الوطن العربي تنبع من خارجه[1]. وقد رأينا كيف يتم الآن هندسة شرق أوسط جديد يتجاوز الموروث

(1) دراسة للجامعة العربية حول موارد المياه، ابريل 1993.

الإسلامي والعربي، ويقوم على خمس دعائم وهي التكنولوجيا الإسرائيلية والأموال السعودية والخليجية والعمالة المصرية والأسواق العربية والمياه التركية. وبدهي أن المياه العربية هي المقصودة لا المياه التركية، فنهري دجلة والفرات وروافدهما، هما موضوع مياه السلام التركية التي تنوي الحكومات الغربية والتركية والإسرائيلية تنفيذها في المشرق العربي، فسرقة مياه الفرات أضحت أمراً مقرراً في السياسة الدولية، فيما يخص المياه العربية، فبعد سرقة العدو الصهيوني لمياه الأردن والروافد المجاورة، وعمله على نهب الليطاني، فلا شك أن الخطوة القادمة ستكون السطو على المياه العربية من قبل تركيا بالنسبة للفرات، وعلى النيل من قبل (إسرائيل) تحت مبررات وشعارات السلام وهندسة الشرق الأوسط الجديد.

ومن ناحية أخرى، فإن الأرقام الواردة في جداول الموارد المائية العربية، ليست في الغالب عاكسة لنصيب الفرد الحقيقي، فكثير من هذه الموارد معطل وغير منتج، ومن ثم فإن نصيب الفرد الحقيقي من المياه هو أقل من هذه الأرقام، مما يستدعي توفير الأطر التقنية والفنية والإدارية للإشراف على المياه، ويستدعي بالتالي تكوين هيئات مياه مستقلة في كل قطر عربي لإنتاج المياه وتوزيعها وترشيد استهلاكها على ضوء المتاح والممكن، وبما يكفل عمر أطول للمتاح من هذه الموارد، وبما يكفل استغلال كل قطرة ومكافحة كافة الظواهر المعيقة.

ومن ناحية أخرى، فإن قدرة بعض البلدان العربية على استيراد الغذاء تؤجل المشكلة المائية، لأن إنتاج الغذاء سيحتاج إلى نسبة كبيرة من الموارد المائية العربية، وعلى أية حال فإن نصيب الفرد الآن من المياه نصيب محدود ولا يفي بالاحتياجات الفعلية للإنسان، وخاصة إذا عملنا على تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي والصناعي، وتطورت الخدمات، ومعلوم أن القطاع الزراعي يستهلك أكثر من (70%) من الموارد المائية تليه الصناعة والخدمات، فإذا أنتجنا غذاءنا قمنا بإنتاج ما نحتاج من سلع وطورنا قطاع الخدمات، فلا بد عندئذٍ من مضاعفة الموارد المائية

الحالية، هذا فضلاً عن مواجهة معدلات النمو السكاني المرتفعة والعدوان الأجنبي المتوقع على المياه العربية.

وهناك دول كانت مواردها المائية متوسطة، ولكنها ونظراً للزيادة السكانية المرتفعة، وتذبذب سقوط المطر، أصبحت من الدول التي تعاني من الجفاف وانخفض نصيب الفرد فيها من المياه. ونموذج هذه الدول الأردن الذي بلغ نصيب الفرد فيه من المياه عام (1990) (372) م^3، ولكن ونظراً لارتفاع معدل الزيادة السكانية، وارتفاع معدل الاخصاب (5.8%) فإن عدد السكان سيصل إلى (6) مليون نسمة عام (2000)، أي أن نصيب الفرد لن يزيد على (248) متر مكعب. وهو أقل من حاجة الفرد وأقل من طموحات البلاد، خاصة وأن نصيب الفرد الأردني في عام (1992) من المستوردات بلغ (1000) دولار، رأى أن تحقيق الاكتفاء الذاتي معناه مزيداً من الاحتياجات المائية فضلاً عن تذبذب سقوط الأمطار، وتأتي المغرب كنموذج للبلاد العربية التي أدى تذبذب سقوط المطر خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى اعتمادها على الاستيراد الخارجي لتوفير الحبوب والاقتراض لبناء السدود وتحسين أساليب الري. ومن المتوقع أن يصل سكان المغرب في سنة (2000) إلى (32) مليون نسمة، مما سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه إلى (969) متراً مكعباً، وهذه مؤشرات خطيرة على مستقبل دول المغرب العربي كافة. ففضلاً عن النقص الواضح في كمية المياه في كل من تونس والمغرب، فإن الجزائر هي الأخرى ستعاني من المشكلة، إذ من المتوقع أن يصل تعداد السكان فيها إلى (33) مليون نسمة سنة (2000) مما يعني انخفاض نصيب الفرد من المياه إلى ما دون (550) متراً مكعب، فإذا افترضنا أن السكان في شمال افريقيا سيتضاعفون مرة خلال العشرين سنة القادمة، فمعنى ذلك أن الموارد المائية المتاحة لن يكون بمقدورها اشباع الطلب عليها لا منزلياً ولا صناعياً ولا زراعياً.. إلخ. مما يشكل خطراً حقيقياً على مستقبل هذه الدول. ويستدعي من الآن النظر الدقيق للمشكل المائي لوضع الحلول الناجعة، فلا بد من اتخاذ الاجراءات الوقائية

لكبح جماح الزيادة السكانية وتطوير أدوات إنتاج الماء والبحث عن مصادر غير تقليدية للمياه كتحلية مياه البحر. فإذا لم تتحقق مثل هذه الخطوات وغيرها من الخطوات الوقائية والعلمية، فإن مصير المغرب العربي برمته مهدد بالخطر، وأقل هذه الأخطار النزوح والهجرة.

وهكذا، فإننا بإزاء تحديات هائلة ذاتية وموضوعية: فالأولى تتمثل في الزيادة السكانية وتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتطلب بالضرورة كماً هائلاً من المياه.

والثانية تتمثل في التحديات التركية والصهيونية للمياه العربية.

فإذا أضفنا إلى ذلك كله مشاكل مثل مشكلة التلوث، حيث قدر أن المصانع في مصر تقذف ما مقداره (340) مليون متر مكعب من المياه الملوثة بنفايات المصانع الكيماوية، مما يؤثر على درجة نقاء وصلاحية مياه النيل نفسها، وكذلك مشكلة الهدر والصرف وأنظمة الري التقليدية... إلخ، أمكننا القول بأن الوضع المائي العربي في خطر، وأنه ما لم تتخذ اجراءات حقيقية علمية للمشكل المائي، فإننا قادمون على أوضاع صعبة ستؤثر سلبياً على مجريات الأحداث في الوطن العربي، وستشكل عاملاً من عوامل عدم الاستقرار.



التوصيات

إزاء النقص الكبير المتوقع في الموارد المائية والذي يقدر في عام (2000) بحوالى (100%) من الموارد المائية الحالية، فمن المنتظر أن تصل حاجة الوطن العربي من المياه إلى أكثر من (500) مليار متر مكعب، بينما المتاح حالياً يتراوح ما بين (260 ـ 290) مليار متر مكعب، وهذا يتطلب وضع الخطط والحلول الناجعة الكفيلة بانقاذ هذا الوطن من نقص الماء، وهو أساس الحياة، وينتهي هذا الكتاب إلى وضع مجموعة من التوصيات وهي:

أولاً: ان الحاجة تدعونا اليوم وبإلحاح إلى ضرورة اكتشاف مصادر جديدة وغير تقليدية لموارد المياه، وأول هذه المصادر وأهمها على الاطلاق مياه البحار، غير أن الوسائل المستخدمة حالياً في تحلية مياه البحار وسائل لا تتفق والبيئة المحلية ومحطات التحلية البخارية المستخدمة صُنّعت أصلاً لتستجيب لحاجات الغرب إلى الكهرباء، ومن ثم فإن تحلية المياه تأتي في المرتبة الثانية، وقد ثبت أن كلفة المتر المكعب الواحد من المياه المحلاة تتجاوز الدولارات الخمسة، وقد تصل إلى ستة دولارات وهي تكلفة مرتفعة لا تستطيع البلدان العربية تغطيتها. ولا مناص من تطوير أدوات إنتاج المياه المحلاة من البحار باستخدام الطاقة الشمسية، وما لم نصل إلى هذا الهدف فمن الصعب التنبؤ بمستقبل الوطن العربي، خاصة وأن مناطق الجفاف وندرة المياه أو نقصها البيِّن تتسع مع الأعوام فدول المغرب العربي

والأردن ودول شبه الجزيرة العربية، بما فيها البلدان الخليجية كلها تعاني من نقص المياه، وهي جميعاً أمام بحار مالحة ولديها ساعات شروق طويلة وشتاء قصير نسبياً.

واستخدام الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر له ضرورته وأهميته لعدة أسباب، أولها أن المنطقة العربية تقع في منطقة اشراق شمسي طويل بسبب وقوعها شمال مدار السرطان في معظمها، كما أن فصل الشتاء فيها قصير نسبياً، ويضاف إلى ذلك عدم اضرار الطاقة الشمسية بالبيئة وعدم كلفة هذه الطاقة على المدى البعيد مع تعاظم حاجة الوطن العربي للمياه، وزحف الصحراء الكبرى على الجانب الأفريقي من الوطن العربي، كما أن حاجة الوطن العربي إلى الزراعة المروية باتت ضرورية لتوفير الغذاء للسكان الذين يتزايدون بوتائر عالية. ولقد توقفت أبحاث الغرب في الطاقة الشمسية، وخاصة في استخداماتها المتعلقة بتحلية مياه البحر بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولهذا التوقف ما يبرره، فمعدل سقوط الأمطار في أوروبا يتراوح ما بين 300 - 3000 ملم سنوياً، كما أن أنهاراً عديدة تجري في أوروبا شمالاً وجنوباً، مما يقلل الحافز عند الأوروبيين في تطوير تقنيات تحلية مياه البحر عموماً، كما أن شتاء أوروبا بارد وطويل، وساعات الشروق قليلة، وهذا كله صرف انتباه الغرب عن استخدام الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر وحصرها في أغراض أخرى، وإذا لم يقم الوطن العربي نفسه بتطوير استخدامات الطاقة الشمسية وفق بيئته واحتياجاته، فلن يقوم له الغرب بهذه المهمة.

وأولى الخطوات التي ينبغي أن نبدأها على هذا الطريق تتمثل في وضع منهج تراكمي عن الطاقة الشمسية ينسحب من الماضي إلى الحاضر شاملاً لاستخدامات الطاقة الشمسية حالياً، وأحدث ما توصل إليه العالم في كل ما يتعلق بها. ومن المفترض أن يعمم هذا المنهج على كافة مراحل التعليم، وأن تقام كذلك مراكز علمية خاصة بالطاقة الشمسية واستخداماتها في كبريات المدن العربية، ومراكز رئيسية في العواصم وعلى مستوى الوطن العربي، وأن تصرف لهذا الغرض

الميزانيات الكبيرة مع توفير الحوافز المادية والمعنوية لأية فعاليات علمية عربية أو دولية في هذا الغرض، ويمكن الاستعانة بالخبرات الدولية ورصد الجوائز القيمة لأي جهد عالمي في هذا الصدد، فضلاً عن توفيرها لأي فعالية علمية دولية لديها استعداد للمساعدة والابداع في هذا المجال.

ولا ينبغي أن نتوقف عند استخدام الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر، بل علينا أن نحاول استخدام كل الممكن والمتاح في مجال الطاقة الذرية، وطاقة الرياح لتحلية مياه البحر، وان ظل التركيز على الطاقة الشمسية، هو الأكثر أهمية باعتبار إمكانياتها الواعدة.

ثانياً: على وسائل الاعلام العربي أن تنهض بمهمة ضرورية تتمثل في تكوين ميول واتجاهات تكفل المحافظة على الحياة، وترسخ عقيدة ثابتة في وجدان الإنسان العربي، خلاصتها أن المياه مورد اقتصادي له قدرته النسبية وشأنه شأن أية سلعة اقتصادية، «فثروة العالم محدودة على الأقل في كل مرحلة، وكذلك ثروة كل مجتمع»[1]. فالمياه ثروة قابلة للنفاذ، ولا بد من ترشيد استخدام كل قطرة، ومن ثم ينبغي وضع الميزانيات الكفيلة بتقليل نسبة الهدر وتوعية الجماهير بكل الأرقام المتعلقة بإنتاج وتوزيع المياه حتى يدرك حقيقة الموقف المائي ـ إن جاز التعبير ـ لبلادة أو مدى توافر المياه، ومدى استجابة المتاح منه للطلب الوطني والقومي.

ثالثاً: تؤكد المشكلة المائية على ضرورة توافر الحد الأدنى من الوحدة العربية. ففي ظل التمزق العربي ستجري في المستقبل القريب عملية سطو ونهب للمياه العربية، وخاصة فيما يتعلق بنهري دجلة والفرات ونهر النيل. وقد ثبت أن الخلافات السورية ـ العراقية كانت وراء كل المحاولات والعمليات التي بذلتها تركيا للاستحواذ على المياه العربية، أي على مياه الفرات ودجلة، فما كانت تركيا لتقوم بتنفيذ مشروع جاب العملاق لولا حالة التمزق والوهن التي تنتاب العلاقات العربية

(1) الكتاب الأخضر، ص 9، معمر القذافي.

ـ العربية والعراقية السورية، ويستنتج من الممارسات التركية أن تركيا في ظل الأوضاع الراهنة للأمة العربية، وما أفرزته من تمزق وانقسام ستمضي قدماً في مشروع جاب ومشروع مياه السلام لتحقق مصالح الغرب والصهيونية من جهة، ومصالحها هي من جهة أخرى. ولذا فإن الأمة العربية أمام خيار تاريخي. فإما أن تتوحد واما أن تتحول إلى أمة من الغجر والعبيد.. أي أمة بلا روح ولا عقيدة ولا إرادة. فالخيار الوحدوي خيار مصيري لا مندوحة عنه.

رابعاً: زيادة تصريف مياه الأنهار العربية عن طريق إنشاء المزيد من مشاريع الري والخزانات التي تقلل من نسبة الضياع، بحيث يمكن رفع درجة التصريف بمقدار (18%) أي من (195) مليار متر مكعب إلى (227) مليار متر مكعب.

خامساً: الاهتمام بالآبار الجوفية والاستفادة القصوى من مخزونها على نحو ما أنجز في الجماهيرية العظمى، فالنهر الصناعي العظيم يعتبر تجربة عالمية فريدة، ينبغي أن يقتدى بها في المناطق المشابهة بيئياً وجيولوجياً، وفكرة عبقرية مثل فكرة النهر الصناعي العظيم أنقذت شعب الجماهيرية لأكثر من ثلث قرن من الظمأ ونقص المياه، فيما لو حافظ الشعب العربي الليبي على معدل زيادة طبيعي محدود. إذ بمقدور النهر الصناعي العظيم أن ينقل عند انتهاء مرحلته الثانية حوالى (6) مليون متر مكعب يومياً من آبار وحقول السرير والكفرة التي تبلغ أحجام أحواضها حوالى (8000) كيلو متر مكعب[1].

ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تقوم في كل قطري عربي مصلحة مياه على مستوى القطر يكون بإمكانها ترشيد استهلاك المياه لكافة الأغراض ومراقبة الآبار الجوفية والعمل على صيانتها.

سادساً: الكشف عن مصادر جديدة للمياه الجوفية، إذ تشير الدراسات إلى

(1) تقارير الشركة الإنجليزية الاستشارية، برنامج المال والتجارة، إذاعة لندن 1993/2/5.

إمكانية الحصول على مياه وفيرة من باطن الأرض باستخدام الميكنة. وبالإمكان البحث عن المياه الأحفورية ذات الأحجام الهائلة عن طريق القيام بمسح جيولوجي على نحو ما أنجز في الجماهيرية العظمى في حقول النهر الصناعي العظيم.

سابعاً: توجيه الاستثمارات والفوائض العربية لحفظ وتخزين مياه الأنهار، وتقليل الهدر والتبديد، وإقامة القنوات في مناطق المستنقعات والبرك. وقد بلغت الفوائض العربية المهاجرة إلى الغرب (675) مليار دولار تركز معظمها في أوروبا والولايات المتحدة، فعودة هذه الفوائض لتنمية الوطن العربي والحفاظ على الموارد المائية لازمة ضرورية لإنقاذ هذا الوطن، مما يدبر له. كما أن البلاد العربية التي تجري في أراضيها الأنهار مطالبة بمنحها جاراتها العربيات ما يهدر في البحر من مياه، ومثال على ذلك، مياه شط العرب تمنح للكويت ومياه نهر النيل تمد إلى ليبيا، فأي قطرة، تهدر في البحر خسارة كبيرة.

ثامناً: اننا مطالبون وبإلحاح برسم سياسة سكانية تتماشى مع طاقاتنا الإنتاجية والمائية، فمعدلات الزيادة السكانية في الوطن العربي (3%) أكبر من قدراتنا الإنتاجية، وإمكانياتنا المائية، ونصيب الفرد من المياه متدنٍ رغم أننا نستورد أكثر من (50%) من احتياجاتنا الغذائية من خمسة محاصيل زراعية أساسية من بينها القمح والأرز، وإذا لم تكبح الزيادة السكانية، فإن مصير هذا الوطن يبقى في مهب الريح، والمفروض أن نصل إلى الجمود السكاني في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين، وهذا يتطلب جهوداً مضنية من جانب الدول العربية مجتمعة ومتفرقة، ومن جانب وسائل الاعلام التي يقع عليها عبء تبصير السكان بمخاطر الزيادة السكانية.

تاسعاً: ضبط معدل التحضير عند حدود معينة لا يتجاوزها، فقد أثبتت الاحصاءات أن معدل التحضير ينمو بوتائر مضطردة، فهجرة السكان من الريف إلى المدينة مستمرة، وهذا ما يؤثر سلباً على حجم الإنتاج الزراعي ويزيد من اعداد

المستهلكين ويقلل من إعداد المنتجين، مما يوسع الهوة بين معدلات الإنتاج الفعلية وبين معدلات الطلب عليه، كما أن نمو المدن العشوائي يلتهم أخصب الأراضي الزراعية، ويعمل على تبديد الدخل القومي وخاصة في حالة عدم حصول المهاجرين الريفيين على أعمال ذات طابع إنتاجي حقيقي، إذ يترهل قطاع الخدمات وتنتشر البطالة بأنواعها بين المهاجرين.

وهذا كله يؤثر سلباً على مشكلة المياه.

عاشراً: العمل على إعادة استعمال مياه المجاري والمصانع بعد تصفيتها، وهي كميات معتبرة من المياه التي تبدو دون طائل، بل وتؤثر سلباً على البيئة، فعلى سبيل المثال تقذف المصانع المصرية (346) مليون متر مكعب من المياه الملوثة بالنفايات الكيماوية وغيرها إلى مجرى النيل، فضلاً عن مليارات الأمتار المكعبة من مياه المجاري ومياه الصرف.

حادي عشر: استمطار الغيوم عن طريق زرع الغيوم بأملاح الفضة أو بثاني أوكسيد الفحم المتجمد ابتغاء استمطارها، وزيادة الهطول منها، وهذه الطريقة في استحلاب الغيوم بإمكانها زيادة معدل الهطول إلى نحو (15%)، وبالرغم من الانتقادات الموجهة إلى هذه الطريقة، فإننا يجب أن نسلك كافة الطرق العلمية لكي نضاعف مواردنا المائية ما أمكننا ذلك.

ويضاف إلى ذلك كله وقف التصحر والهدر والتبديد وإقامة السدود لتخزين المياه، وحظر قطع الغابات وتقنين استهلاك المياه وحجز مياه السيول وتخزين مياه الشتاء الفائضة في آبار أرضية منزلية للتقليل من استهلاك الأسر من المياه الجوفية، وخاصة في المدن الصغيرة والمراكز الريفية.

وأخيراً: فإن مهمة الأمن المائي العربي مهمة جماعية تطال كافة أقطار الوطن العربي، بل هي مسؤولية كل فرد في هذا الوطن، ومن ثم لا بد من نشر الوعي المائي بين المواطنين في كل قطر... وحماية الموارد المائية العربية لا يمكن أن تتم في

ظل القطرية الحالية، وفي ظل الانقسام العربي الذي يزداد يوماً بعد يوم، وما لم تعم الوحدة العربية ولو في حدها الأدنى، فلن يكون العرب قادرين على حماية هذه الموارد.

الثامن عشر من سبتمبر الفاتح 1993

عيسى أبو يوسف الدويشي

المحتويات

إن استقراء تاريخ الغرب الحديث والقديم في تعامله مع الأمة العربية يؤكد حقيقة هامة وخطيرة، وهي أن الغرب لن يدخر وسعاً ولا وسيلة مهما كانت دنيئة إلا وسيستخدمها ضد وحدة الأمة العربية وضد وجودها. وحرب المياه هي أخطر الحروب التي يتأهب الغرب، ومن ورائه الصهيونية لشنها ضد هذه الأمة، وليس صدفة أن يتم تشغيل سد أتاتورك عشية حرب الخليج الثانية، فالعلاقة واضحة وجلية لكل ذي لب. فالهدف المعلن لهذه الحرب كان تحرير الكويت والحفاظ على منابع النفط. أما الأهداف غير المعلنة فأهمها: تحطيم العراق باعتباره أكبر قوة إقليمية عربية شكلت حجر الزاوية في صرح الأمن العربي، وحرمان العرب ومنهم الخليجيون والسعوديون من وجود هذه القوة ومزاياها في المستقبل، وحصرهم تحت رحمة القوى الغربية، وهذا ما تكشفت عنه الأيام حين أقدم الغرب على إلغاء إعلان دمشق الذي لم يبقَ منه إلا عنوانه، وتدفقت القوات الغربية لتحتل الجزيرة العربية ولتفعل فيها الأفاعيل إن آجلاً أم عاجلاً.

شعبة التثقيف والتعبئة والإعلام